



صندوق النقد الدولي

التقرير الفُطري رقم: 15/235

الصادر عن صندوق النقد الدولي

العراق

مفاوضات المادة الرابعة لعام 2015 وطلب الشراء بموجب أداة التمويل السريع—

بيان صحفي، وتقرير خبراء الصندوق، وبيان المدير التنفيذي الممثل للعراق

أغسطس 2015

في سياق تقرير خبراء الصندوق حول مفاوضات المادة الرابعة لعام 2015 وطلب الشراء بموجب أداة التمويل السريع، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- بيانات صحفية تتضمن بيان رئيس المجلس التنفيذي وملخص آراء أعضاء المجلس التنفيذي كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ 29 يوليو 2015 حول تقرير خبراء الصندوق عن القضايا المتعلقة بمفاوضات المادة الرابعة وطلب الشراء بموجب أداة التمويل السريع.
 - تقرير الخبراء الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لاطلاع المجلس التنفيذي في 29 يوليو 2015، عقب المناقشات التي انتهت في 5 يونيو 2015، مع المسؤولين في العراق حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 10 يوليو 2015 استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
 - مرفق المعلومات الذي أعده خبراء الصندوق.
 - الملحق التكميلي الصادر عن خبراء الصندوق ويتضمن تحديثاً للمعلومات المتوفرة حول آخر التطورات.
 - بيان المدير التنفيذي الممثل للعراق.
- وسوف تصدر الوثيقة التالية بشكل منفصل.
- تقرير القضايا المُختارة*

طبقاً لسياسة الصندوق بشأن الشفافية يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق والإفصاح المبكر عن نوايا السلطات بشأن السياسات.

يمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة



International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/382
للتشر الفوري
18 أغسطس 2015

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 مع العراق

في 29 يوليو 2015، اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة¹ مع العراق.

يواجه العراق صدمة مزدوجة من جراء هجمات تنظيم "داعش" وهبوط أسعار النفط العالمية. ففي عام 2014، تقلص إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.1% بسبب تأثير الصراع في الأساس، بينما حدث ارتفاع طفيف في إنتاج النفط والصادرات مقارنة بعام 2013. ومن المتوقع لهذا العام أن يؤدي التوسع في قطاع النفط إلى تعاف محدود قدره 0.5% في النشاط الاقتصادي الكلي، بينما يزداد انكماش النشاط غير النفطي.

وقد أدى تراجع أسعار النفط إلى انخفاض احتياطيات العراق الدولية (بما في ذلك صندوق تنمية العراق) من 84 مليار دولار في نهاية 2013 إلى 67 مليار دولار في نهاية 2014. وتشهد المالية العامة ضغوطا متزايدة، مع توقعات بأن يرتفع عجز الموازنة العامة من 5.3% من إجمالي الناتج المحلي في العام الماضي إلى 18.4% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 بسبب استمرار أسعار النفط المنخفضة وتزايد الإنفاق على الاحتياجات الإنسانية والأمنية.

وفيما يعد توجيهها ملائما، حافظت السلطات على نظام سعر الصرف المربوط بالدولار. وأدت خطوات البنك المركزي نحو تحرير سوق الصرف الأجنبي إلى تقليص فروق السعر في السوق الموازية إلى أقل من 2% مع نهاية 2014. وفي الشهور الأولى من هذا العام، تسبب فرض قيود جديدة في إحداث تقلب كبير في السوق واتساع حاد في الفروق السعرية، ولكن إلغائها مؤخرا ساعد في تضيق الفروق من جديد لتصل إلى 4% في يوليو الماضي.

ولا تزال آفاق النمو إيجابية على المدى المتوسط، وإن كانت أقل إيجابية مما كانت عليه قبل الأزمة. وسيكون النمو مدفوعا بالزيادة المتوقعة في إنتاج النفط وتعافي النمو غير النفطي بدعم من التحسن المتوقع في الأوضاع الأمنية وتنفيذ الإصلاح الهيكلي. غير أن المخاطر لا تزال عالية للغاية، وهي ترجع في الأساس إلى تصاعد الصراع والتوترات السياسية وضعف تنفيذ السياسات.

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

ويقدم صندوق النقد الدولي الدعم للعراق من خلال صرف موارد في إطار "أداة التمويل السريع" بقيمة 891.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (1.242 مليار دولار)، أي ما يعادل 75% من حصة العراق في الصندوق.²

تقييم المجلس التنفيذي³

أشار المديرون إلى حدة الصدمة المزدوجة التي تعرض لها العراق من جراء استمرار اعتداءات تنظيم "داعش" وانخفاض أسعار النفط العالمية. ولا تزال المخاطر مرتفعة للغاية، بسبب امتداد فترة الصراع والتوترات السياسية وضعف تنفيذ السياسات وتأثير صدمات أخرى في أسواق النفط. وفي هذا السياق، ذكر المديرون أن الخطوات التي اتخذتها السلطات هي خطوات في الاتجاه الصحيح، ولكنهم حثوا على بذل مزيد من الجهد الدؤوب لمعالجة الفجوة التمويلية الكبيرة والحفاظ على زخم الإصلاح.

ورحب المديرون بميزانية 2015 باعتبارها خطوة جيدة نحو معالجة الضغوط الناشئة عن انخفاض إيرادات النفط في سياق ارتفاع الإنفاق على الاحتياجات الإنسانية والأمنية، وأشادوا بتطبيق تدابير جديدة لزيادة الإيرادات. وأقر المديرون بأن خطط التصحيح الحالية ربما تكون صعبة من الوجهتين الاجتماعية والسياسية، ولكنهم رأوا الحاجة إلى تدابير إضافية للمساعدة في سد الفجوة التمويلية الكبيرة وبناء احتياطات وقائية في المالية العامة. وأعرب بعض المديرين عن خيبة الأمل إزاء تأخر تنفيذ الإصلاح المقرر في تسعيرة الكهرباء. وفي هذا الصدد، رحب المديرون بالتزام السلطات بتنفيذ الإصلاح في أقرب وقت ممكن أو اعتماد تدابير تعويضية على صعيد المالية العامة. وأوصى المديرون بترشيح الإنفاق مع حماية النفقات الاجتماعية والأسمالية ذات الأولوية ورفع كفاءة شبكات الأمان الاجتماعي. وحث المديرون السلطات على الاستعانة بالأسواق المحلية والسعي لمزيد من الدعم المالي الخارجي، مع تجنب تراكم المتأخرات الداخلية والخارجية. وعلى المدى المتوسط، سيكون من الضروري تعزيز إدارة المالية العامة والدين العام.

وذكر المديرون أن التمويل غير المباشر من البنك المركزي للحكومة أمر ضروري في هذه الآونة نظراً لعدم توافر مصادر أخرى للتمويل، ولكنهم أكدوا على ضرورة ألا يصبح مصدراً معتاداً للحصول على التمويل. ولذلك رحبوا بعزم السلطات على وضع حدود صارمة لهذا الدعم وتوضيح شروط العمليات المالية ذات الصلة بين البنك المركزي والبنوك المملوكة للدولة والحكومة. وأيد المديرون التزام السلطات بالحفاظ على نظام سعر الصرف المربوط بالدولار، وهو ما شكل ركيزة اسمية قوية بالنسبة للعراق. كذلك رحب المديرون بالخطوات المتخذة لتحرير سوق الصرف الأجنبي وحثوا على إلغاء قيود الصرف المتبقية وممارسات تعدد أسعار الصرف مع تطور الأوضاع الخارجية.

وشدد المديرون على المخاطر الناشئة عن تصاعد التوترات في النظام المصرفي بسبب تأثير الأزمة على الأصول ونشاط البنوك الخاصة، وتزايد دور البنوك المملوكة للدولة في تمويل الحكومة. وفي هذا الصدد، رحبوا بالخطوات المتخذة لإحكام

² وافق المجلس التنفيذي في 29 يوليو 2015 على إتاحة "أداة التمويل السريع" للعراق (راجع البيان الصحفي رقم 15/363).

³ وفي ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>.

الرقابة المصرفية والتزام السلطات بالمضي في إعادة هيكلة مصرفي الرشيد والرافدين. وأكد المديرين أهمية الوصول بالأطر المعتمدة في العراق لمكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى مستوى المعايير الدولية وتنفيذها بصورة فعالة.

ورحب المديرين بإدراك السلطات لضرورة الحفاظ على زخم إعادة هيكلة الاقتصاد بالرغم من المصاعب الراهنة، وأكدوا أهمية استمرار الالتزام بالإصلاحات. وسلطوا الضوء على ضرورة تنويع الاقتصاد وتحسين صلابة النمو الاقتصادي وجعله أكثر احتواءً لشرائح المجتمع. وأيدوا التركيز على تقوية مؤسسات المالية العامة، واستكمال التحول إلى اقتصاد السوق من خلال مزيد من التقدم في تنمية القطاع المصرفي الخاص وإعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة، وتحسين مناخ الأعمال والحوكمة وسوق العمل. وفي هذا السياق، أشاروا إلى الحاجة للمساعدة الفنية من الصندوق لتقوية المؤسسات العراقية. وإدراكاً من المديرين للظروف العصيبة التي يمر بها العراق، اتفقوا على أهمية وضع خط زمني واقعي للتنفيذ، مع المضي قدماً في الإصلاحات ذات الأولوية القصوى. وبالنسبة للمستقبل، يمكن أن يساعد وضع إطار استشرافي للسياسات على إجراء عملية التصحيح المطلوبة والسماح للسلطات ببناء سجل أداء قوي في مجال تنفيذ السياسات.

الجدول 1- العراق: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2012-2020

(الحصة: 1188.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة/ 0.5% من المجموع)

(السكان: 33.4 مليون نسمة؛ 2013)

(معدل الفقر: 23%؛ 2014)

(الصادرات الرئيسية: النفط الخام)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	فعلية	فعلية	
النمو الاقتصادي والأسعار									
7.1	7.5	7.6	8.1	7.6	0.5	2.1-	6.6	13.9	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %)
5.0	5.0	4.0	3.0	2.0	11.2-	8.8-	10.2	15.0	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (التغير %)
1.3	1.7	2.6	3.6	5.1	22.4-	1.8-	0.1	2.7	مُخَفَّض إجمالي الناتج المحلي (التغير %)
7241	6843	6421	5971	5470	4960	6520	6957	6693	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار)
289.1	266.4	243.7	220.9	197.3	174.4	223.5	232.5	218.0	إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الدولارات)
5.5	5.1	4.7	4.3	3.8	3.4	3.1	3.0	3.0	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)/1
4.4	4.1	3.8	3.6	3.3	3.1	2.5	2.4	2.4	صادرات النفط (مليون برميل يوميا)/2
71.5	71.0	69.9	67.1	62.0	54.7	97.0	102.9	106.7	أسعار تصدير النفط العراقي (دولار للبرميل)
3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	1.6	3.1	3.6	تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ نهاية الفترة)
3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	2.1	2.2	1.9	6.1	تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ المتوسط)
(% من إجمالي الناتج المحلي)									
الحسابات القومية									
25.9	25.2	26	25.8	27.3	29.8	26.1	27	22.1	إجمالي الاستثمار المحلي
19.1	18.3	19.1	18.6	19.7	21.6	19	17.6	13.2	منه: العام
72.3	72.6	72	73.3	77.1	78.5	74.7	69.5	69.4	إجمالي الاستهلاك المحلي
18.7	19.4	20.2	21.3	23.1	25.9	19	21.2	20.7	منه: العام
27.8	27.4	27.9	26.4	20.4	21.3	23.3	28.3	28.8	إجمالي المدخرات القومية
22.9	19.9	18.3	15.7	9.6	3.4	13.7	11.6	17.9	منه: العام
1.9	2.2	1.8	0.6	6.9-	8.6-	2.8-	1.3	6.7	الادخار - رصيد الاستثمار
(% من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
الموارد العامة									
46.6	44.8	45	44.4	43.3	40.8	40.1	42.6	47	الإيرادات الحكومية والمنح
42.4	40.6	40.7	40	38.7	35.9	37.8	39	43.4	الإيرادات النفطية الحكومية
4.2	4.2	4.3	4.4	4.6	4.8	2.3	3.6	4.0	الإيرادات غير النفطية الحكومية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المنح
43.2	43.8	46.1	47.6	53.6	59.2	45.4	48.4	42.9	النفقات، منها:
24.1	25.4	27	29	33.9	37.6	26.4	30.9	29.7	النفقات الجارية
19.1	18.3	19.1	18.6	19.7	21.6	19	17.6	13.2	النفقات الرأسمالية
5.0	2.8	0.8	1.2-	8.9-	17.4-	5-	5.5-	4.5	رصيد المالية العامة الأولى
3.5	1	1.1-	3.2-	10.3-	18.4-	5.3-	5.8-	4.1	رصيد المالية العامة الكلي (شاملا المنح)
55.4-	55.6-	58.6-	59-	61.8-	68.6-	60-	68.7-	64-	رصيد المالية العامة الأولى غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
بنود للتذكير:									
3.8	3.8	3.8	3.8	3.8	3.6	1.8	2.0	2.1	الإيرادات الضريبية/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%)
6.3	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	0.9	6.5	18.1	صندوق تنمية العراق/حساب وزارة المالية بالدولار الأمريكي (بمليارات الدولارات)/3
49.1	57	63.3	68.7	74	70	38.9	31.9	34.7	مجموع الدين الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي)
141.9	151.9	154.4	151.8	145.9	122.1	87	74.3	75.7	مجموع الدين الحكومي (بمليارات الدولارات)
19.8	22.8	26.6	31	35.5	37	28.8	25.5	27.7	الدين الحكومي الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)
57.4	60.9	64.9	68.4	69.9	64.5	64.3	59.2	60.3	الدين الحكومي الخارجي (بمليارات الدولارات)
(%؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
المؤشرات النقدية									
10.1	10.0	10.0	10.0	6.5-	1.0-	9.6-	12.6	8.3	نمو الاحتياطي النقدي
10.3	11.1	12.7	13.5	8.7	17.5	3.6	16.7	3.4	نمو النقود بالمفهوم الواسع
...	6.0	6.0	6.0	سعر الفائدة الأساسي (نهاية الفترة)

(% من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)

									القطاع الخارجي
1.9	2.2	1.8	0.6	6.9-	8.6-	2.8-	1.3	6.7	الحساب الجاري
8.4	8.4	8.2	7.1	2.6	1.3-	6.6	9.5	14.3	الميزان التجاري
42.1	40.2	40.4	39.6	38.3	35.6	37.4	38.5	43.2	صادرات السلع
33.7-	31.9-	32.2-	32.6-	35.8-	36.9-	30.9-	29-	28.9-	واردات السلع
2.5	2.7	1.7	0.1	7.9-	13.6-	7.6-	1.3-	4.4	الرصيد الخارجي الكلي
60.0	52.8	45.6	41.7	41.5	50.4	66.7	77.8	69.3	إجمالي الاحتياطيات (بمليارات الدولارات)/4
5.2	5.2	5.2	5.1	5.5	6.9	9.9	10.4	9.8	يعدد شهور الواردات من السلع والخدمات
...	1166	1166	1166	سعر الصرف (دينار لكل دولار أمريكي؛ متوسط الفترة)
...	4.6	6.5	1.7-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %؛ نهاية الفترة)/5

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ لا يشمل إنتاج حكومة إقليم كردستان خلال عامي 2013 و2014.

2/ يشمل صادرات حكومة إقليم كردستان عن طريق شركة تسويق النفط (سومو).

3/ يشمل أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها في شهر مايو/أيار 2014 من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي في حساب بالدولار الأمريكي (أرصدة بالدولار الأمريكي من الإيرادات النفطية)

4/ بدءاً من عام 2014 يشمل أرصدة الحساب بالدولار الأمريكي من الإيرادات النفطية.

5/ الأرقام الموجبة تعني ارتفاع السعر.



International Monetary Fund
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/363
للنشر الفوري
30 يوليو 2015

المجلس التنفيذي يوافق على دعم مالي للعراق بقيمة 1.24 مليار دولار أمريكي

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 29 يوليو 2015 على تقديم دعم مالي للعراق بقيمة 891.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 1.24 مليار دولار أمريكي أو 75% من حصة العضوية) بمقتضى "أداة التمويل السريع" (RFI – "Rapid Financing Instrument")¹. ويهدف هذا الدعم المالي إلى مساعدة العراق على تلبية الاحتياجات الراهنة والملحة في ميزان المدفوعات والميزانية العامة لعام 2015 والتي ارتبطت بهجمات تنظيم "داعش" وهبوط أسعار النفط. وسيدعم التمويل المقدم من الصندوق برنامج السلطات الاقتصادي الحالي الذي يشمل إصلاحات هيكلية وتدابير لتصحيح أوضاع المالية العامة.

وعقب مناقشة المجلس التنفيذي المعنية بالعراق، أدلى السيد ميتسوهيرو فوروساوا، نائب المدير العام ورئيس المجلس بالنيابة، بالبيان التالي:

"تعرض العراق لصدمة مزدوجة من جراء هجمات تنظيم "داعش" وهبوط أسعار النفط العالمية، مما أحدث اتساعاً حاداً في العجز الحكومي وهبوطاً في الاحتياطيات الدولية. وتمضي سياسات السلطات لمواجهة هذه الصدمة في الاتجاه الصحيح، بما في ذلك إجراء تصحيح كبير في أوضاع المالية العامة والحفاظ على نظام سعر الصرف المربوط بالدولار. وستساعد الموارد التي تتيحها "أداة التمويل السريع" على معالجة احتياجات العراق الملحة المتعلقة بميزان المدفوعات والميزانية العامة. غير أن فجوات التمويل الكبيرة لا تزال قائمة في المالية العامة والحساب الخارجي.

"ولسد فجوات التمويل الكبيرة، يتعين العمل الدؤوب لتنفيذ سياسات السلطات، إلى جانب تدابير إضافية لتصحيح أوضاع المالية العامة وتحديد مصادر التمويل الداخلية والخارجية. وفي هذا السياق، سيكون من المهم تنفيذ الجدول الجديد لتسعيرة الكهرباء في أسرع وقت ممكن، أو اعتماد تدابير تعويضية. وبالنظر إلى المستقبل، ينبغي أن تضع السلطات الأساس لإصلاحات هيكلية متوسطة الأجل التي من شأنها دعم إدارة السياسة الاقتصادية الكلية بصورة أفضل وتعزيز صلابة الاقتصاد في مواجهة الصدمات".

¹ تقدم "أداة التمويل السريع" (RFI) مساعدات مالية سريعة ومحدودة للبلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة، دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل مع البلد العضو. ويمكن تقديم الدعم لتلبية مجموعة متنوعة من الاحتياجات العاجلة، منها الاحتياجات التي تنشأ عن صدمات أسعار السلع الأولية، والكوارث الطبيعية، والصراعات والفترات التالية لها، والطوارئ الناجمة عن الهشاشة. وتخضع الموارد التي تتيحها أداة التمويل السريع لحد أقصى سنوي قدره 75% من قيمة حصة البلد المعني، بحد أقصى تراكمي قدره 150% من قيمة الحصة. وتقدم المساعدات المالية من خلال أداة التمويل السريع في شكل مشتريات مباشرة دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل أو إجراء مراجعات.

القضايا الرئيسية

السياق: يواجه العراق صدمة مزدوجة من جراء هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية. ويتسبب هذا الصراع في إلحاق الضرر بالاقتصاد غير النفطي من خلال تدمير البنية التحتية والأصول، واضطراب حركة التجارة، وتدهور ثقة المستثمرين. وسوف ينكشف تأثير تراجع أسعار النفط—الذي كان ملموساً بالفعل في عام 2014—بشكل كامل في عام 2015، بحيث يؤثر على الموازنة العامة، والقطاع الخارجي، وإمكانات النمو في الأجل المتوسط. وتتحرك السلطات لمواجهة الأزمة من خلال مزيج من إجراءات تصحيح أوضاع المالية العامة والتمويل، مع الحفاظ على التزامها بنظام ربط سعر الصرف.

أداة التمويل السريع: للمساعدة على تلبية الاحتياجات الراهنة والملحة في ميزان المدفوعات والموازنة العامة الناجمة عن هجمات تنظيم "داعش" وهبوط أسعار النفط، طلبت السلطات الحصول على مساعدة مالية بموجب أداة التمويل السريع بقيمة 50% من حصة العضوية (594.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة).

الآفاق والمخاطر: بافتراض التوصل إلى حل للصراع في السنوات المقبلة، لا تزال الآفاق متوسطة الأجل حسب السيناريو الأساسي تبدو إيجابية، رغم أنها ستكون أقل إيجابية بكثير مما كانت عليه عند صدور تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2013. ومع حدوث تحسن أكبر في الأوضاع الأمنية، سيظل سيناريو الاقتصاد الكلي مدفوعاً بالتوسع في إنتاج النفط ونمو القطاع غير النفطي، بافتراض تنفيذ الإصلاح الهيكلي لتنويع الاقتصاد ودعم تنمية القطاع الخاص. ولكن المخاطر لا تزال مرتفعة للغاية، وتنشأ أساساً نتيجة احتدام الصراع، والتوترات السياسية، وضعف تنفيذ السياسات.

أهم التوصيات على مستوى السياسات في مشاورات المادة الرابعة:

- في عام 2015، يتعين ضبط أوضاع المالية العامة بقوة لمعالجة انخفاض عائدات النفط واحتواء تمويل البنك المركزي للموازنة العامة.
- على المدى المتوسط، سيكون من الضروري مواصلة انضباط المالية العامة، بدعم إدارة أقوى للمالية العامة، من أجل زيادة الاستثمار وإعادة بناء احتياطيّات المالية العامة الوقائية في نهاية المطاف.
- لا يزال نظام ربط سعر الصرف ملائماً، ولكن ينبغي للسلطات المضي قدماً في التحرير التدريجي لسوق الصرف الأجنبي.
- يتعين مراقبة القطاع المالي عن كثب في ضوء تأثير الصراع الدائر، وتمويل المصارف المملوكة للدولة للموازنة العامة، وأوجه القصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- يتعين على السلطات مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية على المدى المتوسط، بما في ذلك: تعزيز الإدارة المالية العامة والحوكمة وترشيد الإنفاق العام؛ وتحسين بيئة الأعمال وإعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة؛ وتشجيع توفير فرص العمل في القطاع الخاص.

اعتمده

عاصم حسين
وتالين كورنشليان

عُقدت المناقشات في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة 6-15 مارس 2015 و 26 مايو-5 يونيو 2015. وتألّف فريق الخبراء من كارلو سدراليفيتش (رئيسا)، وكوبا غفينادزه (رئيس الفريق المتقدم)، وأمجد حجازي (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، بالإضافة إلى كليفور بلير، وشادي الخوري (من إدارة الشؤون القانونية)، وشيكاكو بابا (من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية)، وإيفا كريستيان نير (من إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة)، ومروة النسعة (ممثل الصندوق المقيم)، وانضم إلى البعثتين مايا الشويري (مستشار أول، مكتب المدير التنفيذي). وساهم في إعداد التقرير كل من ماريا أوريويلا-كوينتانيليا وبي هان ليو.

الصفحة

المحتويات

4	مسرد المصطلحات
5	خلفية: أزمة ذات حدّين
5	ألف- دوافع الأزمة
7	باء- آخر التطورات والآفاق قصيرة الأجل
12	جيم- الآفاق والمخاطر في الأجل المتوسط
15	سياسات اقتصادية لمواجهة الأزمة
15	ألف- إدارة أزمة المالية العامة
17	باء- التصدي للضغوط الخارجية
19	جيم- مراقبة المخاطر المالية
22	الإصلاح الهيكلي لتحقيق نمو متنوع وشامل للجميع
22	ألف- مؤسسات أقوى لدعم الانضباط المالي وإدارة عائدات النفط
24	باء- اقتصاد متنوع ودور أكبر للقطاع الخاص
26	جيم- نمو أكثر احتواءً لشرائح المجتمع
27	الشراء بموجب "أداة التمويل السريع"
29	تقييم خبراء الصندوق

الأطر

6	الإطار 1- الأوضاع الإنسانية في العراق
8	الإطار 2- أسباب تماسك إنتاج وصادرات النفط رغم الصراع
21	الإطار 3- تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الفساد في العراق
23	الإطار 4- نظم الدعم في العراق

الأشكال البيانية

- 11 الشكل البياني 1- مؤشرات الاقتصاد الكلي
14 الشكل البياني 2- سيناريو التطورات السلبية (تراجع سعر النفط بنسبة 20% في 2016) مقابل السيناريو الأساسي
25 الشكل البياني 3- بيئة الأعمال ومؤشرات الحوكمة

الجدول

- 32 الجدول 1- مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2012-2020
34 الجدول 2- حسابات المالية العامة لدى الحكومة المركزية، 2012-2020، تريليون دينار عراقي
36 الجدول 3- حسابات المالية العامة لدى الحكومة المركزية، 2012-2020، % من إجمالي الناتج المحلي
38 الجدول 4- الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي، 2012-2016
39 الجدول 5- المسح النقدي، 2012-2016
40 الجدول 6- ميزان المدفوعات، 2012-2020
42 الجدول 7- متطلبات ومصادر التمويل الخارجي، 2015-2017
43 الجدول 8- مؤشرات الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي، 2012-2020

المرفقات

- 53 مرفق 1- مصفوفة تقييم المخاطر
55 مرفق 2- التقييم الخارجي
57 مرفق 3- تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام والخارجي

الملحق

- 44 ملحق 1- خطاب النوايا

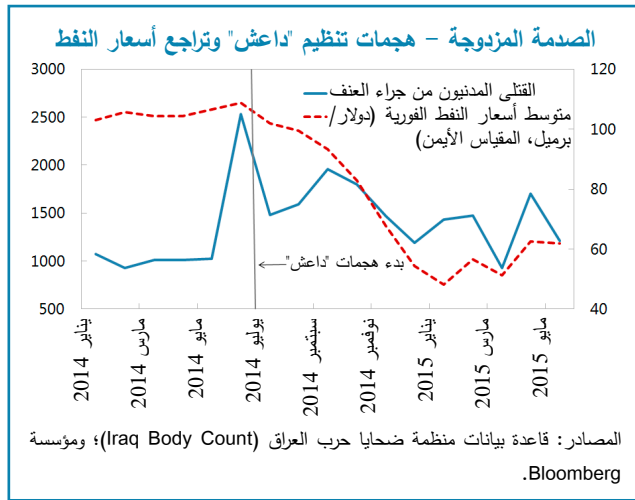
مسرد المصطلحات

AML/CFT	Anti Money Laundering/Combating the Financing of Terrorism	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
CAMELS	Capital Adequacy, Assets, Management Capacity, Earnings, Liquidity, Sensitivity	كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وسلامة الإدارة، والإيرادات، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق
CBI	Central Bank of Iraq	البنك المركزي العراقي
CPI	Consumer Price Index	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
DSA	Debt Sustainability Analysis	تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين
DFI	Development Fund for Iraq	صندوق تنمية العراق
EBA-lite	External Balance Assessment	منهجية تقييم الأرصدة الخارجية
GDP	Gross Domestic Product	إجمالي الناتج المحلي
GST	General Sales Tax	الضريبة العامة على المبيعات
ID	Iraqi Dinar	دينار عراقي
IDP	Internally Displaced Persons	المهجرون داخليا
IFMIS	Integrated Financial Management Information System	النظام المتكامل لمعلومات الإدارة المالية
IOCs	International Oil Companies	شركات النفط الدولية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
ISIS	Islamic State of Iraq and Syria	الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)
KRG	Kurdistan Regional Government	حكومة إقليم كردستان
Mbpd	million barrels per day	مليون برميل يوميا
MCP	Multiple Currency Practice	ممارسة تعدد أسعار الصرف
MENAFATF	Middle East and North Africa Financial Action Task Force	فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MOF	Ministry of Finance	وزارة المالية
MOU	Memorandum of Understanding	مذكرة تفاهم
OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries	منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)
PDS	Public Distribution System	نظام التوزيع العام
PFM	Public Financial Management	الإدارة المالية العامة
RFI	Rapid Financing Instrument	أداة التمويل السريع
SMP	Staff Monitored Program	برنامج يراقبه خبراء الصندوق
USAID	United States Agency for International Development	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

خلفية: أزمة ذات حدين

ألف - دوافع الأزمة

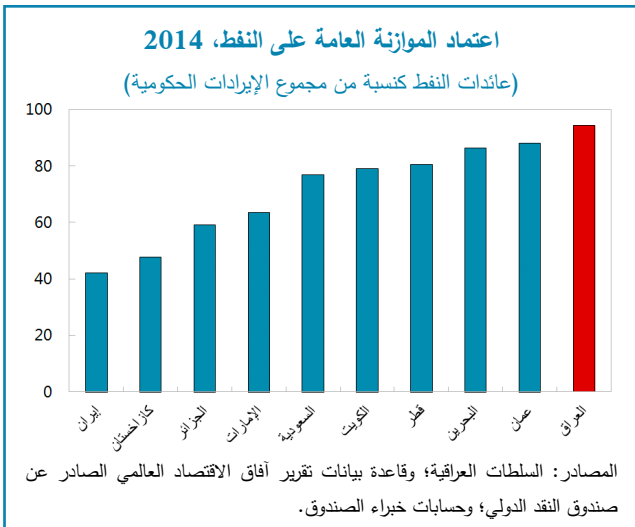
1- يواجه العراق تهديدا يشكل خطرا يهدد كيانه من جراء هجمات تنظيم "داعش" والصدمة الخارجية الكبيرة الناتجة عن هبوط أسعار النفط. فالهجمات التي بدأت في يونيو 2014 تضع البنيان السياسي والاجتماعي للبلاد تحت ضغط لم يسبق له مثيل. وفي نفس الوقت تقريبا، تعرض الاقتصاد العراقي—الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على الهيدروكربونات—لأسرع انخفاض في أسعار النفط منذ خمس سنوات مما كانت له عواقب وخيمة على مركزه الخارجي وإيرادات الموازنة العامة والحيز المالي.



2- فبعد مرور سنة واحدة منذ اندلاع الصراع، لا تزال أقدم تنظيم "داعش" راسخة بقوة في العراق. ومنذ الصيف الماضي، استعادت القوات الحكومية بعض المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم "داعش"، ولكن التقدم ظل بطيئا وليست خسارة مدينة الرمادي المهمة مؤخرا إلا دليل على أن الحرب ضد تنظيم "داعش" من المرجح أن تطول. وقد تسبب الصراع أيضا في حدوث أزمة إنسانية (الإطار 1).

3- ومع توسع الهجمات، بدأت أسعار النفط العالمية تشهد انخفاضا حادا. وكان تأثير هذا الانخفاض على العراق شديدا بصفة خاصة نظرا لشدة اعتماد العراق على النفط. ففي عام 2014، كانت صادرات النفط تمثل ما يقرب من 100% من مجموع الصادرات؛ وبلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع النفط أكثر من 50% من إجمالي الناتج المحلي الكلي (بينما كان جانب كبير من النشاط غير النفطي مدفوعا على نحو غير مباشر بعائدات النفط)؛ وشكلت صادرات النفط أكثر من 93% من الإيرادات الحكومية.

4- وتؤثر هاتان الصدمتان على كافة جوانب الاقتصاد العراقي:



• فقد تراجعت آفاق قطاع النفط على المدى المتوسط نتيجة

تركيز الحكومة على المجهود الحربي، ويُتوقع أن تنزل أسعار النفط منخفضة—ولكن أداء القطاع النفطي على المدى القصير أثبت أنه أكثر صلابة مما كان متوقعا.

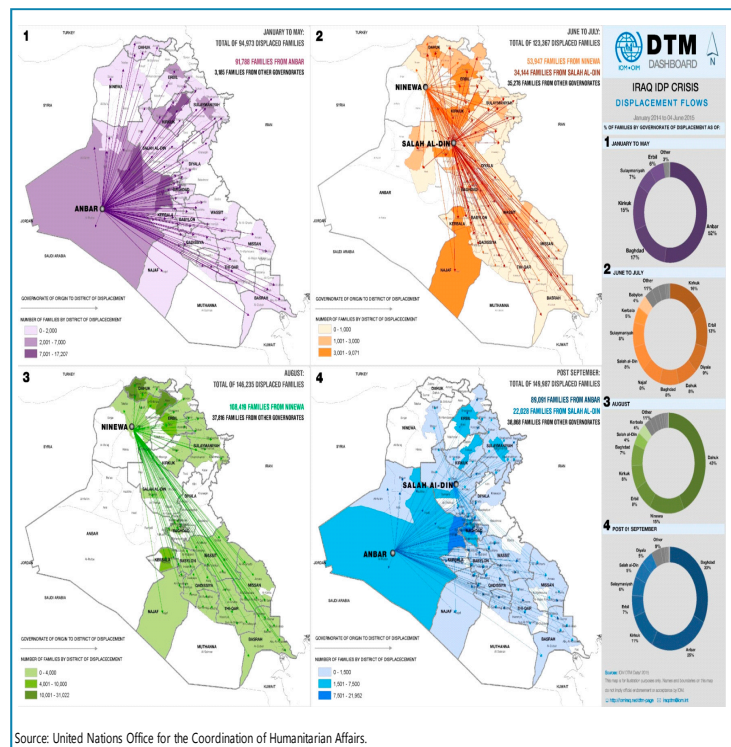
• وتضرر النشاط غير النفطي من جراء أعمال العنف، خاصة في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم "داعش"، وفي بقية العراق أيضا نتيجة تدمير الأصول الإنتاجية والبنية التحتية، واضطراب حركة التجارة الداخلية والخارجية، وإضعاف ثقة الأسر المعيشية والمستثمرين. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي انخفاض العائدات النفطية إلى ضغط الإنفاق الحكومي، وخاصة الاستثمار، مما يفرض عبئا إضافيا على الاقتصاد.

الإطار 1- الأوضاع الإنسانية في العراق

أدى الصراع في العراق إلى واحد من أكبر تجمعات النازحين داخليا في العالم. فقد تجاوز عدد النازحين داخليا ثلاثة ملايين نسمة منذ منتصف عام 2014. وهناك ما يقرب من 10 مليون عراقي (أو ثلث السكان تقريبا) في حاجة إلى مساعدة إنسانية. وقد تدهورت الأوضاع المعيشية في جميع أنحاء البلاد، وتقلصت بدرجة كبيرة قدرة الحكومة على توفير السلع والخدمات العامة الأساسية. ويحول تدمير البنية التحتية المادية دون الوصول إلى المدارس والمستشفيات - وما تقدمه من خدمات - بسبب نقص المنشآت الطبية والإمدادات والمساعدة المتعلقة بالرعاية الصحية، حيث تفيد التقارير بأن 14 من المستشفيات الرئيسية وأكثر من 170 من المنشآت الصحية تعاني من الخلل أو تم تدميرها. ويتعرض الأمن الغذائي إلى الخطر نظرا لما أصاب الزراعة والثروة الحيوانية ونظم الري من تدمير. كذلك تشير التقارير إلى حدوث انقطاعات واسعة النطاق في خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي. ومن المتوقع أن يحتاج أكثر من 2.9 مليون نسمة من النازحين داخليا إلى

مساعدة غير غذائية (بما في ذلك المأوى) خلال الفترة المتبقية من عام 2015، ومعظمهم في وسط وجنوب العراق. وارتفعت معدلات الفقر في مناطق الصراع نظرا لزيادة التضخم بسبب انقطاع الإمدادات. والدعم محدود لهذه المناطق من خلال نظام التوزيع العام، حيث لم يحصل أربعة أخماس الأسر على أي مواد تموينية في شهر إبريل حسبما تشير التقارير. ووفقا لقاعدة بيانات منظمة ضحايا حرب العراق، ارتفع عدد الضحايا منذ بداية عام 2015 إلى أكثر من 7,300، بعدما أفادت التقارير بمقتل أكثر من 17 ألف خلال عام 2014.

واستقبل العراق أيضا حوالي ربع مليون لاجئ سوري. ويقيم معظم اللاجئين—60% منهم من النساء والأطفال— في الشمال، بما في ذلك في حكومة إقليم كردستان حيث تم منحهم حق الإقامة بما في ذلك الحق في العمل. ومع تدفق اللاجئين الوافدين للعراق يتدهور الوضع الإنساني الداخلي الصعب بالفعل الذي تواجهه الحكومة العراقية.



ورغم أن استجابة الحكومة مفيدة نتيجة الأزمة في الموازنة، لكنها تحصل على دعم من المجتمع الدولي. وتكافح الحكومة لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الإئناق للأغراض الإنسانية. فقد تم إرجاء الإئناق على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وتأخر دفع الرواتب في بعض المناطق. ومع ذلك، بدأت وزارة الهجرة والمهجرين في تعميم البطاقات الذكية الجديدة على النازحين داخليا مما يسمح للأسر بسحب حوالي 336 دولارا أمريكيا كمساعدة مالية شهرية. كذلك أنشأت الحكومة صندوقا لإعادة الإعمار بقيمة 500 مليون دولار. وفي بروكسل أطلقت الأمم المتحدة في يونيو 2015 خطة الاستجابة الإنسانية للعراق بقيمة 500 مليون دولار، وهي خطة تستهدف أكثر من 5.5 مليون عراقي على مدار ستة أشهر. كذلك رحبت الأمم المتحدة مؤخرا بالتبرع الذي قدمته الكويت بقيمة 300 مليون دولار كاستجابة للاحتياجات الإنسانية في العراق واليمن. ومع ذلك، فإن إيصال المساعدات للمناطق المتضررة يمثل تحديا بسبب صعوبة الوصول إليها وضعف الوضع الأمني.

- **وتعاني المصارف التجارية** من عمليات نهب النقد التي يمارسها تنظيم "داعش"، بالإضافة إلى خسائر الأصول، وتراجع النشاط الاقتصادي والتجاري.

باء- آخر التطورات والآفاق قصيرة الأجل

تباطؤ النمو

5- يشهد النمو الاقتصادي تباطؤًا منذ عام 2013. فقد أدى وضع المالية العامة التوسعي إلى زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 6.6% في عام 2013، ولكن الاقتصاد انكمش بنسبة 2.1% في عام 2014 بسبب اندلاع الهجمات وتباطؤ الإنفاق الحكومي. ومن المتوقع ألا يسجل إجمالي الناتج المحلي سوى انتعاش متواضع مقداره 0.5% هذا العام:

- **اتسم إنتاج وصادرات النفط** بالثبات في عام 2013 مقارنة بعام 2012 بسبب بعض المسائل الفنية، والمشكلات الأمنية (ولا سيما عمليات التخريب لخط الأنابيب الشمالي المؤدي إلى ميناء جيهان التركي)، وتعليق الصادرات من حكومة إقليم كردستان¹. وفي عام 2014، ارتفع إنتاج وصادرات النفط بوتيرة معتدلة (الإطار 2 وتقرير "قضايا مختارة")، ولكن من المتوقع أن يشهدا ارتفاعا بنسبة 11% و23% على التوالي، في عام 2015، وهو ما يرجع في جزء منه إلى الاتفاق مع حكومة إقليم كردستان.

- **وتسارع نمو القطاع غير النفطي ليصل إلى 10%** في عام 2013 بسبب الإنفاق الحكومي القوي، ولكنه تراجع بنحو 9% في عام 2014 بسبب انهيار النشاط في المناطق التي يحتلها تنظيم "داعش" وانكماش الإنفاق الحكومي. وفي عام 2015، سوف تظل هذه العوامل تشكل عبئا على النشاط غير النفطي، الذي عانى أيضا من قيود الصرف الأجنبي الأخيرة في النصف الأول من العام، نظرا لأهمية المعاملات النقدية في البنود مرتفعة القيمة والاعتماد على الواردات.

مؤشرات اقتصادية مختارة، 2012-2020

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	مبني	فعلي	فعلي	
7.1	7.5	7.6	8.1	7.6	0.5	2.1-	6.6	13.9	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
5.0	5.0	4.0	3.0	2.0	11.2-	8.8-	10.2	15.0	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (%)
3.5	1.1	1.0-	3.2-	10.2-	17.2-	5.3-	5.8-	4.1	رصيد المالية العامة (%) (من إجمالي الناتج المحلي)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
55.4	55.6-	58.6-	59.0-	61.8-	66.6-	60.0-	68.7-	64.0	رصيد المالية العامة الأولى غير النفطي (%) (من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	1.6	3.1	3.6	التضخم (نهاية الفترة، على أساس سنوي مقارن)
1.9	2.2	1.9	0.6	6.9-	8.6-	2.8-	1.3	6.7	ميزان الحساب الجاري (%) (من إجمالي الناتج المحلي)
60.2	52.7	45.4	41.3	41.0	50.0	66.7	77.8	69.3	إجمالي الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)
5.5	5.1	4.7	4.3	3.8	3.4	3.1	3.0	3.0	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
4.4	4.1	3.8	3.6	3.3	3.1	2.5	2.4	2.4	صادرات النفط (مليون برميل يوميا)

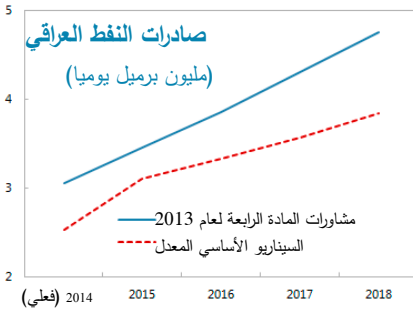
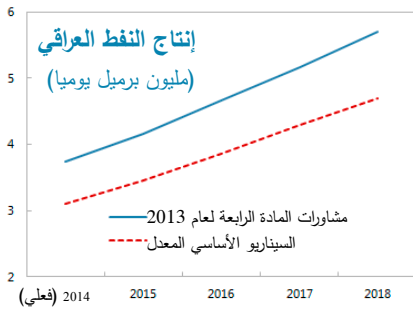
المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

¹ هذه الأرقام لا تشمل إنتاج وصادرات حكومة إقليم كردستان من النفط في عام 2013 ومعظم 2014.

الإطار 2- أسباب تماسك إنتاج وصادرات النفط رغم الصراع

رغم التحديات الأمنية، شهد قطاع النفط العراقي توسعا طفيفا في عام 2014 نظرا لأن الجانب الأكبر من البنية التحتية للنفط يتركز في الجنوب، بعيدا عن نطاق سيطرة تنظيم "داعش". وبينما انخفضت قيمة صادرات النفط بنحو 7% في عام 2014 مقارنة بالعام السابق، ارتفع إنتاج النفط بمقدار 0.1 مليون برميل يوميا، بدعم من الحقول الجنوبية، التي شكلت غالبية الإنتاج (87%) والصادرات (98%). وفي المقابل، انعكس تدهور الأوضاع الأمنية سلبا على أنشطة القطاع النفطي في شمال العراق. وفي مارس 2014، أصبح خط أنابيب كركوك-جيهان الشمالي—وهو منفذ التصدير الرئيسي لحقول نفط كركوك—متوقفا عن العمل إلى أجل غير مسمى، مما أدى فعليا إلى وقف صادرات النفط من حقول كركوك. ونتيجة لذلك، بلغ إنتاج شمال العراق من النفط 0.40 مليون برميل يوميا بانخفاض بنسبة 40% مقارنة بعام 2013، وبلغت صادراته 0.06 مليون برميل يوميا فقط مقابل 0.26 مليون برميل يوميا في عام 2013.

وقد نص اتفاق ديسمبر 2014 بين بغداد وحكومة إقليم كردستان على استئناف الصادرات الشمالية. ويقضي هذا الاتفاق التاريخي باستئناف تحويلات الموازنة من بغداد إلى حكومة إقليم كردستان (بما يعادل 17% من الموازنة الاتحادية، ناقصا بعض النفقات المركزية المعينة) في مقابل صادرات مقدارها 0.25 مليون برميل يوميا من حكومة إقليم كردستان و0.3 مليون برميل يوميا من حقول كركوك، التي تخضع حاليا لسيطرة حكومة إقليم كردستان. ويتم تصدير نفط الشمال إلى ميناء جيهان عبر خط أنابيب جديد في حكومة إقليم كردستان يقادى الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم "داعش". لكن الاتفاق عُرضة لمخاطر استمرار التوترات بين بغداد وإربيل بشأن تحقيق التوازن بين تحويلات الموازنة والصادرات النفطية من الشمال.



المصادر: السلطات العراقية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وسوف تؤثر الأزمة سلبا على آفاق القطاع النفطي في الأجل المتوسط. فقد خفضت شركات النفط الدولية بالفعل مشاريعها الاستثمارية للعام الجاري بناء على طلب وزارة النفط بهدف تخفيف الضغط على موارد الحكومة المتعثرة (تقوم الحكومة بسداد قيمة الاستثمارات والرسوم لشركات النفط الدولية). كذلك دفع انخفاض أسعار النفط الحكومة الاتحادية إلى إعادة التفاوض حول عقود الخدمات القائمة، بحيث يمكن تعديلها لربط أرباح شركات النفط الدولية بمستويات أسعار النفط. وستؤدي أسعار النفط المنخفضة كذلك إلى الحد من رغبة شركات النفط الدولية في الاستثمار في زيادة الإنتاج.

ونتيجة لذلك يجري حاليا تعديل أهداف الإنتاج النفطي باتجاه الانخفاض. فقد كان هدف الحكومة العراقية زيادة طاقة الإنتاج النفطي إلى أكثر من 13 مليون برميل يوميا عندما وقعت عقود الخدمات مع شركات النفط الدولية خلال 2009-2010. وتكرر تعديل أهداف الإنتاج في اتجاه الانخفاض منذ ذلك الحين. وتماشيا مع معظم المحللين في السوق، قام خبراء الصندوق بتخفيض توقعاتهم للإنتاج والصادرات على المدى المتوسط. ومن المتوقع حاليا أن يصل إنتاج النفط إلى 4.7 مليون برميل يوميا في 2018 مقابل 5.7 مليون برميل يوميا عند إجراء مشاورات المادة الرابعة لعام 2013، وتم تخفيض توقعات الصادرات من 4.75 مليون برميل يوميا إلى 3.84 مليون برميل يوميا.

ومع ذلك، سيظل العراق عنصرا مؤثرا في سوق النفط. وفقا لما أوردته الوكالة الدولية للطاقة، لا يزال من المتوقع أن يكون العراق صاحب أكبر مساهمة منفردة في نمو الطاقة الإنتاجية للنفط الخام (40% أو 1.07 مليون برميل يوميا) في منظمة "أوبك" في الفترة من 2014-2020، وإن كانت أقل من المستوى المتوقع منذ عام وقدره 61%.

6- ولا يزال التضخم عند مستوى منخفض في حدود الرقم الواحد، وإن كان على الأرجح مقدرا بأقل من مستواه الفعلي. فتمشيا مع ضعف الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية، بلغ التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلك حوالي 2% في 2013-2014، بينما سجل 0.5% فقط في نهاية إبريل 2015. ومع ذلك، فإن البيانات الرسمية لا تشمل المحافظات الأربعة التي يحتلها تنظيم "داعش"، والتي تفيد التقارير بأن نقص الوقود والسلع بها أدى إلى زيادة الأسعار إلى أعلى من ذلك بكثير. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم قليلا إلى 3% بنهاية عام 2015 بسبب استمرار اضطراب حركة التجارة والتقلبات في السوق الموازية.

7- وتراجع نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى 5% في عام 2014، الأمر الذي يعود على الأرجح إلى تراجع ثقة قطاع الأعمال. وتباطأت وتيرة نمو النقود بالمفهوم الواسع إلى 4% (مقابل 17% في عام 2013)، وهو ما يرجع إلى حد كبير إلى انكماش صافي الأصول الأجنبية، وإن كان من المتوقع أن ينمو بنحو 18% في العام الجاري مع انخفاض مبيعات النقد الأجنبي.

تدهور أوضاع القطاع الخارجي

8- تشهد الأصول الأجنبية في العراق تراجعا حادا انعكاسا لسياسات المالية العامة التوسعية في عام 2013، والصراع الدائر وهبوط أسعار النفط في 2014-2015. فقد انخفض مجموع الأصول الأجنبية (بما في ذلك صندوق تنمية العراق) بمقدار 21 مليار دولار على مدى الفترة 2013-2014.² وفي الأشهر الخمسة الأولى من عام 2015، زادت الاحتياطات الدولية قليلا إلى 68 مليار دولار، مما يرجع إلى ضعف واردات القطاع الخاص وإرجاء الحكومة للواردات وبعض المدفوعات الأجنبية. ولكن استمرار ضعف أسعار النفط سيؤدي إلى زيادة عجز الحساب الجاري إلى ما يقرب من 9% من إجمالي الناتج المحلي، ويُتوقع أن تتخفف الاحتياطات إلى 50 مليار دولار بنهاية العام (أي أقل قليلا من سبعة أشهر من الواردات).

9- وقد تحسنت أوضاع سوق الصرف الأجنبي في عام 2014، لكنها تدهورت هذا العام في أعقاب فرض قيود جديدة، التي ألغيت جزئيا منذ ذلك الحين. فقد أسفرت الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي صوب التحرير خلال 2013-2014 عن انخفاض الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية إلى أقل من 2% في ديسمبر 2014، على الرغم من الأزمة الأمنية. غير أنه في يناير 2015 خفض البنك المركزي العراقي حجم المبيعات النقدية من العملات وفرض شرط الإيداع المسبق بمدة خمسة عشر يوما للمعاملات بالنقد الأجنبي. وبالإضافة إلى ذلك، فرضت الحكومة رسما جمركيا يُدفع مقدما مقداره 5% وضريبة دخل جزافية تبلغ 3% تُدفع عند طلب النقد الأجنبي لتمويل الواردات. وفي شهر يونيو، أدى التأثير السلبي على السوق الموازية (حيث ارتفع فرق سعر الصرف إلى مستوى قياسي يبلغ 16%) إلى قيام السلطات بإلغاء هذا الإجراء وتقصير مدة شرط الإيداع المسبق إلى خمسة أيام. ونتيجة لذلك، تراجع الفرق سريعا إلى حوالي 6% بنهاية الشهر. واعتبارا من نهاية إبريل، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلك (المقيس باستخدام السعر الرسمي) بنحو 16% منذ نهاية عام 2012، وهو ما يرجع إلى حد كبير إلى تزايد قوة الدولار.

² أُغلق صندوق تنمية العراق في مايو 2014 ونُقلت أرصده إلى البنك المركزي العراقي كجزء من احتياطاته الدولية. وتصب عائدات النفط حاليا في احتياطات البنك المركزي العراقي بصورة مباشرة، وتفيد بالمثل في حساب حكومي لدى البنك المركزي العراقي.

ضعف مركز المالية العامة

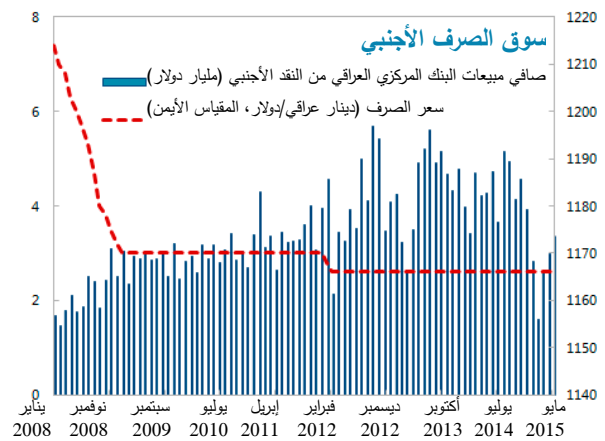
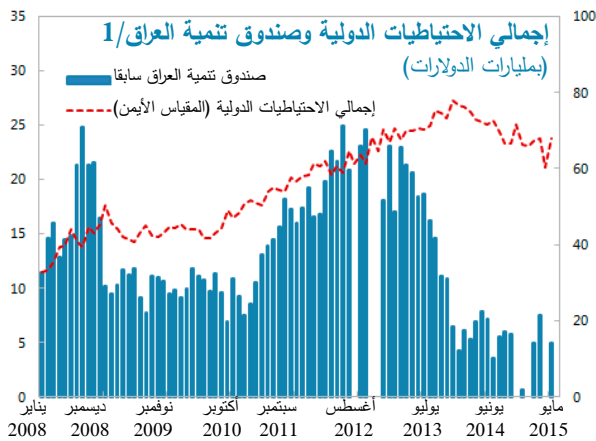
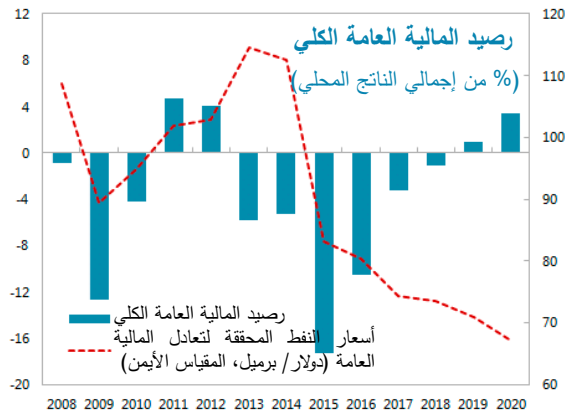
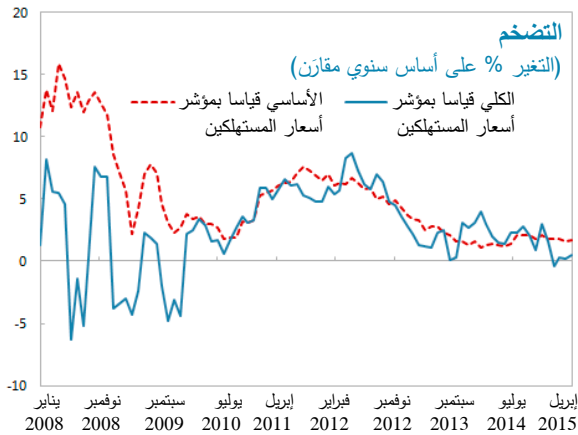
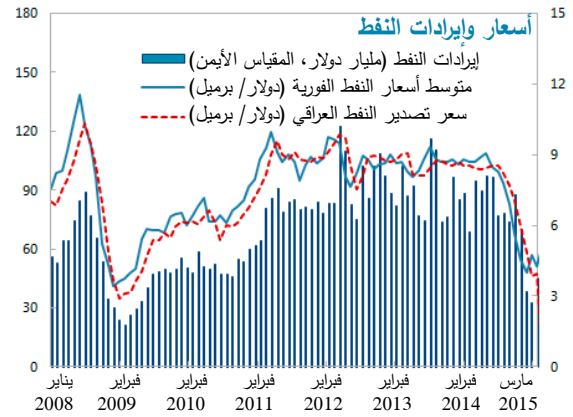
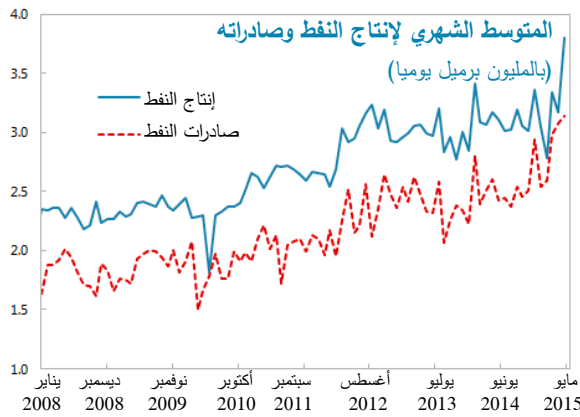
10- لَحَق الضعفُ بأداء المالية العامة في 2013-2014. ففي عام 2013، عندما كانت الأسعار لا تزال مرتفعة، زاد الإنفاق الحكومي بقوة، وأيضاً بسبب انتخابات إبريل 2014، وتحول رصيد الحكومة إلى عجز نسبته 5.8% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بفائض 4% من إجمالي الناتج المحلي عند إجراء مشاورات المادة الرابعة لعام 2012. وفي عام 2014، أدت القاعدة المالية العامة الناشئة عن غياب موازنة معتمدة من مجلس النواب إلى تحسين مركز المالية العامة قليلاً ليسجل عجزاً مقداره 5% من إجمالي الناتج المحلي من خلال توزيع الإنفاق الجاري تناسيباً على نحو تلقائي وتأجيل المشاريع الاستثمارية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تصاعد الخلاف بين بغداد وإربيل حول تقاسم عائدات النفط إلى تعليق تحويلات الموازنة إلى منطقة الحكم الذاتي، مما حقق وفورات بنحو 9% من الموازنة الاتحادية. ومع ذلك، اضطرت الحكومة في ظل نقص التمويل إلى مراكمة متأخرات خارجية مستحقة لشركات النفط الدولية بقيمة 6.8 مليار دولار— تم سدادها في النصف الأول من عام 2015— بقيمة 2.3 تريليون دينار عراقي (1% من إجمالي الناتج المحلي) للمقاولين المحليين.

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية لمشاورات المادة الرابعة لعام 2013

التوصية	الحالة
ضمان استمرارية أوضاع المالية العامة وبناء هوامش وقائية مالية لمواجهة التقلبات في العائدات النفطية.	لم يتم تنفيذها. نفذت أصول صندوق تنمية العراق بالكامل تقريباً بنهاية 2014.
تكثيف العمل على تحرير سوق النقد الأجنبي.	تم تنفيذها جزئياً. ألغت السلطات عدداً من قيود الصرف بموجب أحكام المادة الثامنة، القسم 2(أ)، ولكنها لا تزال تحتفظ بعدد من القيود.
مواصلة الإدارة الرشيدة للاحتياطيات لدى البنك المركزي العراقي وصندوق تنمية العراق.	تم تنفيذها جزئياً؛ يعكف البنك المركزي العراقي على تعزيز إدارة احتياطياته.
تعميق إصلاح القطاع المالي، بما في ذلك إرساء مبدأ المعاملة المتكافئة للمصارف الخاصة.	تم تنفيذها جزئياً؛ توقفت إعادة هيكلة أكبر مصرفين مملوكين للدولة، ولكن التدابير الأخيرة فتحت الأعمال الحكومية أمام المصارف الخاصة. لم يتم تنفيذها.
تعزيز وتيرة الإصلاح الهيكلي لتعزيز النمو وتوفير فرص العمل في القطاع الخاص.	لم يتم تنفيذها.

11- وسوف تتزايد الضغوط على المالية العامة في العام الجاري. فمن المتوقع أن تنخفض الإيرادات بنسبة 21% في العام الجاري بسبب تأثير عام كامل من تراجع أسعار النفط. وفي الوقت نفسه، لا يمكن تخفيض الإنفاق الحكومي بسهولة في ظل النفقات الضخمة على الاحتياجات الأمنية والإنسانية. ونتيجة لذلك، وحتى مع التعديل الكبير في الإنفاق حالياً، من المتوقع أن يرتفع العجز الحكومي إلى 17% من إجمالي الناتج المحلي.

الشكل البياني 1- العراق: مؤشرات الاقتصاد الكلي



المصادر: السلطات العراقية؛ ومؤسسة بلومبرغ (Bloomberg)؛ وحسابات خبراء الصندوق.

1/ بدءا من مايو 2014، تم نقل أرصدة صندوق تنمية العراق، والتي كانت مودعة سابقا في حساب لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، إلى البنك المركزي العراقي كحساب دولاري، وتم قيدها ضمن إجمالي الاحتياطيات لدى البنك المركزي (أرصدة دولارية من الإيرادات النفطية).

2016: الضائقة لم تنته بعد

12- من المتوقع تعافي النمو في عام 2016، ولكن أوضاع المالية العامة ستظل محفوفة بالتحديات. فسوف يواصل إنتاج وصادرات النفط النمو تمثيلاً مع التوقعات المعدلة على المدى المتوسط. كذلك من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد غير النفطي بنحو 2%، بافتراض البدء في تسوية الصراع مع تنظيم "داعش" في عام 2016. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بنحو 8%. وسيؤدي تحسن عائدات التصدير إلى دفع الميزان التجاري إلى تسجيل معدلات موجبة وخفض العجز في الحساب الجاري إلى نحو 7% من إجمالي الناتج المحلي. ومع ذلك، لا يزال من المتوقع انخفاض الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي إلى 41 مليار دولار بنهاية السنة (ما يعادل 5.5 أشهر من الواردات). ومن المتوقع أن يتحسن مركز المالية العامة للحكومة بفضل ارتفاع عائدات النفط وانخفاض النفقات، ولكن العجز سيظل مرتفعاً عند حوالي 10% من إجمالي الناتج المحلي.

جيم- الآفاق والمخاطر في الأجل المتوسط

13- لا تزال توقعات السيناريو الأساسي في الأجل المتوسط إيجابية، لكنها تتوقف على حل الصراع. فبافتراض التوصل إلى حل للصراع مع تنظيم "داعش" بدءاً من 2016-2017، فإن السيناريو الاقتصادي الكلي سيكون مدفوعاً بحدوث توسع في إنتاج النفط ونمو القطاع غير النفطي. ومع ذلك، حتى في ظل تحسن الأوضاع الأمنية بدرجة كبيرة فإن توقعات السيناريو الأساسي تبدو أقل إيجابية بدرجة كبيرة مقارنة بوقت إعداد تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2013، مما يعكس انخفاض أسعار النفط وتأثير الصراع:

- يفترض تعافي نمو إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى نحو 7.5% في المتوسط خلال 2016-2020، مدفوعاً بالتوسع في إنتاج النفط، وإن كان بوتيرة أبطأ من التوقعات قبل الأزمة، نظراً لأثر الصعوبات المالية التي تواجه الحكومة وانخفاض أسعار النفط في إبطاء الاستثمار في هذا القطاع (راجع الأشكال البيانية في الإطار 2). ومن المتوقع أن يستقر نمو القطاع غير النفطي عند حوالي 4% في المتوسط خلال 2017-2020، أي بنحو نصف وتيرة النمو المسجلة في 2008-2013، بدعم من الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تنويع الاقتصاد، وتطوير القطاع المالي، وتحسين بيئة الأعمال.
- ويُتوقع بقاء معدل التضخم منخفضاً عند 3% مما يعكس فارق التضخم بين 1-2% عن معدل تضخم الدولار الأمريكي.
- ويفترض تحسن مركز المالية العامة اعتباراً من عام 2016 بفضل زيادة حجم صادرات النفط واستمرار انضباط المالية العامة، ليتحول إلى فائض بدءاً من عام 2019. ومن المتوقع انخفاض نمو الإنفاق الجاري تدريجياً، مما يعكس التأثير الكامل للتدابير المتخذة في عام 2015 وافترض النمو الحقيقي الصفري في البنود الجارية الأخرى. وسوف يزداد الإنفاق الرأسمالي تدريجياً بما يتماشى مع تزايد الحيز المالي لتلبية احتياجات إعادة الإعمار والاستثمار في العراق.³
- ويُتوقع انخفاض الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي حتى 2016-2017، ولكن من المفترض أن تبدأ في الانتعاش في عام 2018 لتصل إلى 60 مليار دولار، أو ما يعادل خمسة أشهر من واردات السلع والخدمات للعام التالي، في 2020. وعلى التوازي، من المتوقع تحسن عجز الحساب الجاري تدريجياً تماثياً مع ضبط أوضاع المالية العامة

³ يُفترض أن يظل الإنفاق على الاحتياجات الأمنية مرتفعاً نسبياً بعد انتهاء هجمات "داعش"، وهو ما يعكس جزئياً تكاليف إعادة الإعمار/التسريح.

وتعافي الصادرات، ليعود إلى تحقيق فائض في عام 2017، وبظل عند نحو 2% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2018-2020.

14- ويتسق مسار المالية العامة في الأجل المتوسط مع اعتبارات تحقيق العدالة بين الأجيال. وفقا للتوقعات المعدلة، ينبغي ألا يزيد العجز الأولي غير النفطي على 50% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (تمشيا مع نتائج مشاورات المادة الرابعة لعام 2013) لضمان ادخار القدر الكافي من عائدات النفط للأجيال المقبلة، استنادا إلى إطار فرضية الدخل الدائم الذي يتسق مع توقعات الخبراء في السيناريو الاقتصادي الكلي الأساسي. وسوف يقترب مسار المالية العامة المتوقع على المدى المتوسط، والذي يراعي الاحتياجات الاجتماعية ومتطلبات إعادة إعمار البلاد، من الرصيد الأولي غير النفطي المتسق مع فرضية الدخل الدائم بحلول 2023-2025.

15- لكن مخاطر التطورات السلبية التي تهدد آفاق الاقتصاد الكلي مرتفعة للغاية:

• أهم المخاطر الداخلية: يتمثل الخطر الرئيسي الذي يهدد آفاق الاقتصاد في ترسخ أو احتدام الصراع، والذي يمكن في أقصى حالاته أن يمتد إلى المناطق التي تقع حاليا بمنأى عن أعمال العنف. وفي مثل هذا السيناريو، فإن النمو غير النفطي سيواصل الركود أو حتى ينخفض أكثر، في حين سيتأخر التوسع في إنتاج النفط. وبالإضافة إلى ذلك، قد تزداد التوترات السياسية، مما يهدد جهود الإصلاح أو يقوض الاتفاق مع حكومة إقليم كردستان حول تقاسم عائدات النفط، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاج النفط. ومن شأن ضعف تنفيذ سياسة المالية العامة أن يضعف قدرة الحكومة على التصدي للأزمة، وخفض الاستثمار في قطاع النفط، والإضرار بالنمو على المدى المتوسط وبقدرة الاقتصاد على الصمود في وجه الصدمات. وأخيرا، من شأن تكثيف القيود على النقد الأجنبي أن يؤدي إلى تدهور سوق النقد الأجنبي، الأمر الذي سيكون له تأثير سلبي على الاقتصاد.

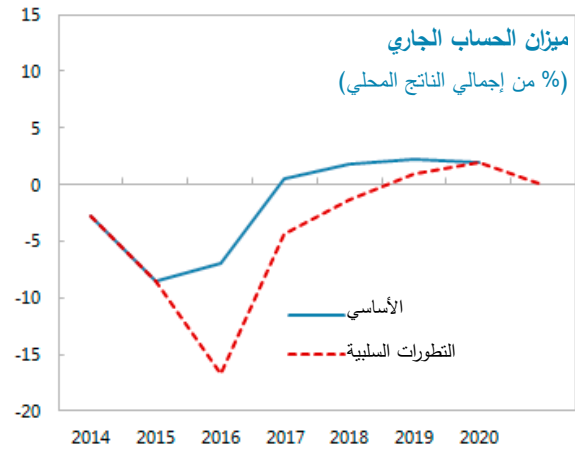
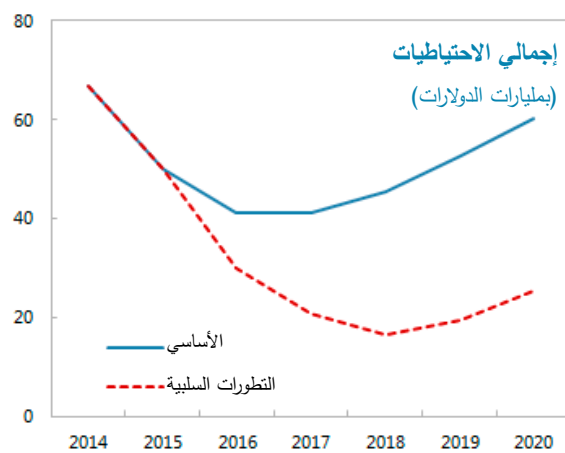
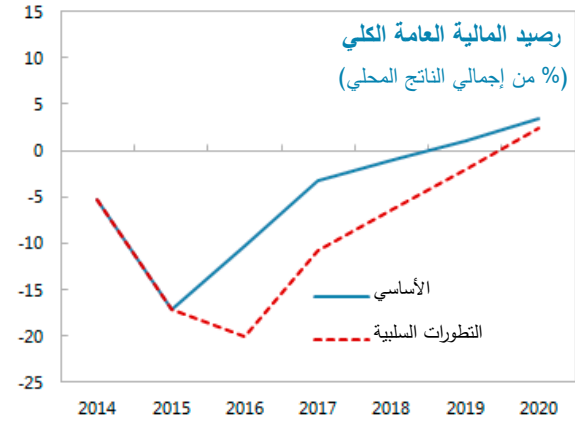
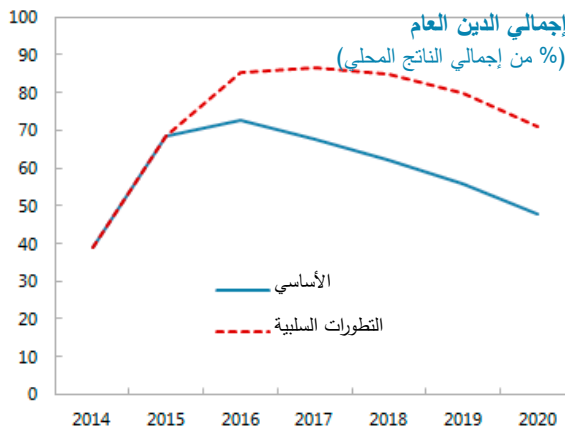
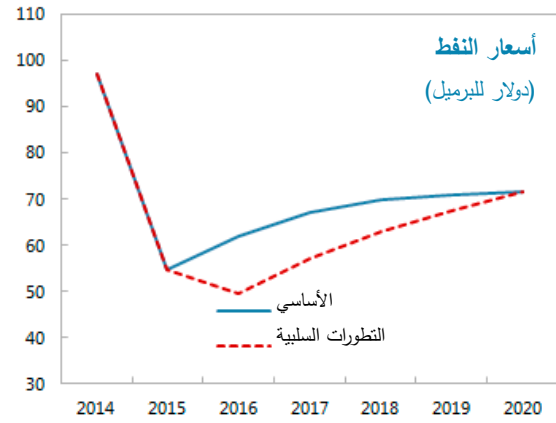
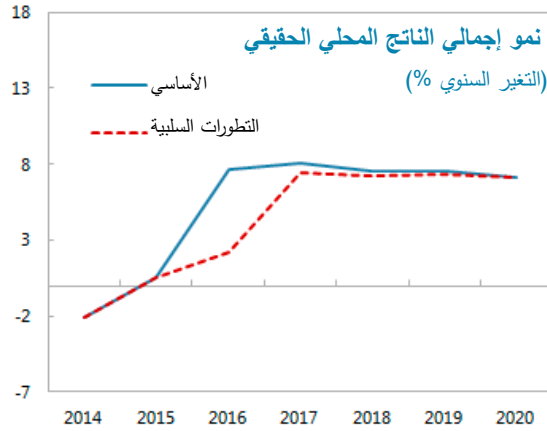
• أهم المخاطر الخارجية: يمكن أن تتأثر عائدات النفط بحدوث انخفاض آخر في أسعار النفط أو ضعف الطلب العالمي. ولا تزال احتمالات التطورات الأمنية المعاكسة في المنطقة تمثل عاملا مزعزا للاستقرار.

16- وتتزايد احتمالات تعرض العراق لمخاطر هبوط أسعار النفط بسبب هيكله الاقتصادي الذي يفتقر إلى التنوع وشدة اعتماده على النفط. ووفقا لسيناريو التطورات السلبية الذي أعده الخبراء، فإن انخفاضا بنسبة 20% في أسعار النفط، التي لن تقترب بعد ذلك من السيناريو الأساسي إلا بصورة تدريجية، من شأنه أن يسبب انخفاضا كبيرا في النمو، مما يفرض ضغوطا على الحساب الخارجي وحساب المالية العامة (الشكل البياني 2).

17- وبينما اتفقت السلطات عموما مع توقعات الخبراء على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد كانت أكثر تفاؤلا بشأن توسعات قطاع النفط وأسعار النفط. وشاطرت السلطات رأي الخبراء بأن دعم النمو واحتواء المخاطر ينبغي أن يقوم على أساس تدابير جيدة التصميم لضبط أوضاع المالية العامة، وتحسين إدارة الإيرادات النفطية، ومراعاة الاحتياطات المالية الوقائية، وإصلاح القطاع المصرفي، وإزالة معوقات بيئة الأعمال، وبشكل عام الحد من اعتماد الاقتصاد على قطاع النفط. وأكدت السلطات أن استعادة الأمن سيكون شرطا أساسيا لتحقيق هذه الأهداف. غير أنها رأت أن الخبراء يفرضون في الحذر بشأن وتيرة توسع قطاع النفط، وأشارت إلى عزمها على القيام باستثمارات كبيرة في البنية التحتية لإنتاج النفط وتصديره.

الشكل البياني 2- العراق: سيناريو التطورات السلبية (تراجع سعر النفط بنسبة 20% في 2016)

مقابل السيناريو الأساسي



المصادر: السلطات العراقية؛ وحسابات خبراء الصندوق.

سياسات اقتصادية لمواجهة الأزمة

ركزت المناقشات بشأن السياسات اللازمة لمعالجة التأثير المباشر للأزمة على ما يلي: (1) التدابير اللازمة للتعامل مع أزمة المالية العامة في 2015 ووضع الاقتصاد على مسار للمالية العامة قابل للاستمرار في الأجل المتوسط؛ (2) الاختلال الخارجي وتراجع الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي؛ (3) المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي وتطوير النظام المالي.

ألف - إدارة أزمة المالية العامة

تعكف السلطات على معالجة الضغوط على المالية العامة من خلال مزيج من إجراءات التكيف مع الصدمة وتمويل الاحتياجات الناشئة عنها. وتتمثل الأولويات الملحة في اتخاذ التدابير التصحيحية وتحديد مصادر التمويل الكافية، مع الاعتماد عند اللزوم على الدعم المالي غير المباشر من البنك المركزي العراقي.

تصحيح أوضاع المالية العامة في 2015		
سيناريو عدم التصحيح	الموازنة المعتمدة/1	سيناريو التمويل السريع مع التصحيح
تريليون دينار عراقي		
الإيرادات	82.9	80.9
نفطية/2	72.1	72.1
غير نفطية	10.8	8.8
الإنفاق	129.4	154.3
منه الوفورات من التدابير المالية العامة	11.5-	
الإنفاق الجاري	74.0	103.7
منه الوفورات من التدابير المالية العامة	2.5-	
أ- وفورات دعم الكهرياء	2.5-	
النفقات الرأسمالية	43.9	50.6
منه الوفورات من التدابير المالية العامة	9.0-	
ب- تخفيضات المشاريع الاستثمارية	9.0-	
العجز	34.9	73.4
% من إجمالي الناتج المحلي		
الإيرادات	40.8	39.8
النفطية/2	35.5	35.5
غير النفطية	5.3	4.3
الإنفاق	57.9	75.9
منه الوفورات من التدابير المالية العامة	5.7-	
الإنفاق الجاري	36.4	51.0
منه الوفورات من التدابير المالية العامة	1.2-	
أ- وفورات دعم الكهرياء	1.2-	
الإنفاق الرأسمالي	21.6	24.9
منه الوفورات من التدابير المالية العامة	4.4-	
ب- تخفيضات المشاريع الاستثمارية	4.4-	
العجز	17.2	36.1

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

1/ الإنفاق الرأسمالي الموضح تحت عمود الموازنة المعتمدة يشمل المدفوعات لشركات النفط الدولية.

2/ الإيرادات النفطية تستند إلى افتراضات الخبراء بشأن الأسعار والكميات في السيناريوهات الثلاثة.

18- وقد صُممت موازنة عام 2015

لمعالجة الضغوط على المالية العامة من جراء انخفاض عائدات النفط والصراع الدائر في البلاد. فقد حاولت الحكومة في المشروع الأولي لموازنة 2015 أن تحقق التوازن بين ضعف العائدات النفطية وطلبات الإنفاق المحتجزة من عام 2014، وتزايد الاحتياجات الأمنية والإنسانية، واستئناف التحويلات لحكومة إقليم كردستان. ولكن بعد التشاور مع الخبراء في ديسمبر 2014، سحبتم الحكومة مشروع الموازنة من مناقشات مجلس النواب لاستحداث تدابير جديدة بلغت قيمتها 27 تريليون دينار عراقي (13% من إجمالي الناتج المحلي)، بما في ذلك فرض ضرائب على السيارات، والإنترنت، والهواتف النقالة، وجدول تعريفية جمركية أعلى، بالإضافة إلى تخفيضات أخرى في الإنفاق تم الاتفاق عليها مع الوزارات التنفيذية. ونتيجة لذلك، فإن الموازنة النهائية المصادق عليها من مجلس النواب سوف تتطوي على عجز قدره 46 تريليون دينار عراقي (23% من إجمالي الناتج المحلي) استناداً إلى توقعات الخبراء بشأن صادرات النفط وأسعاره، ومع مراعاة المدفوعات لشركات النفط الدولية لعام 2015 والتي لم تكن قد أدرجت بالقدر الكافي في الموازنة.⁴

⁴ كان قانون موازنة 2015 الذي صادق عليه مجلس النواب يتوخى عجزاً قدره 11.5% من إجمالي الناتج المحلي.

19- وتعكف الحكومة حالياً على استحداث تدابير إضافية تصل إلى 6% من إجمالي الناتج المحلي، إذ تعترم السلطات رفع تعريف الكهراء قريبا (2.5 تريليون دينار عراقي لعام 2015)، وزيادة ترشيد الموازنة الرأسمالية (9 تريليون دينار عراقي) بنهاية يوليو من خلال عملية صارمة لتحديد الأولويات. وقد أصبحت هذه التدابير ضرورية لأسباب منها التعويض عن تأجيل تطبيق التدابير الضريبية في موازنة 2015 وزيادة التعريف الجمركية إلى أغسطس بسبب بعض المسائل القانونية والفنية. ونتيجة لذلك، سوف ينخفض مجموع اعتمادات الإنفاق إلى 58% من إجمالي الناتج المحلي (بانخفاض مقداره 4 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الإنفاق بالمقارنة مع 2014، مع مراعاة التحويلات لحكومة إقليم كردستان) ويقل العجز إلى 17% من إجمالي الناتج المحلي.

20- وقد عززت السلطات من جهودها الرامية إلى تحديد المصادر التمويلية اللازمة. فمع نفاذ احتياطات المالية العامة الوقائية في صندوق تنمية العراق تقريبا بنهاية عام 2014، أصبحت السلطات مضطرة للاقتراض من المصارف المملوكة للدولة، والتي بدورها ستلقى الدعم من البنك المركزي العراقي عن طريق الخصومات على السندات الحكومية بنحو 9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015. وكثفت السلطات جهودها لإيجاد مصادر تمويلية أخرى، بما في ذلك (1) التمويل من صندوق النقد الدولي عن طريق السحب من مخصصات حقوق السحب الخاصة، والشراء بموجب "أداة التمويل السريع" بما يعادل 594.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أو حوالي 830 مليون دولار؛ (2) الطرح المزمع لسندات اليوروبوند بقيمة 6 مليارات دولار على مدى عامين، مع إصدار بمبلغ لا يقل عن 2 مليار دولار هذا العام، والمقرر مبدئياً خلال فصل الصيف؛ (3) تمويل من البنك الدولي بقيمة 350 مليون دولار في صورة تمويل عاجل لإعادة الإعمار وقرض سياسة التنمية المحتمل (بما

تمويل عجز الموازنة، 2015-2016			
2016	2015	2016	2015
متوقع	متوقع	متوقع	متوقع
التمويل، منه:			
% من إجمالي الناتج المحلي		تريليون دينار عراقي	
10.2	17.2	23.5	34.9
0.3-	4.7-	0.7-	9.6-
0.0	0.0	0.0	0.0
0.2	0.0	0.5	0.0
0.5-	0.8-	1.2-	1.7-
0.0	3.9-	0.0	7.9-
1.0	12.9	2.2	26.2
0.0	0.8	0.0	1.7
0.0	0.7	0.0	1.5
1.3	12.9	3.0	26.2
0.0	9.3	0.0	19.0
0.0	1.1-	0.0	2.3-
0.3-	0.4-	0.8-	0.8-
9.6	9.0	22.0	18.3
0.0	0.5	0.0	1.0
0.3	0.9	0.6	1.7
1.0	1.1	2.3	2.3
8.3	6.5	19.1	13.3

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

يصل مجموعه إلى 1-1.5 مليار دولار في 2015). وحتى مع هذه المصادر الإضافية، فإن مجموع التمويل لن يكون كافياً للوفاء باحتياجات الحكومة، مما يترك فجوة متبقية تبلغ حوالي 7% من إجمالي الناتج المحلي. وتدرس الحكومة سد النقص من خلال الاستفادة من سوق السندات المحلية والقروض من الشركاء الدوليين. وتساعل الخبراء عن إمكانية زيادة تدابير خفض الإنفاق، لا سيما على البنود الجارية مثل أجور القطاع العام وإعانات الدعم (بخلاف الكهراء)، ولكن السلطات رأيت أنها وصلت بالفعل إلى أقصى حد للتعديل الممكن في ضوء الاعتبارات السياسية والاجتماعية.

21- ولا يعتبر الاعتماد على التمويل غير المباشر من البنك المركزي العراقي بمثابة الممارسة المثلى، ولكن لا توجد بدائل ممكنة. فمن وجهة نظر السلطات، يعد دعم البنك المركزي العراقي للقطاع المصرفي بمثابة تدخل في السيولة وبالتالي فهو مسموح بمقتضى قانون البنك المركزي العراقي لعام 2004. وقد أشار الخبراء إلى أن الخصومات الكبيرة على السندات الحكومية من شأنها إضعاف استقلالية البنك المركزي العراقي ومصادقته، وإضعاف حوافز الحكومة للحفاظ على انضباط المالية العامة. ومع ذلك، في ظل الأزمة الحالية، فإن عدم وجود مصادر بديلة للتمويل يجعل هذا الخيار لا مفر منه نظراً لعدم

كفاية مستوى التعديل اللازم في الإنفاق الحكومي في غياب مصادر التمويل الأمر الذي من شأنه تهديد التوازن الاجتماعي والسياسي الهش في العراق. أما مخاوف التضخم فهي محدودة بسبب الانكماش الكلي في الإنفاق الحكومي، والتسرب الجزئي من خلال مشتريات النقد الأجنبي، وانخفاض معدل التضخم حالياً.

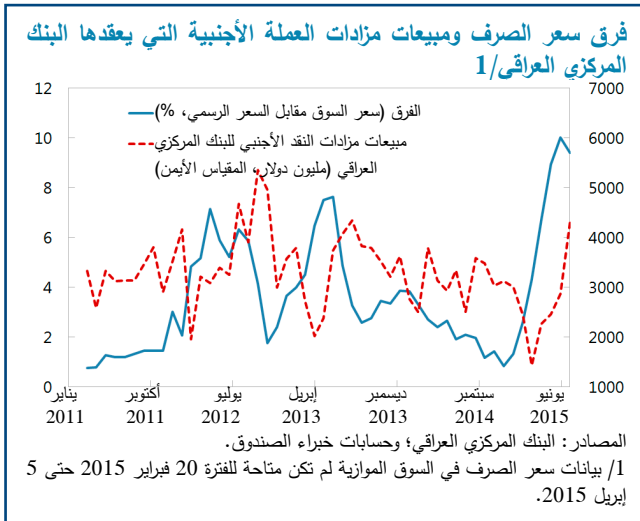
22- **وينبغي مواصلة جهود الضبط المالي في عام 2016 وما بعده.** ففي عام 2016، ستحقق التدابير المتخذة هذا العام وفورات تبلغ نحو 4% من إجمالي الناتج المحلي، والتي إذا ما أضيفت إلى الزيادة المتوقعة في عائدات النفط والزيادة التدريجية جدا في الإنفاق الرأسمالي، يُتوقع أن تساعد الحكومة على خفض العجز في الموازنة إلى 10% من إجمالي الناتج المحلي. ومع ذلك، نظرا لضيق فرص الاقتراض المتاح من النظام المصرفي المحلي وعدم وجود خطة لزيادة الدعم غير المباشر من البنك المركزي العراقي، فإن توقعات الخبراء تشير إلى أنه سوف تظل هناك فجوة متبقية قدرها نحو 8% من إجمالي الناتج المحلي حتى مع مراعاة الدعم من البنك الدولي وطرح سندات اليوروبوند. ويمكن للسلطات سد هذه الفجوة المتبقية من خلال إصدارات سندات الدين المحلي أو زيادة الاقتراض الدولي، ولكن ينبغي لها أيضا أن تتظر في اتخاذ تدابير إضافية لضبط الأوضاع المالية العامة. وفي السنوات التالية، يعتمد السيناريو متوسط الأجل على استمرار انضباط المالية العامة مما سيحقق فوائض في المالية العامة ابتداء من عام 2019.

23- **ولا يزال الدين العام عند مستوى يمكن الاستمرار في تحمله، ولكن زيادته السريعة تدعو لتعزيز إدارة الدين.** فمن المتوقع أن تؤدي القروض اللازمة لتمويل العجز في موازنة 2015 إلى زيادة إجمالي الدين من 39% من إجمالي الناتج المحلي (يبلغ الدين المحلي منه 10% من إجمالي الناتج المحلي) في عام 2014 إلى 69% من إجمالي الناتج المحلي (يبلغ الدين المحلي منه 33% من إجمالي الناتج المحلي) هذا العام، مع توقع زيادة الاقتراض المحلي في عام 2016. ولا يشير تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين لتزايد المخاطر فقط بل وإلى إمكانية الاستمرار في تحمل الدين أيضا، وأنه سينخفض بمرور الوقت إلى 48% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020. وفي هذا السياق، ينبغي للسلطات وضع استراتيجية لإدارة الدين تضمن استمرارية القدرة على تحمله مع الحد في الوقت ذاته من تكاليف ومخاطر الاقتراض على الحكومة. وسوف يؤدي طرح سندات اليوروبوند، وعلى المستوى الداخلي السندات المحلية، إلى زيادة القدرة على إدارة الدين، والمساهمة في تطوير سوق يتسم بالكفاءة للأوراق المالية الحكومية، وتعميق النظام المالي في العراق، وتقليل اعتماد الحكومة على أدون الخزنة.

باء- التصدي للضغوط الخارجية

تحافظ السلطات بشكل مناسب على نظام ربط سعر الصرف بالدولار على الرغم من تدهور المركز الخارجي، ولكن التدابير التقيدية التي استُحدثت في الآونة الأخيرة أدت إلى زيادة الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية.

24- **تلتزم السلطات بالحفاظ على نظام ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي.** فقد وفر هذا الربط ركيزة اسمية أساسية



للعراق في بيئة تتسم بارتفاع درجة عدم اليقين وضعف القدرة على وضع السياسات. ويشير تقييم الأرصدة الخارجية (EBA Lite) إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي متنسق بشكل عام مع الأساسيات الاقتصادية (مرفق 1). وتتفق السلطات مع رأي الخبراء بأن استيعاب الصدمات الخارجية من خلال زيادة مرونة سعر الصرف—على عكس تصحيح أوضاع المالية العامة— ليس مستصوبا نظرا لأن النسبة الكبيرة من الإنفاق الحكومي المقوم بالعملة الأجنبية، ودولة الاقتصاد (العقارات والإيجارات والمركبات) من شأنهما الحد من نطاق تقليص الواردات وفرض ضغوط قوية لتعديل أجور القطاع العام والتحويلات (النقدية) الاسمية.

مبيعات البنك المركزي العراقي من النقد الأجنبي (مليار دولار أمريكي)			
1/2015	2014	2013	
			السوية
2.6	14.5	11.8	نقدية
15.8	37.0	42.1	تحويلات
18.3	51.5	53.9	المجموع
			المتوسط الشهري
0.4	1.2	1.0	نقدية
2.6	3.1	3.5	تحويلات
3.1	4.3	4.5	المجموع

المصدر: البنك المركزي العراقي.
1/ لمدة ستة أشهر.

25- وساهمت التدابير التقييدية على مستوى الصرف الأجنبي في الحفاظ على مستوى الاحتياطيات. فقد ساهم الانخفاض الفعلي في سعر الصرف وزيادة السعر في السوق الموازية في خفض الطلب على النقد الأجنبي هذا العام. ونتيجة لذلك، كانت مبيعات النقد الأجنبي في النصف الأول من عام 2015 أقل كثيرا في المتوسط مقارنة بما كانت عليه في السنوات السابقة. غير أن مشاعر عدم اليقين بشأن توافر العملة الأجنبية أدت كذلك إلى إضعاف الثقة والتأثير على التجارة. ومع ذلك، فقد رأت السلطات أن ذلك كان أثرا جانبيا مفيدا لما تم اتخاذه من تدابير بحيث تجنب الضغط على الاحتياطيات الدولية، التي زادت قليلا بالفعل في الأشهر الخمسة الأولى من العام.

26- ولا يزال مستوى الاحتياطيات الدولية كافيا على ما يبدو (المرفق 1). فبالمقارنة مع تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2013، من المتوقع أن يكون المركز الخارجي أضعف كثيرا. ومع ذلك، فإن المستوى المتوقع للاحتياطيات الدولية في نهاية 2015 يتجاوز المؤشرات التقليدية لكفاية الاحتياطيات، بما يناهز سبعة أشهر من واردات السلع والخدمات و175% من مقياس صندوق النقد الدولي لكفاية الاحتياطيات. ويُتوقع المزيد من التراجع للاحتياطيات بنهاية عام 2016، وإن كان من المتوقع أن تظل أكثر من خمسة أشهر من الواردات.

27- وتنتهج السلطات نهجا حذرا في تحرير الصرف الأجنبي. فمنذ مشاورات المادة الرابعة الأخيرة، ألغى العراق أغلب قيود الصرف الأجنبي التي كانت قائمة فيما سبق. ومع ذلك، تم تحديد قيد جديد على الصرف نشأ عن الحدود الأسبوعية المفروضة على مشتريات المؤسسات المالية للنقد من البنك المركزي العراقي.⁵ وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال العراق يطبق "ممارسات تعدد أسعار الصرف"، والناشئة عن عدم وجود آلية تضمن عدم تجاوز الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية نسبة قدرها 2% (راجع مرفق المعلومات). وأكد البنك المركزي العراقي عزمه على إلغاء قيود الصرف المتبقية وممارسات تعدد أسعار الصرف، وذلك متشيا مع عزم العراق قبول الالتزامات المنصوص عليها في المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق. كذلك ألغت السلطات مدفوعات الرسوم الجمركية وضريبة الدخل المسبقة لما لها من تأثير سلبي على تقلبات السوق. وأبدت التزامها بإلغاء الحدود الأسبوعية المفروضة على المعاملات النقدية، عندما تسمح الظروف الخارجية. ورحب الخبراء بهذه الإجراءات وأوصوا بأن يحدد البنك المركزي العراقي الوتيرة المناسبة لتحرير الصرف الأجنبي على أساس أحجام مبيعات المراتد وسلوك فرق سعر الصرف، والتي يمكن أن تمثل مقياسا جيدا للضغوط الخافضة لقيمة العملة. وأكد الخبراء أن أفضل طريقة للتعامل مع المخاوف المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هي من خلال تحسين الإطار التشريعي والمؤسسي ذي الصلة.

⁵ بالإضافة إلى ذلك، لا يزال العراق يفرض اثنين من قيود الصرف تم تحديدهما في عام 2009 (راجع مرفق المعلومات).

28- ويعتزم البنك المركزي العراقي إضفاء الطابع المركزي على إدارة الاحتياطيات الدولية. وتجري حاليا إدارة احتياطيات البنك المركزي العراقي أساسا من خلال بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك وغيره من البنوك المركزية. ولدى البنك المركزي العراقي هدف طويل الأجل متمثل في نقل إدارة احتياطياته إلى بغداد، الأمر الذي سيحتاج إلى تخطيط وتنفيذ خطوات مدروسة. وأيد الخبراء عزم البنك المركزي العراقي، لكنهم أوصوا باعتماد نهج تدريجي جدا يركز على بناء القدرات الكافية في البنك المركزي العراقي. وبالإضافة إلى ذلك، تمكن البنك المركزي العراقي بمساعدة فنية من الصندوق من تحديث المبادئ التوجيهية لعام 2008 المعنية بإدارة الاحتياطيات لجعلها تتماشى مع قانون البنك المركزي العراقي كما قام بمعالجة كمية لجميع الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لإدارة الاحتياطيات، مثل التخصيص الاستراتيجي للأصول، أو حدود مخاطر الائتمان، أو احتياجات السيولة. ويتمثل التحدي التالي أمام البنك المركزي العراقي في فعالية تطبيق هذا الإطار الجديد.

جيم- مراقبة المخاطر المالية

تفرض الأزمة ضغوطا على النظام المصرفي، مما يدفع السلطات إلى زيادة مراقبة النظام المالي والمضي قدما في إصلاح المصارف المملوكة للدولة.

مؤشرات مصرفية مختارة					
2015-مارس	2014	2013	2012	2011	
...	86.9	77.0	75.1	66.2	الأصول المصرفية (% من إجمالي الناتج المحلي)
...	78.5	69.3	68.2	60.4	أصول المصارف المملوكة للدولة (% من إجمالي الناتج المحلي)
...	7.0	6.4	5.9	5.4	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)
...	4.5	15.5	28.2	34.6	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (النمو السنوي)
1.5	1.6	1.4	1.0	1.3	نسبة القروض المتعثرة/مجموع القروض المملوكة للدولة
6.0	5.4	5.3	0.7	0.9	الخاصة
7.6	6.9	6.7	1.8	2.3	المجموع
80	78	79	41	41	نسبة القروض المتعثرة (%) المملوكة للدولة
20	22	21	59	59	الخاصة
...	21.7	20.1	18.3	21.1	الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: البنك المركزي العراقي.

29- من المنتظر أن تؤدي الأزمة إلى تأخير تطوير القطاع المصرفي. فمع بلوغ حجم الودائع في نهاية 2014 22% من إجمالي الناتج المحلي والائتمان الممنوح للقطاع الخاص 7% من إجمالي الناتج المحلي، لا يزال النظام المصرفي غير متطور بسبب ضعف القدرة التنافسية، وهيمنة المصارف المملوكة للدولة، وقلة فرص الأعمال. وبالنسبة لأكبر مصرفين مملوكين للدولة، وهما مصرفي الرشيد والرافدين، اللذين يساهمان بنسبة 90% من أصول القطاع المصرفي، فهما يعانيان من نقص شديد في رأس المال والسيولة بعد سنوات من ممارسة العمليات شبه المالية العامة. أما المصارف الخاصة فتقتصر أنشطتها أساسا على معاملات تمويل التجارة. وهناك نقص في النظم المصرفية الآلية، ولا ترقى ممارسات

الإبلاغ إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وغالبا ما تفتقر عمليات تدقيق الكشوف المالية إلى الجودة. وتتزايد على الأرجح القروض المتعثرة بسبب الآثار المترتبة على الصراع الدائر والصدمة الخارجية، ولا يزال مستوى جودة البيانات ضعيفا.⁶

⁶ ينبغي التعامل بحذر مع بيانات القروض المتعثرة لأن العراق لا يعد بيانات مؤشرات السلامة المالية المتماشية مع المعايير الدولية. وسوف تؤدي المساعدة الفنية القادمة في هذا المجال من إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي، بتمويل من إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، إلى تعزيز قدرة البنك المركزي العراقي على مراقبة تطورات النظام المصرفي.

30- وتهدد مخاطر أزمة المالية العامة بتفاقم الوضع المالي للمصارف المملوكة للدولة. فالاحتياجات التمويلية المتزايدة للحكومة—على الرغم من تخفيفها جزئياً بفضل إعادة التمويل من البنك المركزي العراقي—تضع ضغوطاً إضافية على المصارف المملوكة للدولة، ولا سيما مصرفي الرشيد والرافدين. فقد عانى المصرفان منذ فترة طويلة من اتساع نطاق العمليات شبه المالية العامة—مثل القروض المقدمة للمؤسسات المملوكة للدولة لدفع رواتب الموظفين—ونتيجة لذلك يعانيان من نقص السيولة ومن الإعسار على الأرجح، على الرغم من الزيادة المحدودة الأخيرة في رأسمالهما. وبالإضافة إلى ذلك، وحتى يسمح البنك المركزي للمصارف المملوكة للدولة بتوفير مزيد من السيولة للحكومة، بدأ مؤخراً في السماح لجميع المصارف التجارية بإبدال نصف احتياطياتها الإلزامية المحتفظ بها في شكل سيولة لدى البنك المركزي بأوراق مالية حكومية. وأشار الخبراء إلى أن هذا الإجراء قد يكون ضاراً بسيولة المصارف ورحبوا بعزم السلطات التراجع عنه في أقرب وقت تسمح به أوضاع السيولة في السوق.

31- وإذ يأخذ البنك المركزي العراقي المخاطر القائمة بعين الاعتبار، فإنه يعكف على زيادة رقابته وإشرافه على القطاع المصرفي. فلا تزال مستويات التغطية الرقابية متفاوتة، حيث تقع المصارف المملوكة للدولة فعلياً خارج نطاق رقابة البنك المركزي العراقي، كما أن الموارد محدودة والمعايير ضعيفة. ولمعالجة نقاط الضعف هذه التي طال أمدها، يواصل البنك المركزي العراقي تعاونه مع مؤسسة إرنست آند يونغ (Ernst and Young) للمشاركة في تدريب المراقبين ودعم تنفيذ نظام "رأس المال والأصول والإدارة والإيرادات والسيولة" (CAMEL) (تم بالفعل تنفيذ عمليات تفتيش ميداني لعدد 15 من أصل 50 مصرفاً خاصاً) كما طلب المساعدة الفنية من الصندوق لتحسين ممارسات الرقابة وإطارها التنظيمي. كذلك عين البنك المركزي العراقي 35 موظفاً إضافياً في قسم الرقابة، ويعمل على دعم تنفيذ النظام المصرفي الأساسي القائم على تقنية المعلومات في عملياتهم. وأفاد البنك المركزي العراقي بأنه سيقوم بمراجعة شرط الاحتياطي الإلزامي بمجرد أن تسمح الظروف.

32- وقد أبدت السلطات التزامها بالإسراع بإعادة هيكلة مصرفي الرشيد والرافدين. وتعترم السلطات تعجيل عملية إعادة هيكلة هذين المصرفين، حيث تسير بوتيرة بطيئة منذ توقيع مذكرة التفاهم بين وزارة المالية، والبنك المركزي العراقي، والمجلس الأعلى لمراجعة الحسابات في عام 2006. وقامت وزارة المالية والبنك المركزي العراقي مؤخراً باستعراض تنفيذ مذكرة التفاهم، وتقييم الموقف المالي للمصرفين في نهاية عام 2014، ووضع جدول زمني لتنفيذ البنود التي لم تُنفذ. وقد أوصى الخبراء باتباع نهج أكثر طموحاً، والذي يمكن أن يبدأ بتدقيق للميزانيات العمومية للمصرفين من جانب إحدى الشركات الدولية، على أن يتم ذلك بالتوازي مع التنقية القانونية للخسائر القديمة. وأكد الخبراء أن تعديل مشروع القانون المعني بالمصارف المملوكة للدولة لضمان قيام علاقة قائمة على الاستقلالية بين وزارة المالية والإدارة العليا للمصارف من شأنه أيضاً دعم المصارف المملوكة للدولة.

33- وتمثل قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحوكمة مخاطر تهدد بإضعاف النظام المالي العراقي (الإطار 3). فهذه المخاطر كبيرة جداً في العراق، وتتفاقم حدتها بسبب مواطن الضعف الرئيسية في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي أبرزها تقرير البنك الدولي التقييمي لعام 2012 الذي اعتمدته فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الإطار 3- تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الفساد في العراق

يواجه العراق مخاطر جسيمة متعلقة بالفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تتسبب في إضعاف النظام المالي والاقتصاد ككل. وتشير المسوح إلى أن تصور الفساد مرتفع جدا في العراق. 1/ وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات تنظيم "داعش" تزيد من مخاطر تمويل الإرهاب، حيث يعتمد هذا التنظيم على التمويل من مجموعة واسعة من المصادر بما في ذلك الاستيلاء على الموارد النقدية من المصارف المملوكة للدولة، واستغلال حقول النفط، وابتزاز جزء من رواتب موظفي الحكومة العراقية. 2/

وكانت فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال قد صنفت العراق بأنه منطقة اختصاص تعاني من مواطن قصور استراتيجية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي أكتوبر 2013، أبدى العراق التزاما سياسيا رفيع المستوى بالتعاون مع فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمعالجة مواطن الضعف هذه على أساس خطة عمل متفق عليها، ولكنها لا تزال قائمة كما في تقييم فرقة العمل للإجراءات المالية بتاريخ يونيو 2015. ونظرا لعدم إحراز العراق تقدم كاف في تحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد يواجه تدابير مضادة من شأنها عرقلة وصوله إلى الأسواق المالية العالمية.

وتمثل تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنصوص عليها في خطة العمل أدوات قوية لمواجهة الفساد/3 والحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسوف تساعد العراق على الخروج من قائمة فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال. وفي ظل القيود الأمنية وقيود القدرات والوضع السياسي المضطرب، فإن النهج القائم على المخاطر في تنفيذ هذه التدابير سوف يساعد في التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الرئيسية. ويجب إعطاء الأولوية لاعتماد مشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب—فيد النظر حاليا في مجلس النواب—وجعله متماشيا مع المعايير المعدلة وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذه بصورة فعالة. ومن المهم أيضا وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز الجهات المعنية الرئيسية الحالية—بما في ذلك وحدة المعلومات المالية ورقابة البنك المركزي العراقي في مجال مكافحة غسل الأموال (بما في ذلك على المصارف التي لها فروع تخضع لسيطرة تنظيم "داعش"). وبالإضافة إلى ذلك، يتعين استخدام العقوبات المالية الموجهة وفقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمنع ووقف الإرهاب وتمويل الإرهابيين.

ويمكن أيضا تكثيف تدابير مكافحة الفساد لتحسين الحوكمة. ويمكن أن تشمل هذه التدابير اعتماد استراتيجية لمكافحة الفساد، وتقوية نظام الإعلان عن الأصول، وتعزيز شفافية نظام المشتريات.

1/ <http://www.transparency.org/country/#IRQ>. راجع الشكل البياني رقم 3.

2/ <http://www.fatf-gafi.org/topics/methodsandtrends/documents/financing-of-terrorist-organisation-isil.html>

3/ تم إقرار ودعم العلاقة بين مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد من جانب مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين والجمعية العامة للأمم المتحدة. راجع أيضا تقرير فرقة العمل للإجراءات المالية "Financial Action Task Force (2012)".

الإصلاح الهيكلي لتحقيق نمو متنوع وشامل للجميع

لم يقتصر تركيز المناقشات على الوضع الطارئ فقط، بل انصبت أيضا على الإجراءات اللازمة لتنويع إيرادات العراق، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتعزيز إدارة عائدات النفط من خلال تحسين الإدارة المالية العامة وتقوية هيكل الاحتياطات المالية الوقائية. وبشكل أعم، يتعين على العراق الحد من اعتماده على النفط من خلال تشجيع نشاط القطاع غير النفطي الخاص، وجعل النمو أكثر احتواءً لشرائح المجتمع، بالحد من التوظيف في القطاع العام وتحسين آليات سوق العمل. وبينما سيتعذر تنفيذ هذه الخطة الطموحة للإصلاح في ظل الظروف الصعبة الحالية، أتاحت المناقشات فرصة لاستجلاء الأولويات ومسار الإصلاح على المدى المتوسط.

ألف - مؤسسات أقوى لدعم الانضباط المالي وإدارة عائدات النفط

34- يؤكد ضعف تنفيذ السياسات على ضرورة تعزيز إطار المالية العامة. فقد أبرز تأثير صدمة أسعار النفط اعتماد المالية العامة على النفط، بينما أدت طفرة الإنفاق الحكومي عام 2013 إلى إضعاف القدرة على الاستجابة لصددمات 2014 بزيادة النفقات، حيث أدت إلى استنزاف احتياطات المالية العامة الوقائية وزادت من صعوبة تقليص الإنفاق عند اللزوم. وتشير هذه التجربة إلى ضرورة القيام بما يلي:

- استحداث ضرائب غير نفطية لتنويع مصادر الدخل (على المدى المتوسط): رغم أن تدابير الإيرادات غير النفطية المتخذة في سياق موازنة 2015 لم تحقق سوى إيرادات ضئيلة، فإنها كانت خطوة أولى مهمة لزيادة تحصيل الإيرادات. ويتعين على وزارة المالية البناء على هذه التدابير والنظر في استحداث أدوات إيرادية بسيطة ذات قاعدة أوسع مثل: (1) رسوم الإنتاج على البنود باهظة السعر، كالسيارات؛ (2) وضريبة عامة على المبيعات ذات معدل منخفض، وهذه الضريبة رغم أنها أقل كفاءة لكنها أبسط في إدارتها مقارنة بالضريبة على القيمة المضافة؛ (3) وضريبة على الممتلكات، مثلا على العقارات؛ (4) ودمج ضرائب الدمغة والرسوم (معظمها لم يتغير بالقيمة الاسمية وتعد أساسا الآن "ضرائب زهيدة صعبة التحصيل").
- ترشيد الإنفاق الحكومي لتحسين تقديم الخدمات (في الأجل القصير/المتوسط): أشار تقرير "مراجعة الإنفاق العام" لعام 2014 الذي أعده البنك الدولي إلى المجالات التي يمكنها تحقيق وفورات وتحسين جودة الإنفاق الحكومي، مثل: (1) مراجعة أوضاع التوظيف في القطاع العام والعمالة الوهمية؛ (2) وتخفيض الدعم، ولا سيما في قطاع الطاقة ونظام التوزيع العام (راجع الإطار وتقرير قضايا مختارة)؛ (3) وترشيد الاستثمار العام وتحديد أولوياته. وقد بدأت السلطات العمل في بعض هذه المجالات، على سبيل المثال، بمراجعة أوضاع "الجنود الوهميين"، وترتيب أولويات المشاريع الاستثمارية.

الإطار 4- نظم الدعم في العراق

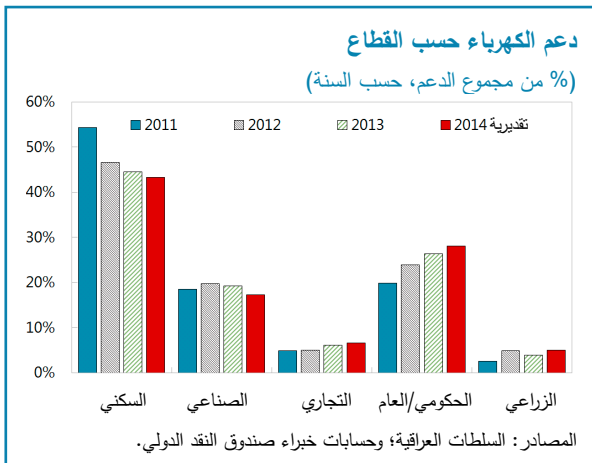
تتركز إعانات الدعم بالعراق في الغذاء والوقود والكهرباء. وقد رفعت السلطات الوطنية أسعار الوقود في الماضي وأحرزت بعض التقدم على صعيد إصلاح دعم الغذاء (نظام التوزيع العام)، وتعتزم الآن تعديل تعريفه الكهربائي. ومع ذلك، ثمة مجال أكبر لترشيد الدعم لجعله موجهاً على نحو أفضل وأكثر كفاءة، وأقل تكلفة—ولكن لا يزال الإصلاح صعباً من الناحية السياسية. وفي حين أن إصلاح نظام التوزيع العام سوف يساعد على تحسين الحوكمة واستهداف الفقراء، فإن غالبية الوفورات سوف تأتي من إلغاء دعم الطاقة، والتي كلفت الحكومة 33 تريليون دينار عراقي في عام 2013 (أكثر من 12% من إجمالي الناتج المحلي). ولكن أي إصلاح لا بد أن يكون مقترناً بتحسين واسع النطاق في شبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف من تأثيره على الفقراء.

دعم الغذاء: نظام التوزيع العام هو نظام لبطاقات الحصص التموينية العينية تقدم الحكومة من خلاله قائمة من السلع المدعومة إلى ما يقرب من خمس السكان. وقبل هجمات تنظيم "داعش" كانت سلة السلع التموينية تشمل الدقيق والقمح والسكر والخضروات وحب الأطفال، ولكن الصراع كان له تأثير على كفاءة نظام التوزيع، حيث تشير التقارير حالياً إلى عدم توافر سوى القمح—وهو أكثر البنود المدعومة. ويتم استيراد معظم السلع الأولية وتخضع لأسعار محددة إدارياً بمعرفة وزارة الزراعة ومجلس الوزراء. وفي السنوات الأخيرة قامت الحكومة بتشديد معايير الأهلية إلى حد ما، ومع ذلك بلغت تكلفة نظام التوزيع العام 1.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014. وحاولت الحكومة فيما سبق الاستعاضة عن نظام التوزيع العام بنظام للتحويلات النقدية، ولكن الاحتجاجات واسعة النطاق أجبرتها على التخلي عن هذا الإصلاح. ومن شأن تحسين توجيه الدعم إلى المستحقين أن يحقق وفورات كبيرة: وعلى سبيل المثال، فإن استبعاد خمس المستحقين حالياً (بافتراض استخدام الشرائح الخمسية عالية الدخل كمؤشر بديل في غياب بيانات توزيع الدخل) من شأنه أن يحقق وفورات تبلغ حوالي 0.5% من إجمالي الناتج المحلي. كذلك من شأن تحسين توقيت المشتريات أن يوفر في تكاليف الاستيراد.

أسعار منتجات الطاقة عند المضخات في العراق		
الديزل	400 دينار عراقي/لتر	[0.343 دولار]
الكيروسين	150 دينار عراقي/لتر	[0.129 دولار]
البنزين	450 دينار عراقي/لتر	[0.386 دولار]

دعم الوقود: أسعار الوقود عند مضخات البيع في العراق منخفضة إذا ما قورنت بالأسعار في البلدان الأخرى بالمنطقة، لكنها مرتفعة نسبياً مقارنةً بغيره من البلدان المصدرة للنفط. والبنزين هو أكثر السلع المدعومة نظراً لأن الحكومة مضطرة لاستيراد كميات كبيرة بسعر لا تغطيه الأسعار عند المضخات. وهيكل دعم الوقود معقد ويشمل كامل مراحل سلسلة الإنتاج، والتكرير، والتوزيع. ووفقاً لوزارة النفط، فإن التكاليف المباشرة لدعم منتجات الوقود

تبلغ تقريباً 5 تريليون دينار عراقي في السنة (2.5% من إجمالي الناتج المحلي). ومن شأن رفع أسعار البنزين عند المضخات أن يحقق وفورات كبيرة: فزيادة أسعار الوقود إلى 80% من سعر الاستيراد سيحقق وفورات قدرها 5 تريليون دينار عراقي (2.5% من إجمالي الناتج المحلي). ومن شأن اعتماد خطة إصلاح أكثر شمولاً لتحديد أوجه القصور الهيكلية، وإعادة هيكلة بعض الشركات، وإعادة النظر في التسعير على طول سلسلة الطاقة.



دعم الكهرباء: هذا القطاع يحكمه نظام للدعم والدعم المتبادل بحيث تستفيد منه في الغالب الأسر المعيشية والحكومة (التسعير تصاعدي). ويساهم الدعم في ظهور مشكلات منها ساعات الخدمة المحدودة بسبب الخسائر الفنية في التوزيع، وارتفاع المكون المستورد، وأوجه الجمود في هيكل تكاليف الإنتاج، والديون على الصعيد الداخلي للهيئات. وهذه العوامل تفسر جزئياً حالات عدم الدفع واسعة الانتشار بين جمهور المستهلكين، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة فاتورة دعم الكهرباء التي تتحملها الحكومة والتي تقدر بما يقرب من 10 تريليون دينار عراقي (5% من إجمالي الناتج المحلي). وسوف تستحدث السلطات قريباً هيكلًا جديدًا أكثر تصاعدياً لتعريفه الكهرباء ينطوي على زيادة أكبر في الأسعار على كبار المستهلكين النهائيين، ومن المقدر أن يحقق وفورات تتراوح من 5 إلى 7 تريليون دينار عراقي (3-4% من إجمالي الناتج المحلي). ومن المتوقع أن يعود الإصلاح بأثر طفيف على استهلاك

الاحتياجات الأساسية من الكهرباء (lifeline) وبأثر اجتماعي محدود بصفة عامة حسب تقدير التحليل التوزيعي الذي أعده البنك الدولي، رغم احتمال تأثر النتائج سلباً بنقص البيانات المتاحة. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف الحكومة، بدعم من البنك الدولي، على تنفيذ إطار استراتيجي للحماية الاجتماعية من شأنه تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي بالتوازي مع إصلاح الدعم.

- تعزيز الإدارة المالية العامة لاحتواء ضغوط الإنفاق وزيادة مرونة الاقتصاد (على المدى القصير): أدى ضعف إطار الإدارة المالية العامة إلى عدم انضباط المالية العامة والتخصيص المفرط للموارد النفطية بناء على الاعتبارات السياسية. ومن المفترض أن تواصل الحكومة، بمساعدة فنية من الصندوق والشركاء الآخرين، تنفيذ إصلاحات الإدارة المالية العامة ذات الأولوية مثل: تعزيز دور وزارة المالية في إدارة عملية إعداد الموازنة؛ وتبويب الموازنة على نحو متسق مع دليل إحصاءات مالية الحكومة؛ وإعداد توقعات شهرية للتدفقات النقدية بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي؛ ومطابقة التدفقات والأرصدة المالية الحكومية؛ وإنشاء حساب الخزانة الواحد؛ وتطبيق نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية يتسم بالبساطة والقوة.
- استعادة بنیان صندوق تنمية العراق لدعم مراكمة احتياطات المالية العامة الوقائية (على المدى المتوسط): إن عدم السحب من موارد البنك المركزي إلا في الحالات القصوى هو دليل على متانة البنیان الكلي للنظام. وقد أوصى الخبراء بالحفاظ على الإطار القانوني الذي يؤسس لاستقلالية البنك المركزي، وبالتوازي، استعادة بنیان صندوق تنمية العراق المملوك للدولة والذي يديره البنك المركزي العراقي عندما يسمح وضع المالية العامة بإعادة تكوين الاحتياطات المالية الوقائية.

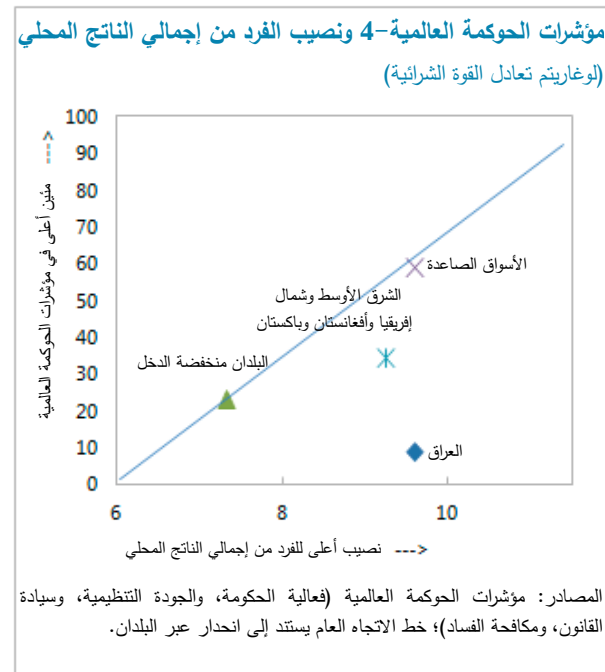
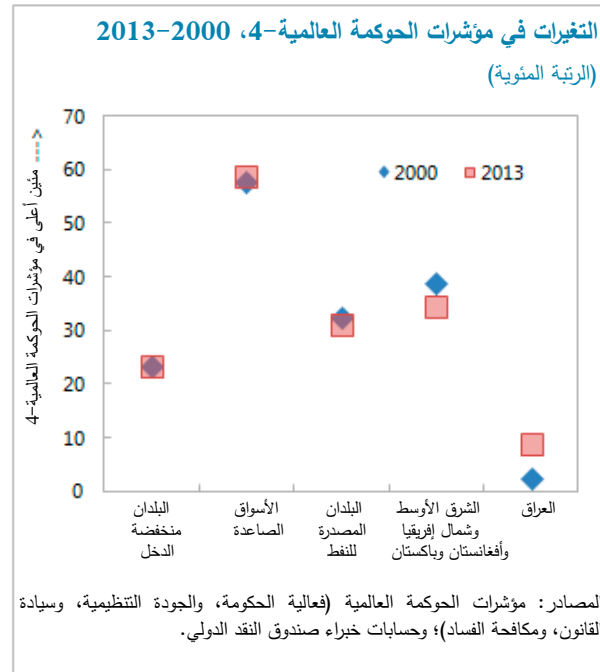
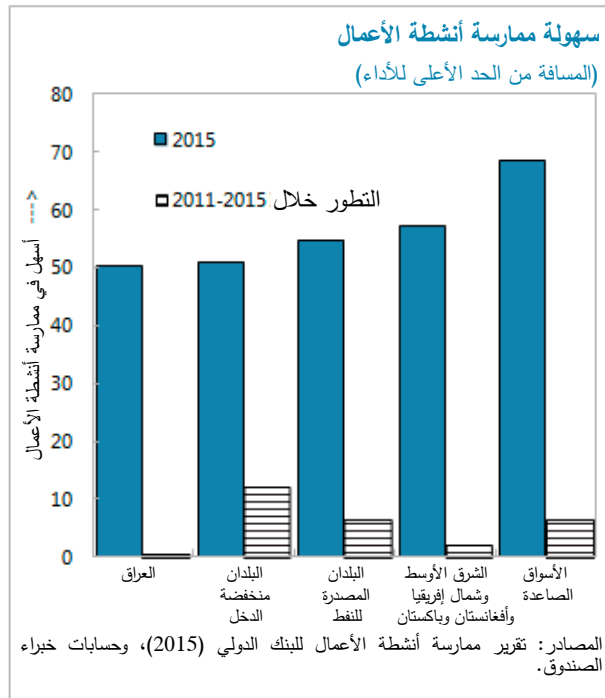
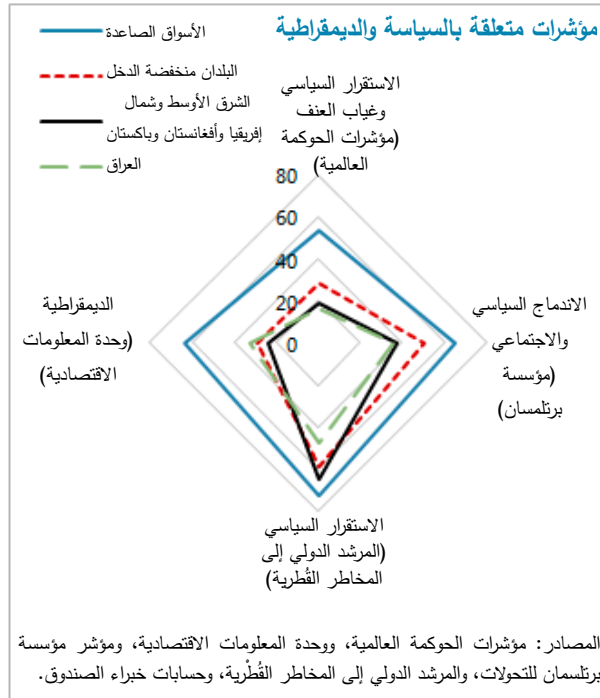
باء- اقتصاد متنوع ودور أكبر للقطاع الخاص

35- لم يكتمل بعد تحول العراق إلى اقتصاد السوق. فلا يزال العراق يتسم بخصائص الاقتصادات في مرحلة انتقالية، كالقطاع المالي الذي تهيمن عليه المصارف الكبرى المملوكة للدولة، وانتشار المؤسسات المملوكة للدولة، وبيئة الأعمال غير الداعمة للنمو. واتفق الخبراء والسلطات على ضرورة إدخال التحسينات على المجالات التالية:

- تحقيق تكافؤ الفرص للمصارف الخاصة وتعزيز البنية التحتية المالية (في الأجل القصير/المتوسط): فالقيود المفروضة على المصارف الخاصة في الحصول على الأعمال الحكومية تضع تلك المصارف في وضع غير موات بالمقارنة مع المصارف المملوكة للدولة. وتتخذ السلطات خطوات لمعالجة هذه المسألة. ويمكن للكيانات العامة حالياً أن تقبل خطابات ضمان وشيكات مضمونة صادرة عن المصارف الخاصة؛ كما تمت زيادة الحد الأقصى لخطابات الاعتماد بين وزارة المالية والمصارف الخاصة لتصل إلى 10 مليون دولار (6 مليون دولار سابقاً). وتم رفع المستوى الحدي لتحصيل رسوم الدولة من جانب المصارف الخاصة، وتسمح الحكومة حالياً للمؤسسات المملوكة للدولة بالتعامل مع المصارف الخاصة في فتح الحسابات وحياسة الودائع ودفع الرواتب، الأمر الذي قد يؤدي مع ذلك إلى إضعاف حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة وسيطرة وزارة المالية على ما لديها من سيولة. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البنك المركزي العراقي حالياً على وضع الصيغة النهائية للوائح التنظيمية التي تقضي بإنشاء مكتب معلومات الائتمان بمساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كما ينظر في إنشاء نظام للتأمين على الودائع. وقد رحب الخبراء بهذه الإجراءات وأفادوا بضرورة توخي الدقة في تصميم نظام التأمين على الودائع، على أن يتبع أفضل الممارسات، لضمان الرسملة الكافية والحد من الالتزامات الاحتمالية على المالية العامة.

- إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة (على المدى المتوسط): هناك 176 مؤسسة مملوكة للدولة يعمل بها أكثر من 500 ألف عامل، ويفتقر معظمها للكفاءة ويحقق خسائر، كما أنها تثقل كاهل القطاع العام. وقد أعدت السلطات دراسة عن إصلاح هذه المؤسسات تتوخى تقييماً منهجياً لتكاليف ومزايا كل مؤسسة بهدف اتخاذ قرار بالإغلاق أو الخصخصة أو الإبقاء على ملكية الدولة لها بعد إعادة الهيكلة المناسبة. ويتوقف نجاح هذا الإصلاح على إجراء تقييم دقيق لهذه المؤسسات على نحو لا يراعي أي اعتبارات سياسية، بما في ذلك تطبيق معايير صارمة وشفافة على أساس معايير المحاسبة الدولية. وثمة حاجة أيضاً إلى وضع جداول زمنية واقعية ولكنها سريعة نسبياً وميزانيات متشددة للحد من التحضيرات السابقة لعملية الخصخصة، بما في ذلك إعادة الهيكلة وإعادة الرسملة، واستخدام الموارد العامة.

الشكل البياني 3- العراق: بيئة الأعمال ومؤشرات الحوكمة



- **تحسين بيئة الأعمال (على المدى المتوسط):** يتسم أداء العراق بأنه دون المستوى في عدد من المؤشرات الدولية التي تشير إلى الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص (الشكل البياني 3)، حيث يحتل العراق المرتبة 156 من بين 189 بلداً في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015 الصادر عن البنك الدولي مقارنة بالمرتبة 151 في عام 2014. ويشغل العراق مرتبة متدنية بصفة خاصة فيما يتعلق ببدء أنشطة الأعمال، والنفوذ للائتمان، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية الإعسار المالي. وثمة حاجة إلى ترشيد إجراءات وتكلفة تسجيل الأراضي وتصاريح البناء. كذلك ينبغي إجراء عملية تحديث كبيرة لشبكات الطرق، والاتصالات، وغيرها من البنى التحتية، وخاصة إنتاج وتوزيع الكهرباء. وأخيراً، يعاني العراق من ضعف الحوكمة في القطاع العام، وضعف سيادة القانون والنظم القضائية مما يعرقل أيضاً تنفيذ أطر فعالة لمكافحة الفساد.

جيم - نمو أكثر احتواءً لشرائح المجتمع

36- رغم زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي في السنوات الماضية، لم يحقق العراق حتى الآن نمواً يتسم بالاستمرارية والشمول لكافة فئات المجتمع. فقد اتسم إنشاء فرص العمل الجديدة بالضعف بمعدل بلغ في المتوسط حوالي 1% سنوياً نظراً لأن قطاع النفط—وهو المحرك الرئيسي للنمو— هو من الصناعات كثيفة استخدام رأس المال وبالتالي لا يستوعب إلا حوالي 1% فقط من القوى العاملة. وبنهاية عام 2014، بلغ معدل البطالة 11% في عام 2014، مرتفعاً بصفة خاصة بين الشباب (20%) والإناث (21%).⁷ وتبلغ مشاركة المرأة في قوة العمل 13% فقط، وهي نسبة منخفضة بشكل خاص حسب المعايير الدولية والإقليمية. وتحجب مؤشرات سوق العمل الإجمالية تفاوتات جغرافية كبيرة، حيث يصل معدل البطالة إلى 20% في بعض المحافظات.

37- وحتى قبل بدء الصراع، كان معدل الفقر مرتفعاً نسبياً، وأخذ يتزايد على الأرجح، وخاصة بسبب زيادة أعداد اللاجئين. وقد انخفض عدد الفقراء من 23.6% في عام 2007 إلى 19.8% في عام 2012، وهو ما يمثل مكسباً صغيراً نسبياً مقارنة بالزيادة التراكمية في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (50%) خلال نفس الفترة، وذلك قبل أن يرتفع إلى 23% في نهاية عام 2014. وبالإضافة إلى ذلك، يتركز الفقر في المناطق الريفية حيث بلغ في المتوسط 30% في نهاية عام 2013. ويعاني الفقراء من نقص حاد في إمدادات الكهرباء وتوافر السكن، كما أن معدلات التحاقهم بالمدارس منخفضة مع ضعف فرص حصولهم على المياه وخدمات الصرف الصحي. وتتجلى الظروف الاجتماعية السيئة بالعراق في شغله المرتبة 120 في مؤشر التنمية البشرية لعام 2013. وبالنظر إلى مواطن القصور في تحقيق النمو الشامل للجميع تتضح الحاجة إلى ما يلي:

- **تهيئة الظروف لتعويض تراجع دور الحكومة في توفير فرص العمل (على المدى المتوسط):** يعمل 50% تقريباً من السكان في سن العمل بالقطاع العام. ولكن مع تزايد قيود الموازنة، سوف تتراجع أعداد الداخلين إلى سوق العمل الذين تتمكن الحكومة من استيعابهم، وسوف تضطر الحكومة إلى الحد من هيكل الأجور السخي في القطاع العام الذي أدى إلى زيادة أجر القبول ومزاحمة التوظيف في القطاع الخاص. ورغم الأهمية التي يمثلها التنوع الاقتصادي ونمو القطاع الخاص غير النفطي، فإن توفير فرص العمل سوف يتطلب أيضاً إصلاحات في تشريعات العمل ونظم التدريب المهني

⁷ بيانات عام 2014 لا تشمل المناطق المتضررة من الصراع. ورغم عدم توافر البيانات، فمن المحتمل أن يكون للصراع آثاراً متباينة على البطالة. فبينما قد تؤدي زيادة أعداد المهجرين داخلياً إلى زيادة البطالة فإن الزيادة في قوات الأمن ربما كان لها أثر عكسي.

والتعليم بهدف زيادة مرونة القوى العاملة، وتحسين ظروف العمل، وتعزيز الحماية لوظائف القطاع الخاص، وتحقيق الاتساق بين مهارات القوى العاملة والطلب في السوق.

- تحسين شبكات الأمان الاجتماعي (على المدى القصير/المتوسط): يتعين على العراق البدء في التحول عن التوظيف في القطاع العام واعتماد نظم الدعم الشاملة كأداة رئيسية لدعم الفقراء، ويتجه إلى دعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص وإنشاء شبكات للأمان الاجتماعي موجهة بدقة أكبر للمستحقين. وتعكف السلطات حالياً على تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي بدعم من البنك الدولي.

الشراء بموجب "أداة التمويل السريع"

38- يواجه العراق في عام 2015 متطلبات حالية وملحة في ميزان المدفوعات والموازنة العامة. وفقاً للسينايو الأساسي، الذي يجسد جهود السلطات لتصحيح أوضاع المالية العامة وإمكانية الحصول على التمويل الخارجي بما في ذلك من صندوق النقد الدولي، تتسبب هجمات تنظيم "داعش" وهبوط أسعار النفط في عجز ميزان المدفوعات، مما أدى إلى تراجع عائدات تصدير النفط بنسبة 28%، وإيرادات الموازنة بنسبة 21%، والاحتياطيات الدولية بنسبة 25% بالمقارنة مع عام 2014.

39- وقد طلبت السلطات العراقية الحصول على التمويل من الصندوق بموجب "أداة التمويل السريع" بما يعادل 50% من حصة العضوية. ومن شأن التمويل المقدم من الصندوق بموجب هذه الأداة أن يساعد على معالجة التأثيرات الواقعة على الموازنة من جراء هجمات تنظيم "داعش" وتراجع أسعار النفط. وأداة التمويل السريع مصممة لمساعدة البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات راهنة وملحة في ميزان المدفوعات بدون برنامج اقتصادي مستوف لمعايير الشريحة الائتمانية العليا. وبالتالي، فمن المناسب توفير التمويل العاجل للعراق، الذي لا يعد في وضع يمكنه من استيفاء شروط الشريحة الائتمانية العليا في الوقت الحالي بسبب قدرته المحدودة على تنفيذ السياسات. ومن شأن عملية شراء ما يعادل 50% من حصة العراق لدى الصندوق (أي ما يعادل 594.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، حوالي 839 مليون دولار) أن يسمح بتمويل الموازنة بصورة جزئية، وهو ما يمثل العنصر المالي للاحتياج في ميزان المدفوعات والحاجة إلى دعم استقلالية البنك المركزي. ومن شأن تمويل الصندوق للموازنة العامة العراقية — وما يتيح من سهولة الاقتراض من الأسواق والمؤسسات المالية الدولية — تمهيد التصحيح المطلوب في المالية العامة مع مرور الوقت والمساعدة في الحفاظ على استقلالية البنك المركزي بالحد من اللجوء إلى التمويل غير المباشر للموازنة العامة من البنك المركزي. ولضمان حماية موارد الصندوق، سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية تنص على المسؤوليات والإجراءات المتعلقة باستخدام الموارد المقدمة بموجب "أداة التمويل السريع" لدعم الحكومة العراقية.⁸

40- وكما هو موضح في خطاب النوايا، فإن الشراء بموجب "أداة التمويل السريع" سوف يساعد على دعم مجموعة شاملة من السياسات، مؤلفة من ثلاثة عناصر:

⁸ نظراً لطبيعة مشكلات ميزان المدفوعات في العراق، فقد كان الهدف من الموارد المقدمة للعراق بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني لعام 2010 هو دعم الموازنة العامة وجاري سدادها حالياً بانتظام إلى الصندوق.

- **ضبط الأوضاع المالية العامة:** سوف تعمل التدابير المتخذة والمزمعة من جانب السلطات على احتواء العجز المسجل هذا العام. وبافتراض تأثير بعض هذه التدابير على أساس سنوي (على سبيل المثال، زيادات تعريفية الكهرباء، إجراء مسبق)، ومزيد من الترشيح للموازنة الاستثمارية، وتعميق الإصلاحات الأخرى بدءاً من العام المقبل، فإن وضع المالية العامة سوف يعود إلى مسار قابل للاستمرار، مع تناقص مستويات العجز في 2016-2018 وتحقيق فائض طفيف في عام 2019.
- **التمويل:** من المحتمل أن يسهم تعزيز التعاون مع صندوق النقد الدولي من خلال التمويل المقدم بموجب "أداة التمويل السريع" في تيسير الحصول على قروض من البنك الدولي وطمأنة المستثمرين، وبالتالي زيادة احتمالية طرح سندات اليوروبوند بنجاح. ووجود عجز تمويلي متبقي بعد الأخذ في الاعتبار هذه المصادر المحتملة للتمويل يتسق مع طابع "أداة التمويل السريع"، والتي لا تشكل أحد اتفاقات الصندوق وبالتالي لا تستلزم التمويل الكامل لفترة البرنامج.
- **الإصلاح الهيكلي:** ترى السلطات في الأزمة فرصة لتمهيد الطريق لخطة الإصلاح الهيكلي لتحسين الإدارة المالية العامة، والتحرير التدريجي لسوق الصرف الأجنبي، وتعزيز النظام المالي، وتنويع الاقتصاد.

41- وتدرك السلطات المخاطر التي تهدد استقلالية البنك المركزي العراقي والناشئة عن دعمه المالي غير المباشر للحكومة. وللد من الآثار السلبية على مصداقية البنك المركزي العراقي ونظام ربط سعر الصرف، تلتزم السلطات بوضع مذكرات تفاهم لإضفاء الطابع الرسمي على المعاملات المالية وذلك بين وزارة المالية والمصارف التجارية، وبين المصارف والبنك المركزي العراقي، تنص على شروط وطرائق العلمية (إجراء مسبق). وفي خطاب النوايا المرفق، تفرض السلطات أيضاً حداً أقصى قدره 19 تريليون دينار عراقي على عمليات السيولة التي يجريها البنك المركزي العراقي في 2015.

42- ومن المتوقع أن يكون العراق قادراً على سداد التزاماته للصندوق. مع عملية الشراء المقترحة، وبما في ذلك عمليات الشراء القائمة بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني لعام 2010، سوف يصل حجم انكشاف الصندوق للعراق في عام 2015 إلى 0.9 مليار دولار أو ما يعادل 1.8% من إجمالي الاحتياطيات الدولية و1.4% من إجمالي الدين الخارجي. وسوف يرتفع هيكل ديون العراق أساساً بسبب الاقتراض المحلي واسع النطاق، بما في ذلك المتعلق بالتمويل غير المباشر من البنك المركزي العراقي، في العام الجاري وبصفة خاصة في عام 2016. وجاءت توقعات الدين الخارجي على المدى المتوسط أعلى أيضاً بالمقارنة مع السيناريو الأساسي في تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2013 وذلك بسبب الافتراض المتحفظ بعدم إعادة هيكلة الديون المستحقة للدائنين من غير الأعضاء في نادي باريس قبل عام 2020، رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها السلطات للتوصل إلى اتفاق مع الدائنين من غير الأعضاء في نادي باريس المستحقة لهم على العراق متأخرات سيادية (سوف تعكس التوقعات عمليات إعادة هيكلة الديون هذه لدى التوصل إلى اتفاق بشأنها). وتبرز الزيادة الحادة في مديونية العراق في 2015-2016 ومخاطر التطورات السلبية في السيناريو الاقتصادي مواطن الضعف المحتملة الناجمة عن المديونية. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يظل العراق قادراً على الاستمرار في تحمل مديونيته في الأجل المتوسط.

43- وهناك عدد من المخاطر يحيط بالبرنامج الذي وضعته السلطات للتصحيح الاقتصادي لعام 2015:

- **تدهور الوضع الأمني:** من شأن حدوث نكسة عسكرية خطيرة إضعاف قدرة السلطات على الإدارة الاقتصادية وزيادة التوترات الاجتماعية والسياسية، مما يجعل الإصلاح الاقتصادي أكثر صعوبة.

- **مزيد من الانخفاض في أسعار النفط:** نظرا لزيادة التقلبات منذ الصيف الماضي، فمن الممكن أن تشهد الأسعار مزيدا من الانخفاض عن المستويات الحالية خلال عام 2015، الأمر الذي سيكون له تداعيات سلبية على الصادرات وإيرادات الموازنة.
- **ضعف تنفيذ البرنامج:** قد يسير تطبيق التدابير المالية العامة بموجب البرنامج، ومعظمها يتسم بالحساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية، على نحو أكثر بطئا مما هو متوخى. ومن شأن اعتماد إطار استشرافي متفوق عليه مع الخبراء، في الوضع الأمثل بموجب برنامج يراقبه خبراء الصندوق، أن يخفف من شدة هذا الخطر.

44- **ومع طلب العراق الحصول على التمويل بموجب "أداة التمويل السريع"**، تلتزم السلطات في خطاب النوايا بتحديث تقييم الضمانات الوقائية. وقد اكتملت إجراءات التقييم الأخير للبنك المركزي العراقي في عام 2010. ولا يزال لدى البنك المركزي العراقي ضمانات وقائية مهمة، بما في ذلك عمليات التدقيق الخارجي السنوية التي تجريها شركات التدقيق ذات السمعة الطيبة إلى جانب نشر كشفه المالية المدققة. ونظرا للتعقيدات اللوجستية والفنية التي ينطوي عليها إجراء التقييم، فإن التحضيرات سوف تبدأ في أقرب وقت ممكن.

تقييم خبراء الصندوق

45- **يواجه العراق صدمة مزدوجة من جراء هجمات تنظيم "داعش" والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية.** وتقرض هاتان الصدمتان ضغوطا شديدة على الاقتصاد كما أنها تضعف قدرة السلطات على الاستجابة.

46- **وتمضي السياسات التي اعتمدها السلطات للتعامل مع الصدمتين في الاتجاه الصحيح.** ففي مجال المالية العامة، تتعامل السلطات مع الانخفاض في الإيرادات بمزيج من تصحيح أوضاع المالية العامة والتمويل لتمهيد الاستهلاك والتخفيف من حدة التأثير على الاقتصاد. وعلى الصعيد الخارجي، تحافظ السلطات بشكل مناسب على نظام ربط سعر الصرف بالدولار، والذي يوفر ركيزة أساسية للاقتصاد.

47- **ولكن المخاطر مرتفعة للغاية.** وينشأ الخطر الرئيسي عن الركود أو امتداد فترة الصراع. ولكن آفاق الاقتصاد عُرضة أيضا لمخاطر التوترات السياسية، وضعف تنفيذ السياسات، وحدوث مزيد من الصدمات في سوق النفط. وللتخفيف من حدة هذه المخاطر، يوصي الخبراء بتوخي الحزم في تنفيذ السياسات وتركيز الإصلاحات ذات الأولوية في بداية الفترة بقدر الإمكان.

48- **وتمثل موازنة عام 2015 جهدا أوليا ملائما لمعالجة الضغط الناتج عن انخفاض عائدات النفط وزيادة الإنفاق على الاحتياجات الإنسانية والأمنية.** ويرحب الخبراء باستحداث تدابير جديدة لزيادة الإيرادات، والتي ينبغي مع ذلك تنفيذها بسرعة وبدقة. ولا تتسم عناصر الجهد المبذول على صعيد المالية العامة بالمثالية، نظرا لأن قدرا كبيرا من التصحيح سيأتي من الإنفاق الرأسمالي وليس من بنود الإنفاق الجاري.

49- **ولكن عدم كفاية التمويل سوف يتطلب على الأرجح زيادة الضبط المالي.** وحتى مع الحصول على الدعم غير المباشر من البنك المركزي العراقي والتمويل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأسواق المال، سيظل هناك عجز متبق كبير في التمويل. ورغم احتمال الحصول على المزيد من القروض من المصادر المحلية والخارجية، فقد يتعين على السلطات

النظر في اتخاذ تدابير إضافية على مستوى المالية العامة لسد هذه الفجوة. غير أنه ينبغي للسلطات تجنب تراكم المتأخرات المحلية أو الخارجية.

50- وإتاحة قدر من التمويل غير المباشر من البنك المركزي للحكومة هو أمر ضروري في هذه الآونة. نظرا لعدم توافر مصادر أخرى للتمويل الفوري، يرى الخبراء أن اللجوء للاقتراض غير المباشر من البنك المركزي—وفق حدود واضحة— هو إجراء مناسب نظرا لبلوغ الحد الأقصى من تدابير التصحيح على المستوى المحلي. ويرحب الخبراء بوضع حد أقصى للدعم من البنك المركزي العراقي ويعزم السلطات على إضفاء الطابع الرسمي بشفافية على العلاقات المالية بين الحكومة والبنك المركزي العراقي والمصارف المملوكة للدولة.

51- ويتعين دعم سعر الصرف الثابت من خلال تلبية كامل الطلب المشروع على النقد الأجنبي للمعاملات الدولية الجارية. ويتفق الخبراء مع التزام السلطات بالحفاظ على نظام ربط سعر الصرف. فمستوى الاحتياطيات الدولية كاف ويمكن أن يستوعب الانخفاض المتوقع في عائدات تصدير النفط إذا استكملت تدابير الضبط المالي اللازمة. ويرحب الخبراء بقيام السلطات مؤخرا بإلغاء مدفوعات الرسوم الجمركية وضريبة الدخل المسبقة المطبقة على معاملات الصرف الأجنبي، ويحث السلطات على تلبية كامل الطلب المشروع على النقد الأجنبي للمعاملات الدولية الجارية. وينبغي أيضا أن تسعى السلطات للحد من التقلبات في السوق الموازية لتجنب إضعاف مصداقية البنك المركزي العراقي ونظام سعر الصرف، والتأثير سلبا على الاقتصاد العراقي المعتمد على الاستيراد ويتسم بالدولة. ولا يوصي الخبراء بالموافقة على قيود الصرف الثلاثة وممارسة تعدد أسعار الصرف التي يرد وصفها في الفقرة 27 ومرفق المعلومات، نظرا لأن السلطات ليس لديها جدول زمني لإلغاء مثل هذه التدابير.

52- وتعمل الأزمة على زيادة التوترات في النظام المصرفي. ففي ضوء تأثير الأزمة على المصارف الخاصة ودور المصارف المملوكة للدولة في تمويل الحكومة، يرحب الخبراء بالإجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي لإحكام الرقابة المصرفية والتزام السلطات بالمضي في إعادة هيكلة مصرفي الرشيد والرافدين.

53- ويتعين على السلطات العمل على أن يكون إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإطار مكافحة الفساد متوافقين مع المعايير الدولية مع ضمان تنفيذهما على نحو فعال. وهذا من شأنه منع التدفقات المالية غير المشروعة في القطاع المالي، وقطع التمويل عن الجماعات الإرهابية، وتعزيز مناخ الأعمال. ومن الأهمية بمكان إحراز تقدم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب—أولا وقبل كل شيء باعتماد مشروع القانون قيد النظر في مجلس النواب— للتصدي لمسألة قيد العراق من جانب فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال كأحد مناطق الاختصاص التي لديها جوانب قصور استراتيجية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

54- ويرحب الخبراء بالتزام السلطات بالحفاظ على زخم إعادة هيكلة الاقتصاد. وتدرك السلطات ضرورة الإصلاح الهيكلي واسع النطاق لتحسين صلابة النمو الاقتصادي وجعله أكثر احتواءً لشرائح المجتمع. ومن أهم العناصر في هذا المجال تقوية مؤسسات المالية العامة لدعم جهود الضبط المالي المستمرة ووقاية الاقتصاد من الصدمات؛ واستكمال التحول إلى اقتصاد السوق من خلال مزيد من التقدم في تنمية القطاع المصرفي الخاص وإعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة؛ وتحسين مناخ الأعمال والحوكمة ومؤسسات سوق العمل. وبينما لا يمكن تنفيذ أغلب هذه الإصلاحات واقعا إلا على المدى المتوسط فقط، فإن الخبراء يحثون السلطات على المضي قدما بالتدابير ذات الأولوية القصوى، لا سيما في مجال الإدارة المالية العامة.

55- ويتعين مواصلة العمل على تحسين مستوى جودة وتوافر البيانات الاقتصادية. فالإحصاءات، ولا سيما في مجالى المالية العامة وميزان المدفوعات، بها أوجه قصور خطيرة تعيق الرقابة بدرجة كبيرة. ويقف صندوق النقد الدولي على أهبة الاستعداد لتقديم المزيد من المساعدة الفنية في هذا المجال.

56- ويدعم الخبراء طلب السلطات الحصول على التمويل بموجب "أداة التمويل السريع" بما يعادل 594.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (50% من حصة العراق في الصندوق). وسوف تكون السياسات الموضحة في خطاب النوايا كفيلة بتلبية الاحتياجات الحالية والملحة في ميزان المدفوعات والموازنة العامة والناجمة عن هجمات تنظيم "داعش" وهبوط أسعار النفط. ومستقبلاً، يوصى الخبراء باعتماد إطار استشرافي—في الوضع الأمثل في إطار برنامج يراقبه خبراء الصندوق—بحيث تجري مراقبته بالاشتراك مع السلطات، بحيث يساهم في سهولة تنفيذ استراتيجية التصحيح والسماح ببناء سجل أداء من السياسات السليمة. ومثل هذا الإطار قد يكون مهماً بصفة خاصة في ضوء استمرار الحاجة للتمويل الخارجي على الأقل حتى 2016 وارتفاع مخاطر التطورات السلبية.

57- ويُقترح إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية التي تبلغ مدتها 12 شهراً.

الجدول 1 - العراق: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2012-2020

(الحصة: 1188.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة / 0.5 من المجموع)

(السكان: 33.4 مليون نسمة؛ 2013)

(معدل الفقر: 23%، 2014)

(الصادرات الرئيسية: النفط الخام)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	مبدئي	فعلي	فعلي	
النمو الاقتصادي والأسعار									
7.1	7.5	7.6	8.1	7.6	0.5	2.1-	6.6	13.9	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %)
5.0	5.0	4.0	3.0	2.0	11.2-	8.8-	10.2	15.0	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (التغير %)
1.3	1.7	2.6	3.6	5.1	22.4-	1.8-	0.1	2.7	مُخفض إجمالي الناتج المحلي (التغير %)
7,241	6,843	6,421	5,971	5,470	4,960	6,520	6,957	6,693	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار)
289.1	266.4	243.7	220.9	197.3	174.4	223.5	232.5	218.0	إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار)
5.5	5.1	4.7	4.3	3.8	3.4	3.1	3.0	3.0	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)/1
4.4	4.1	3.8	3.6	3.3	3.1	2.5	2.4	2.4	صادرات النفط (مليون برميل يوميا) 2/
71.5	71.0	69.9	67.1	62.0	54.7	97.0	102.9	106.7	أسعار تصدير النفط العراقي (دولار للبرميل)
3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	1.6	3.1	3.6	تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ نهاية الفترة)
3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	2.1	2.2	1.9	6.1	تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ المتوسط)
(% من إجمالي الناتج المحلي)									
الحسابات القومية									
25.9	25.2	26.0	25.8	27.3	29.8	26.1	27.0	22.1	إجمالي الاستثمار المحلي
19.1	18.3	19.1	18.6	19.7	21.6	19.0	17.6	13.2	منه: العام
72.3	72.6	72.0	73.3	77.1	78.5	74.7	69.5	69.4	إجمالي الاستهلاك المحلي
18.7	19.4	20.2	21.3	23.1	25.9	19.0	21.2	20.7	منه: العام
27.8	27.4	27.9	26.4	20.4	21.3	23.3	28.3	28.8	إجمالي المدخرات القومية
22.9	19.9	18.4	15.7	9.7	4.7	13.7	11.6	17.9	منه: العام
1.9	2.2	1.9	0.6	6.9-	8.6-	2.8-	1.3	6.7	الادخار - ميزان الاستثمار
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)									
التمويل العام									
46.6	44.8	45.0	44.4	43.3	40.8	40.1	42.6	47.0	الإيرادات والمنح الحكومية
42.4	40.6	40.7	40.0	38.7	35.9	37.8	39.0	43.4	الإيرادات النفطية الحكومية
4.2	4.2	4.3	4.4	4.6	4.8	2.3	3.6	4.0	الإيرادات غير النفطية الحكومية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المنح
43.1	43.7	46.0	47.5	53.5	57.9	45.4	48.4	42.9	الإنتفاق، ومنه:
24.0	25.4	27.0	28.9	33.9	36.4	26.4	30.9	29.7	الإنتفاق الجاري
19.1	18.3	19.1	18.6	19.7	21.6	19.0	17.6	13.2	الإنتفاق الرأسمالي
5.0	2.8	0.8	1.2-	8.9-	16.2-	5.0-	5.5-	4.5	رصيد المالية العامة الأولى
3.5	1.1	1.0-	3.2-	10.2-	17.2-	5.3-	5.8-	4.1	رصيد المالية العامة الكلي (بما في ذلك المنح)
55.4-	55.6-	58.6-	59.0-	61.8-	66.6-	60.0-	68.7-	64.0-	رصيد المالية العامة الأولى غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
بنود التذكرة:									
3.8	3.8	3.8	3.8	3.8	3.6	1.8	2.0	2.1	إيرادات الضرائب/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%)
6.8	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	0.9	6.5	18.1	صندوق تنمية العراق/حساب وزارة المالية بالدولار (مليار دولار)/3
48.0	55.9	62.3	67.6	72.6	68.5	38.9	31.9	34.7	مجموع الدين الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي)
138.7	149.0	151.8	149.4	143.2	119.5	87.0	74.3	75.7	مجموع الدين الحكومي (مليار دولار)
19.8	22.8	26.5	30.8	35.0	36.5	28.8	25.5	27.7	الدين الحكومي الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)
57.4	60.7	64.5	68.0	69.1	63.7	64.3	59.2	60.3	الدين الحكومي الخارجي (مليار دولار)
(%، ما لم يذكر خلاف ذلك)									
مؤشرات نقدية									
10.1	10.0	10.0	10.0	6.5-	1.0-	9.6-	12.6	8.3	نمو الاحتياطي النقدي
10.3	11.1	12.7	13.5	8.7	17.5	3.6	16.7	3.4	نمو النقود بمفهومها الواسع
...	6.0	6.0	6.0	سعر الفائدة الأساسي (نهاية الفترة)

العراق

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)									القطاع الخارجي
1.9	2.2	1.9	0.6	6.9-	8.6-	2.8-	1.3	6.7	الحساب الجاري
8.4	8.4	8.2	7.1	2.6	1.3-	6.6	9.5	14.3	ميزان التجارة
42.1	40.2	40.4	39.6	38.3	35.6	37.4	38.5	43.2	صادرات السلع
33.7-	31.9-	32.2-	32.6-	35.8-	36.9-	30.9-	29.0-	28.9-	واردات السلع
2.6	2.8	1.7	0.1	7.9-	13.3-	7.6-	1.3-	4.4	الميزان الخارجي الكلي
60.2	52.7	45.4	41.3	41.0	50.0	66.7	77.8	69.3	إجمالي الاحتياطيات (مليار دولار)/4
5.2	5.2	5.1	5.1	5.5	6.8	9.9	10.4	9.8	بعدد شهور الواردات من السلع والخدمات
...	1,166	1,166	1,166	سعر الصرف (دينار لكل دولار؛ متوسط الفترة)
...	4.6	6.5	1.7-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير ، نهاية الفترة)/5

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

- 1/ لا يعكس إنتاج حكومة إقليم كردستان خلال 2013 و2014.
- 2/ تعكس صادرات حكومة إقليم كردستان من خلال شركة تسويق النفط العراقية (سومو).
- 3/ يعكس أرصدة صندوق تنمية العراق والتي تم نقلها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى حساب دولاري لدى البنك المركزي العراقي (أرصدة دولارية من إيرادات النفط) في مايو 2014.
- 4/ بدءا من 2014 يشمل أرصدة الحساب الدولاري من الإيرادات النفطية.
- 5/ موجب يعني ارتفاع سعر الصرف.

الجدول 2- العراق: حسابات المالية العامة لدى الحكومة المركزية، 2012-2020

(تربليون دينار عراقي؛ ما لم يُذكر غير ذلك)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	مبدئي	فعلي	فعلي	
157.3	139.1	127.9	114.3	99.6	82.9	104.4	115.4	119.4	الإيرادات والمنح
157.3	139.1	127.9	114.3	99.6	82.9	104.4	115.4	119.4	الإيرادات
141.2	124.3	114.2	101.6	87.8	72.1	97.1	104.1	109.4	إيرادات تصدير النفط الخام
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	المنح
145.4	135.8	130.8	122.5	123.1	117.8	118.2	131.2	109.0	التفقات
81.0	78.8	76.6	74.5	77.9	74.0	68.8	83.7	75.5	التفقات الجارية
47.0	45.6	44.3	43.0	41.8	41.3	40.3	41.1	34.9	الرواتب ومعاشات التقاعد
37.1	36.0	35.0	34.0	33.0	32.6	31.8	32.5	28.5	الرواتب
9.9	9.6	9.3	9.0	8.8	8.7	8.4	8.6	6.4	معاشات التقاعد
15.9	14.5	13.1	11.7	11.4	11.4	9.1	16.3	17.5	السلع والخدمات
13.0	13.5	14.0	14.7	16.4	19.3	13.8	20.0	16.3	التحويلات
9.0	8.7	8.5	8.2	8.0	8.0	7.6	7.6	6.7	شبكة الأمان الاجتماعي (بما في ذلك نظام التوزيع العام)
1.3	1.4	1.4	1.5	1.5	1.5	1.5	1.9	2.9	التحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة/1
2.7	3.4	4.2	5.0	7.0	9.9	4.8	10.5	6.7	تحويلات أخرى
5.0	5.2	5.2	5.0	3.0	2.0	0.7	1.0	1.0	مدفوعات الفوائد
0.0	0.0	0.0	0.0	5.4	0.0	4.9	5.2	5.5	تعويضات الحرب/2
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	الطوارئ
64.4	57.0	54.2	48.0	45.2	43.9	49.4	47.6	33.6	نفقات الاستثمار
11.9	3.3	2.9-	8.1-	23.5-	34.9-	13.8-	15.8-	10.4	الرصيد (بما في ذلك المنح)
11.9	3.3	2.9-	8.1-	23.5-	34.9-	13.8-	15.9-	10.4	الرصيد (باستثناء المنح)
...	0.8	0.7-	1.1-	التفاوت الإحصائي
11.9-	3.3-	2.9	8.1	23.5	34.9	13.1	16.6	9.3-	التمويل، منه:
3.8-	4.5-	3.8-	0.4-	0.7-	9.6-	5.5	12.4	3.6-	التمويل الخارجي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	13.5	1.8-	الأصول المكتتة بالخارج
0.7	0.7	0.6	0.6	0.5	0.0	0.0	0.0	0.0	تمويل المشاريع
4.5-	5.2-	4.5-	1.0-	1.2-	1.7-	2.6-	1.1-	1.8-	استهلاك الديون
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	7.9-	7.9	0.0	0.0	المتأخرات
8.1-	1.2	6.7	8.6	2.2	26.2	7.6	4.2	5.8-	التمويل المحلي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.7	0.0	0.0	0.0	مخصص حقوق السحب الخاصة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.5	1.1	6.1	4.8-	القروض من المصارف التجارية
7.5-	1.9	7.5	9.3	3.0	26.2	5.0	1.9-	1.0-	أذون الخزينة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	19.0	0.0	0.0	0.0	منها مشتريات البنك المركزي العراقي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.3-	2.3	0.0	0.0	المتأخرات
0.6-	0.7-	0.7-	0.8-	0.8-	0.8-	0.9-	0.0	0.0	استهلاك الديون
...	22.0	18.3				الفجوة التمويلية:
...	0.0	1.0				صندوق النقد الدولي
...	0.6	1.7				البنك الدولي
...	2.3	2.3				سندات اليوروبوند
...	19.1	13.3				أخرى غير محددة

بنود للتذكرة									
22.9	21.9	20.8	19.8	19.2	19.0	16.6	16.4	16.7	النفقات المرتبطة بالأمن (المعدات والرواتب العسكرية والشروطية)
16.9	8.6	2.3	3.1-	20.6-	33.0-	13.1-	14.8-	11.4	رصيد المالية العامة الأولي
98.8-	91.6-	89.3-	83.9-	82.9-	85.0-	83.7-	100.0-	81.8-	رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي
...	7.6	21.1	صندوق تنمية العراق (باستثناء حسابات الضمان المجددة للمعدات العسكرية)/3
7.9	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.0	حساب وزارة المالية الدولار لدى البنك المركزي العراقي (مقوم بالدينار العراقي)
71.5	71.0	69.9	67.1	62.0	54.7	97.0	102.9	106.7	متوسط سعر تصدير النفط العراقي (دولار/برميل)
0.0	0.0	0.0	0.0	19.1	32.3	0.0	0.0	0.0	مجموع تمويل البنك المركزي العراقي لعجز الميزانية

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

- 1/ بالنسبة للفترة 2012-2014، تشمل التحويلات الخارجة عن الميزانية للمؤسسات المملوكة للدولة الممولة من مصرف الرافدين.
- 2/ 5% من صادرات النفط وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب المستحقة لدولة الكويت حتى 2016.
- 3/ يعكس أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى حساب دولاري لدى البنك المركزي العراقي (أرصدة دولارية من الإيرادات النفطية) في مايو 2014.

الجدول 3- العراق: حسابات المالية العامة لدى الحكومة المركزية، 2012-2020

(% من إجمالي الناتج المحلي)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	مبدئي	فعلي	فعلي	
46.6	44.8	45.0	44.4	43.3	40.8	40.1	42.6	47.0	الإيرادات والمنح
46.6	44.8	45.0	44.4	43.3	40.8	40.1	42.6	47.0	الإيرادات
41.9	40.0	40.2	39.5	38.2	35.5	37.2	38.4	43.0	إيرادات تصدير النفط الخام
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المنح
43.1	43.7	46.0	47.5	53.5	57.9	45.4	48.4	42.9	النفقات
24.0	25.4	27.0	28.9	33.9	36.4	26.4	30.9	29.7	النفقات الجارية
13.9	14.7	15.6	16.7	18.2	20.3	15.5	15.2	13.7	الرواتب ومعاشات التقاعد
11.0	11.6	12.3	13.2	14.3	16.0	12.2	12.0	11.2	الرواتب
2.9	3.1	3.3	3.5	3.8	4.3	3.2	3.2	2.5	معاشات التقاعد
4.7	4.7	4.6	4.6	5.0	5.6	3.5	6.0	6.9	السلع والخدمات
3.9	4.3	4.9	5.7	7.1	9.5	5.3	7.4	6.4	التحويلات
2.7	2.8	3.0	3.2	3.5	3.9	2.9	2.8	2.6	شبكة الأمان الاجتماعي
0.4	0.4	0.5	0.6	0.6	0.7	0.6	0.7	1.1	التحويلات للمؤسسات المملوكة للدولة/1
0.8	1.1	1.5	2.0	3.0	4.9	1.8	3.9	2.7	التحويلات الأخرى
1.5	1.7	1.8	1.9	1.3	1.0	0.3	0.4	0.4	مدفوعات الفوائد
0.0	0.0	0.0	0.0	2.3	0.0	1.9	1.9	2.2	تعويضات الحرب/2
19.1	18.3	19.1	18.6	19.7	21.6	19.0	17.6	13.2	نفقات الاستثمار
3.5	1.1	1.0-	3.2-	10.2-	17.2-	5.3-	5.8-	4.1	الرصيد (شامل المنح)
3.5	1.1	1.0-	3.2-	10.2-	17.2-	5.3-	5.9-	4.1	الرصيد (باستثناء المنح)
...	0.3	0.3-	0.4-	التفاوت الإحصائي الفجوة التمويلية
3.5-	1.1-	1.0	3.2	10.2	17.2	5.0	6.1	3.7-	التمويل، منه:
1.1-	1.5-	1.3-	0.2-	0.3-	4.7-	2.1	4.6	1.4-	التمويل الخارجي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0	0.7-	الأصول المقتناة بالخارج
0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	تمويل المشاريع
1.3-	1.7-	1.6-	0.4-	0.5-	0.8-	1.0-	0.4-	0.7-	استهلاك الديون
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.9-	3.0	0.0	0.0	المتأخرات
2.4-	0.4	2.4	3.3	1.0	12.9	2.9	1.5	2.3-	التمويل المحلي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.8	0.0	0.0	0.0	مخصص حقوق السحب الخاصة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.7	0.4	2.2	1.9-	قروض المصارف التجارية
2.2-	0.6	2.6	3.6	1.3	12.9	1.9	0.7-	0.4-	أذون الخزينة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	9.3	0.0	0.0	0.0	منها مشتريات البنك المركزي العراقي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.1-	0.9	0.0	0.0	المتأخرات
0.2-	0.2-	0.3-	0.3-	0.3-	0.4-	0.3-	0.0	0.0	استهلاك الديون
...	9.6	9.0	0.0	0.0	0.0	الفجوة التمويلية:
...	0.0	0.5				صندوق النقد الدولي
...	0.3	0.9				البنك الدولي
...	1.0	1.1				سندات اليورو
...	8.3	6.5				أخرى غير محددة

العراق

بنود للتذكرة										
6.8	7.0	7.3	7.7	8.3	9.4	6.4	6.0	6.6	6.6	الإنتفاق المرتبط بالأمن (المعدات والرواتب العسكرية والشُرطية) حساب وزارة المالية الدولارى لدى البنك المركزى العراقى بعدد شهور الرواتب ومعاشات التقاعد
2.0	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	رصيد المالية العامة الأولى
5.0	2.8	0.8	1.2-	8.9-	16.2-	5.0-	5.5-	4.5	4.5	النفقات الجارية (% من إجمالى الناتج المحلى غير النفطى)
45.4	47.8	50.3	52.4	58.1	58.0	49.3	57.5	59.1	59.1	رصيد المالية العامة الأولى غير النفطى (% من إجمالى الناتج المحلى غير النفطى)
55.4-	55.6-	58.6-	59.0-	61.8-	66.6-	60.0-	68.7-	64.0-	64.0-	مجموع تمويل البنك المركزى العراقى لعجز الميزانية
0.0	0.0	0.0	0.0	8.3	15.9	0.0	0.0	0.0	0.0	

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ بالنسبة للفترة 2012-2014، تشمل التحويلات الخارجة عن الميزانية للمؤسسات المملوكة للدولة الممولة من مصرف الرافدين.
2/ 5% من صادرات النفط وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب المستحقة لدولة الكويت حتى 2016.

الجدول 4- العراق: الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي، 2012-2016

(بمليارات الدينارات العراقية، ما لم يُذكر غير ذلك)

2016	2015	2014	2013	2012	
ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	
متوقع	متوقع	مبدئي			
46,466	56,862	76,563	88,544	78,410	صافي الأصول الأجنبية
49,395	59,853	79,273	92,314	82,371	الأصول الأجنبية
47,842	58,300	77,720	90,742	80,806	الأصول الاحتياطية الرسمية
4,710	4,361	4,038	1,902	1,858	الذهب
42,843	53,501	72,545	86,723	76,631	أخرى
289	438	1,136	2,117	2,317	حيازات حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في الصندوق
1,553	1,553	1,553	1,572	1,565	أصول أجنبية أخرى
2,929-	2,991-	2,709-	3,771-	3,961-	الخصوم الأجنبية
14,813	8,688	10,311-	15,265-	13,290-	صافي الأصول المحلية
20,524	20,404	600	864	3,509-	الأصول المحلية
20,437	20,317	513	751	3,622-	صافي المطالبات على الحكومة العامة
3,123	3,235	2,456	2,756	3,156	القروض المقدمة للحكومة المركزية
19,023	19,023	31	0	0	حيازات أذون الخزانة المخصصة
0	0	0	0	0	مطالبات أخرى
542-	775-	1,107-	1,895-	5,528-	ودائع العملة المحلية
1,166-	1,166-	867-	109-	1,249-	ودائع بالعملة الأجنبية
3,668-	7,374-	6,567-	10,797-	6,902-	أدوات السياسة النقدية/1
...	...	853-	943-	745-	منها أذون البنك المركزي العراقي
2,043-	4,343-	4,343-	5,331-	2,879-	بنود أخرى على أساس صاف
61,279	65,550	66,231	73,259	65,055	الاحتياطي النقدي
44,877	42,849	39,884	40,630	35,785	العملة المتداولة
16,402	22,701	26,347	32,629	29,270	الاحتياطيات المصرفية
...	...	22	20	66	خصوم سائلة أخرى
					بنود للتذكرة
6.5-	1.0-	9.6-	12.6	8.3	الاحتياطي النقدي (النمو السنوي، %)
4.7	7.4	3.1	14.4	8.1	العملة المتداولة (النمو السنوي، %)
41,031	50,000	66,655	77,823	69,302	إجمالي أصول الصرف الأجنبي (مليون دولار)/2
2,512-	2,565-	2,324-	3,234-	3,397-	الخصوم الأجنبية (مليون دولار)
38,519	47,435	64,331	74,589	65,905	صافي الأصول الأجنبية (مليون دولار)
...	...	1,166	1,166	1,166	سعر الصرف (نهاية الفترة)
...	...	6.0	6.0	6.0	سعر الفائدة الأساسي

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ تمثل أساسا التسهيلات الدائمة لليلة واحدة بالدينار العراقي، وودائع المصارف التجارية بالدولار، وودائع العملة المحلية، وأذون البنك المركزي العراقي.

2/ بدءا من 2014 يعكس أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى حساب دولاري لدى البنك المركزي العراقي (أرصدة دولارية من إيرادات النفط) في مايو 2014.

الجدول 5- العراق: المسح النقدي، 2012-2016

(بمليارات الدينارات العراقية، ما لم يُذكر غير ذلك)

2016	2015	2014	2013	2012	
ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	
متوقع	متوقع	مبدئي			
73,431	83,016	102,457	109,239	92,454	صافي الأصول الأجنبية
46,466	56,862	76,563	88,544	78,410	منها: لدى البنك المركزي العراقي
44,836	25,797	9,820-	19,860-	15,312-	صافي الأصول المحلية
55,397	36,358	258-	5,150-	6,019-	المطالبات المحلية
30,745	13,489	24,576-	27,021-	25,086-	صافي المطالبات على الحكومة العامة
...	...	15,892	11,856	14,745	المطالبات على الحكومة العامة
...	...	40,468-	38,876-	39,831-	ناقصا: الخصوم المستحقة للحكومة العامة
24,652	22,869	24,318	21,871	19,067	المطالبات على القطاعات الأخرى
10,561-	10,561-	9,562-	14,710-	9,293-	بنود أخرى على أساس صاف
118,268	108,813	92,638	89,379	77,142	النقود بمفهومها الواسع
42,566	40,289	36,071	34,995	30,594	العملة خارج المصارف
55,336	50,089	41,348	43,342	37,059	الودائع القابلة للتحويل
20,366	18,435	15,218	11,041	9,489	ودائع أخرى
					بنود للتذكير:
8.7	17.5	3.6	15.9	4.1	النقود بمفهومها الواسع (النمو %)
51.4	53.5	35.5	33.0	30.3	النقود بمفهومها الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.9	1.9	2.8	3.0	3.3	سرعة تداول ن2 (%)
7.8	6.0-	11.2	14.7	71.5	الائتمان المقدم للاقتصاد (النمو %)
18.4	17.9	17.4	15.0	14.9	الائتمان المقدم للاقتصاد (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
3.0	2.0-	4.5	15.5	28.2	نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول 6- العراق: ميزان المدفوعات، 2012-2020

(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم يُذكر غير ذلك)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
توقعات					مقدر	مبني			
24.4	22.3	20.0	15.6	5.0	2.3-	14.7	22.2	31.3	ميزان التجارة
8.4	8.4	8.2	7.1	2.6	1.3-	6.6	9.5	14.3	(% من إجمالي الناتج المحلي)
121.8	107.2	98.4	87.5	75.6	62.1	83.7	89.5	94.2	الصادرات
121.1	106.6	97.9	87.2	75.3	61.9	83.4	89.3	93.8	النفط الخام/1
0.7	0.6	0.5	0.4	0.3	0.2	0.2	0.3	0.3	صادرات أخرى
97.4-	84.9-	78.4-	71.9-	70.5-	64.4-	69.0-	67.3-	62.9-	واردات
45.0-	41.4-	36.1-	33.4-	32.6-	28.4-	37.1-	39.8-	39.6-	واردات القطاع الخاص
52.4-	43.5-	42.3-	38.5-	38.0-	36.0-	31.9-	27.5-	23.3-	واردات الحكومة
19.1-	16.3-	15.1-	13.8-	13.7-	12.3-	16.4-	13.9-	12.7-	الخدمات، على أساس صاف
5.3	4.9	4.5	4.2	4.0	3.8	4.1	3.3	2.8	المقبوضات
24.3-	21.2-	19.6-	18.0-	17.6-	16.1-	20.5-	17.2-	15.5-	المدفوعات
0.3	0.1-	0.4-	0.6-	0.4-	0.5-	0.4-	0.4-	1.1	الدخل، على أساس صاف
0.0	0.0	0.0	0.0	4.6-	0.1	4.1-	4.9-	5.1-	التحويلات، على أساس صاف
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.2	0.4-	خاصة، على أساس صاف
0.0	0.0	0.0	0.0	4.6-	0.0	4.2-	5.1-	4.7-	رسمية، على أساس صاف
5.6	5.8	4.5	1.2	13.6-	15.0-	6.2-	3.0	14.5	الحساب الجاري
1.9	2.2	1.9	0.6	6.9-	8.6-	2.8-	1.3	6.7	(% من إجمالي الناتج المحلي)
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي
1.8	1.5	0.3-	1.0-	1.9-	8.3-	2.3-	1.8	0.1-	الحساب المالي
4.6	4.5	4.0	3.0	2.0	1.0	4.6	5.7	2.9	الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة (صاف)/2
2.8-	3.0-	4.3-	4.0-	3.9-	9.3-	6.8-	4.0-	3.0-	أخرى رأسمالية، صاف
3.1-	3.5-	3.2-	0.4-	1.0-	7.7-	1.0-	1.5	0.6-	رسمية، صاف
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الأصول
3.1-	3.5-	3.2-	0.4-	1.0-	7.7-	1.0-	1.5	0.5-	الخصوم
0.5	0.5	0.5	0.5	0.0	0.0	0.5	2.3	0.3	المبالغ المنصرفة/3
3.5-	4.0-	3.7-	0.9-	1.0-	7.7-	1.4-	0.8-	0.8-	استهلاك الديون
0.3	0.6	1.1-	3.6-	3.0-	1.6-	5.9-	5.5-	2.4-	خاصة، صاف
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	8.4-	7.7-	4.7-	السهر والخطأ
7.4	7.4	4.2	0.2	15.5-	23.2-	16.9-	2.9-	9.7	الرصيد الكلي
2.6	2.8	1.7	0.1	7.9-	13.3-	7.6-	1.3-	4.4	(% من إجمالي الناتج المحلي)
7.4-	7.4-	4.2-	0.2-	15.5	23.2	16.9	2.9	9.7-	التمويل
...	0.1-	5.6	11.6	1.6-	صندوق تنمية العراق (زيادة -)/4
7.4-	7.4-	4.1-	0.2-	9.0	16.8	12.0	8.5-	8.1-	إجمالي الاحتياطيات الدولية (زيادة -)

0.0	0.0	0.1-	0.0	0.1-	0.6-	0.8-	0.2-	0.0	انتتمان من الصندوق (صاف)
0.0	0.0	0.0	0.0	6.6	7.2	الفجوة التمويلية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.8	صندوق النقد الدولي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	1.5	البنك الدولي
0.0	0.0	0.0	0.0	2.0	2.0	سندات اليوروبوند
0.0	0.0	0.0	0.0	4.1	2.8	أخرى (غير محددة) بنود للتذكرة:
60.2	52.7	45.4	41.3	41.0	50.0	66.7	77.8	69.3	إجمالي الاحتياطيات الدولية (نهاية الفترة)/5
5.2	5.2	5.1	5.1	5.5	6.8	9.9	10.4	9.8	(بعدد شهور واردات السلع والخدمات) الاحتياطيات صافية من حساب صندوق تنمية العراق/وزارة المالية
53.4	51.7	44.4	40.3	40.0	49.0	بالدولار لدى البنك المركزي العراقي
289.1	266.4	243.7	220.9	197.3	174.4	223.5	232.5	218.0	إجمالي الناتج المحلي
152.9	141.3	130.7	122.0	115.0	109.5	119.6	124.8	109.6	منه: إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.									
1/ يعكس صادرات حكومة إقليم كردستان من خلال شركة تسويق النفط العراقية (سومو).									
2/ تستبعد عمليات الطرح المزمعة لسندات اليوروبوند في عامي 2015 و2016، والتي تقيد تحت الفجوة التمويلية.									
3/ تستبعد المبالغ المنصرفة المحتملة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عامي 2015 و2016، والتي تقيد تحت الفجوة التمويلية.									
4/ يعكس تحويل أرصدة صندوق تنمية العراق من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي في مايو 2014.									
5/ بدءا من 2014 يشتمل على الأرصدة الدولارية من إيرادات النفط.									

الجدول 7- العراق: متطلبات ومصادر التمويل الخارجي، 2015-2017

(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر غير ذلك)

2017	2016	2015	
0.4-	10.0	23.2	إجمالي متطلبات التمويل
1.2-	9.0	15.0	العجز في الحساب الجاري الخارجي (بخلاف التحويلات الرسمية)
0.9	1.0	8.3	استهلاك الديون (بما في ذلك عمليات إعادة الشراء من الصندوق)
0.4-	3.4	16.0	التمويل المتاح
0.0	4.6-	0.0	التحويلات الرسمية الجارية
0.1-	1.0-	0.6-	التدفقات المالية الوافدة
3.0	2.0	1.0	الاستثمار الأجنبي المباشر
0.5	0.0	0.0	الاقتراض العام
3.6-	3.0-	1.6-	التدفقات الخاصة الوافدة
0.2-	9.0	16.7	التغير في إجمالي الاحتياطيات الدولية (+ انخفاض)
0.0	6.6	7.2	الفجوة التمويلية
0.0	0.0	0.8	صندوق النقد الدولي
0.0	0.5	1.5	البنك الدولي
0.0	2.0	2.0	سندات اليوروبوند
0.0	4.1	2.8	أخرى (غير محددة)
			بنود للتذكير:
3.2	10.2	17.2	عجز المالية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
1.2-	13.6	15.0	عجز الحساب الجاري
0.6-	6.9	8.6	نسبة من إجمالي الناتج المحلي
41.3	41.0	50.0	إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي
5.1	5.5	6.8	بعدد شهر الواردات المتوقعة
المصادر: السلطات العراقية؛ تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.			

الجدول 8- العراق: مؤشرات الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي، 2012-2020

(بالملايين من وحدات حقوق السحب الخاصة، ما لم يُذكر غير ذلك)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	594.2	0.0	0.0	0.0	المبالغ المنصرفة من الائتمان الممنوح من الصندوق
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	(اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع)
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	اتفاق الاستعداد الائتماني
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	% من الحصة في الصندوق
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	594.2	0.0	0.0	0.0	أداة التمويل السريع
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	50.0	0.0	0.0	0.0	% من الحصة في الصندوق
222.8	297.1	74.3	0.0	37.4	426.7	506.5	123.1	12.0	الالتزامات (اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع)
0.0	0.0	0.0	0.0	37.4	426.7	506.5	123.1	12.0	اتفاق الاستعداد الائتماني (المجموع)
0.0	0.0	0.0	0.0	37.1	423.4	497.6	111.4	0.0	مدفوعات سداد اتفاق الاستعداد الائتماني/1
0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	3.3	8.8	11.7	12.0	مجموع الرسوم والفوائد
222.8	297.1	74.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أداة التمويل السريع (المجموع)
222.8	297.1	74.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	مدفوعات سداد أداة التمويل السريع/1
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	مجموع الرسوم والفوائد
0.4	0.5	0.1	0.0	0.1	0.7	1.0	0.2	0.0	مجموع الالتزامات، % من:
0.6	0.7	0.2	0.0	0.1	0.9	1.2	0.3	0.0	صادرات السلع والخدمات
0.5	0.8	0.2	0.0	0.1	1.2	1.2	0.2	0.0	الدين العام الخارجي
0.1	0.2	0.0	0.0	0.0	0.3	0.3	0.1	0.0	إجمالي الاحتياطيات
18.8	25.0	6.2	0.0	3.1	35.9	42.6	10.4	1.0	إجمالي الناتج المحلي
									الحصة في الصندوق
0.0	222.8	519.9	594.2	594.2	631.3	460.5	958.2	1,069.6	الائتمان القائم الممنوح من الصندوق (اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع)
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	37.1	460.5	958.2	1,069.6	اتفاق الاستعداد الائتماني
0.0	222.8	519.9	594.2	594.2	594.2	0.0	0.0	0.0	أداة التمويل السريع
0.0	0.4	1.0	1.0	0.9	1.0	0.9	1.6	2.1	مجموع الائتمان القائم الممنوح من الصندوق، % من:
0.0	0.5	1.2	1.2	1.2	1.4	1.1	2.5	2.7	صادرات السلع والخدمات
0.0	0.6	1.6	2.1	2.0	1.8	1.1	1.9	2.4	الدين العام الخارجي
0.0	0.1	0.3	0.4	0.4	0.5	0.3	0.6	0.8	إجمالي الاحتياطيات
0.0	18.8	43.8	50.0	50.0	53.1	38.8	80.6	90.0	إجمالي الناتج المحلي
									الحصة في الصندوق

المصادر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ مدفوعات سداد اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع تستند إلى التزامات خدمة الدين المقررة.

الملحق الأول - خطاب النوايا

9 يوليو 2015

السيدة كريستين لاغارد

مدير عام

صندوق النقد الدولي

700 19th Street, N.W.

Washington, DC 20431, USA

السيدة لاغارد،

بموجب هذه الرسالة، نتقدم بطلب الحصول على المساعدة المالية من صندوق النقد الدولي في وقت بالغ الصعوبة من تاريخ بلادنا. فالعراق يواجه تهديدا إرهابيا قاتلا، في حين تضرر الاقتصاد من هبوط أسعار النفط.

1- فالهجوم الإرهابي من جانب ما يسمى بتنظيم "داعش" وضع العراق في خطر داهم. وقد حققت قوات الأمن العراقية تقدما ملحوظا في الحرب ضد الإرهابيين بمساعدة شركائنا الدوليين. ففي الواقع، تم بالفعل استعادة جزء كبير من الأراضي التي استولى عليها تنظيم "داعش" بعد غزوه. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن تنتهي هذه الحرب قريبا، وسوف تستمر في التأثير على حياة المواطنين العراقيين وكذلك الاقتصاد الوطني.

2- وقد أسفر الهجوم الإرهابي عن خسارة الآلاف من الأرواح وتسبب في أزمة إنسانية مأساوية. ونزح أكثر من 3 ملايين شخص من المناطق الشمالية منذ يونيو 2014، بالإضافة إلى 250 ألف لاجئ سوري يؤويهم العراق منذ الحرب الأهلية في سوريا المجاورة. وما يقرب من نصف الأشخاص النازحين داخليا هم من الأطفال الذين يضطرون إلى العيش في ظروف صعبة ومواجهة مخاطر صحية جسيمة. وتفرض أزمة اللاجئين أيضا ضغطا كبيرا على نظام البنية التحتية والخدمات العامة في العراق. وبالإضافة إلى ذلك، فلا تزال الحرب تُدمر الأصول العامة والخاصة والبنية التحتية، وتعرقل بشدة النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي، وتقوض التجارة الداخلية والخارجية.

3- ومع اتساع نطاق التهديد الإرهابي من تنظيم "داعش"، انخفضت أسعار النفط العالمية بنسبة 40% في غضون بضعة أشهر، مما تسبب في صدمة خارجية ضخمة في ميزان المدفوعات وإيرادات الموازنة العامة بالعراق، والتي تعتمد بالدرجة الأولى على عائدات تصدير النفط. وقد تسببت الصدمة في حدوث تدهور حاد في رصيد الحساب الجاري، كما استنزفت احتياطياتنا الدولية، وزادت العجز في موازنة الحكومة العراقية.

4- وإزاء هذه الخلفية، فإننا نتقدم بطلب للحصول على تمويل بقيمة 50% من حصة العراق في الصندوق (أي ما يعادل 594.2 وحدة حقوق سحب خاصة، أي حوالي 828.9 دولار) من خلال "أداة التمويل السريع". ونطلب أيضا توجيه هذه المساعدة بموجب هذه الأداة إلى الموازنة العامة. ونتوقع أن يكون الدعم المالي من صندوق النقد الدولي له أثر محفّز في المساعدة على توفير موارد مالية إضافية لسد الفجوة المالية العامة وتخفيف الضغط على ميزان مدفوعاتنا في السنة القادمة.

ويتضمن خطاب النوايا وصفا لسياساتنا الاقتصادية لعام 2015. ونحن نعتقد أن السياسات الموضحة في هذا الخطاب كفيلة بمعالجة المشكلة الحالية والملحة في ميزان المدفوعات.

التطورات الاقتصادية

5- وإجمالاً، انخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.1% في 2014، ومن المتوقع أن ينمو بدرجة محدودة بنسبة 0.5% في 2015. ويعاني الاقتصاد غير النفطي من الصراع الدائر ضد ما يسمى بتنظيم "داعش". فقد انهار النشاط غير النفطي في المحافظات الأربعة في عام 2014 ولا يزال متدنياً جداً، مما ساهم في انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بما يقرب من 9% في 2014 مقابل 10% في 2013. وفي 2015، من المتوقع أن يشهد النشاط غير النفطي مزيداً من التراجع نتيجة تأثير الصراع الدائر، وانخفاض استثمار القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وضعف الإنفاق الحكومي، وخاصة على المشاريع الاستثمارية، بسبب انخفاض أسعار النفط.

6- وواصل قطاع النفط توسعه على الرغم من البيئة الصعبة للغاية. وقد تمثل التأثير الرئيسي للصراع على القطاع النفطي حتى الآن في وقف صادرات النفط عبر خط الأنابيب الممتد إلى ميناء جيهان، والمتوقف حالياً عن العمل بسبب استمرار أعمال التخريب. وفي المقابل، قمنا بزيادة إنتاج حقول النفط الجنوبية، والتي تشكل نحو 90% من الإنتاج. وفي عام 2014، ارتفع إنتاج النفط بنسبة 4.5% مقارنة بعام 2013، ليصل إلى 3.11 مليون برميل يومياً، وزادت الصادرات بنسبة 5.3% إلى 2.52 مليون برميل يومياً. وفي العام الجاري، تشير التوقعات المتحفظة إلى زيادة الإنتاج إلى 3.45 مليون برميل يومياً (زيادة قدرها 11% عن عام 2014) وأن تصل الصادرات إلى 3.1 مليون برميل يومياً (23%). وسوف تتحقق هذه النتائج بفضل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ديسمبر من العام الماضي بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، والذي يتوخى مساهمة الحقول الشمالية (بما في ذلك كركوك) في الصادرات بمقدار 550 ألف برميل يومياً في المتوسط.

7- وعلى الرغم من الصدمات الاقتصادية وارتفاع درجة عدم اليقين، ظل التضخم منخفضاً خارج المناطق التي يسيطر عليها تنظيم "داعش". فقد بلغ معدل التضخم 1.6% في نهاية 2014، وتراجع إلى 0.5% في إبريل 2015 الأمر الذي يرجع إلى حد كبير لانكماش أسعار المواد الغذائية والسلع الأولية. غير أن تقديراتنا تستبعد التضخم في أربع محافظات بسبب الوضع الأمني، وإن كانت الشواهد الواقعية تشير إلى أن معدلات التضخم أعلى في هذه المناطق.

8- ورغم الأداء الجيد فيما يتعلق بحجم الإنتاج والصادرات، فإن هبوط أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014 ألحق ضرراً كبيراً بالرصيد الخارجي، حيث انخفضت عائدات تصدير النفط من 89 مليار دولار في 2013 إلى 83 مليار دولار في العام الماضي، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 62 مليار هذا العام. ومن ثم، تحول رصيد الحساب الجاري إلى الجانب السالب في عام 2014 مسجلاً عجزاً قدره 2.8% من إجمالي الناتج المحلي، ومن المتوقع أن يشهد مزيداً من التدهور في عام 2015 ليتزايد العجز إلى ما يقرب من 8.6% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع حدوث هذا الانخفاض على الرغم من تقليص واردات القطاع الخاص السلعية، وتضييق العجز في ميزان الخدمات وتأجيل مدفوعات تعويضات الحرب النهائية للكوييت إلى العام المقبل. كذلك من المتوقع أن تسهم التدفقات الرأسمالية الخارجة الصافية هذا العام، التي ترجع غالباً لتسوية متأخرات شركات النفط الدولية لعام 2014، في زيادة عجز ميزان المدفوعات.

9- ونتيجة لهذه الضغوط الخارجية، تراجعت الاحتياطيات الدولية (بما في ذلك صندوق تنمية العراق) من 84 مليار دولار في نهاية 2013 إلى 67 مليار دولار في نهاية 2014، ومن المتوقع أن تشهد مزيداً من الانخفاض إلى 50 مليار دولار بحلول نهاية 2015. ومع ذلك، لا تزال الاحتياطيات كافية، ومن غير المتوقع أن تتخفف إلى أقل مما يعادل 6 أشهر من الواردات و85% من قاعدة الودائع في 2015. ويتضمن حالياً إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي رصيد صندوق تنمية العراق، الذي أُغلق كحساب أجنبي في مايو 2014 وتم الاستعاضة عنه بحساب حكومي دولاري لدى البنك المركزي العراقي. ويتم حالياً تحصيل إيرادات النقد الأجنبي من صادرات النفط بشكل مباشر في حسابات للبنك المركزي العراقي بالخارج مع إيداع المبالغ المعادلة في الحساب الحكومي في بغداد.

قطاع المالية العامة

10- تعذر اعتماد موازنة 2014 بسبب صعوبة الوضع السياسي. ومع ذلك استطاعت الحكومة احتواء العجز بنسبة تفوق بقليل 5% من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بنحو 6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013. وأدى عدم اعتماد الموازنة إلى وضع قاعدة مالية أرسدت حدوداً قصوى للمصروفات الشهرية بما يعادل واحداً على اثني عشر من مستوياتها السنوي خلال 2013 ومنعت إقامة مشاريع استثمارية جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان أقل من المتوقع بسبب عدم الاتفاق على تقاسم العائدات النفطية. ومع ذلك، تحت وطأة ضغوط الإنفاق القوية لتلبية الاحتياجات الأمنية والإنسانية وتراجع أسعار النفط في النصف الثاني من العام، اضطرت الحكومة إلى مراكمة متأخرات قدرها 6.8 مليار دولار متعلقة بالإنفاق الاستثماري وشركات النفط الدولية و2.3 تريليون دينار عراقي (2.0 مليار دولار) للمقاولين المحليين.

11- وجاء مشروع الموازنة الأولى لعام 2015 توسعياً، مما يرجع جزئياً لكبح الإنفاق في عام 2014 واستمرار الاحتياجات الناجمة عن الصراع مع تنظيم "داعش"، حيث توخى نمو الإنفاق بنسبة 33%. وفي ظل الضعف المستمر في أسعار النفط اقتنعنا بالحاجة إلى تعزيز وضع المالية العامة. وعليه، سحبت الحكومة الموازنة قيد النظر في البرلمان وقدمت عدداً من التدابير المعززة للإيرادات والمُخفِضة للنفقات. وتشمل تدابير الإيرادات تطبيق التعريفات الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك لعام 2010 وفرض ضريبة مبيعات على السيارات والتبغ والمشروبات الكحولية، وبطاقات الهاتف النقال واستخدام الإنترنت. وتم اعتماد مشروع الموازنة المعدل على وجه السرعة، بإجمالي محفظة إنفاق قدرها 117.8 تريليون دينار عراقي (58% من إجمالي الناتج المحلي) وبعجز قدره 24 تريليون دينار عراقي (12% من إجمالي الناتج المحلي).

12- وبعد بعض التأخير بسبب الوضع السياسي الصعب، تم نشر التدابير الضريبية غير النفطية في الجريدة الرسمية في نهاية مايو، وسوف يتم تنفيذها بدءاً من الأول من أغسطس. وقد تأخر التطبيق الكامل لجدول التعريفات المنصوص عليه في قانون الجمارك لعام 2010 نتيجة الصعوبات الفنية الناشئة عن استحداثه في آن واحد على كل الحدود الوطنية. ومع ذلك، فإن الاستعدادات النهائية باتت على وشك الانتهاء ونعترزم البدء في تطبيق جدول التعريفات الجمركية الجديد على كافة المراكز الحدودية في أغسطس. وعلى أساس مؤقت، طلب مجلس الوزراء إلى وزارة المالية فرض رسم جمركي مسبق بنسبة 5% وضريبة دخل مسبقة بنسبة 3% على مشتريات النقد الأجنبي لأغراض الاستيراد ابتداءً من مارس للتعويض عن خسائر الإيرادات. غير أن هذا الإجراء زاد من تقلبات سوق الصرف الأجنبي والموازنة وقمنا بإلغائه في شهر يونيو.

13- وللتصدي إلى حد ما لخسائر الإيرادات الناجمة عن هذه التأخيرات، شكلنا لجنة مشتركة بين الوزارات برئاسة نائب لرئيس الوزراء، لإعادة ترتيب أولويات النفقات الاستثمارية بغية إلغاء أو تأجيل المشاريع الأقل أهمية التي لم يتم تنفيذها حتى الآن. وتنتظر اللجنة حالياً في ممارسات اختيار المشاريع والمشتريات الحكومية بهدف تحسين اختيار المشاريع والقدرة التنفيذية وأعمال المراقبة، مع الحفاظ على حقوق المقاولين والموردين. وتتطوي هذه العملية على تحديد أولويات الاستثمار على أساس عدد من المعايير مثل: (1) معدلات التنفيذ التراكمية الفعلية للمشاريع، (2) والموقع الجغرافي، (3) والروابط بين القطاعات، (4) واعتبارات الأمن القومي والنقد الأجنبي، (5) ودرجة كثافة العمالة واستخدام الموارد، (6) والأرباح أو الخسائر المحققة نتيجة إتاحة التمويل أو حجبها. وفي هذا الصدد، تلتزم وزارة المالية بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة التخطيط لتنفيذ المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية العالية فقط، وذلك في أقرب وقت ممكن.

14- وفي سياق جهودنا لتحسين توصيل الكهرباء للمواطنين العراقيين واحتواء إعانات دعم الطاقة، انتهت وزارة الكهرباء مؤخراً من إصلاح تعريفه الكهرباء، والذي يطبق معدلات تصاعديّة بشدة على كبار المستهلكين مع تأثير لا يذكر على الأسعار المقررة للأسر ذات الدخل المنخفض. وهذا الإصلاح، والذي من المتوقع أن يحقق وفورات سنوية تتراوح من 5 إلى 7 تريليون دينار عراقي، يأتي كخطوة مهمة للمضي قدماً في إصلاح قطاع الطاقة. وسوف يعتمد مجلس الوزراء قريباً إصلاح تعريفه الكهرباء (إجراء مسبق).

15- وعلى مدى السنوات الماضية، قمنا برفع أسعار الوقود المحلية، وهي الآن من بين أعلى الأسعار في البلدان المنتجة للنفط. وتعتزم الحكومة اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحرير هذا القطاع وتحسين كفاءته. وعلى وجه الخصوص، فإننا نعتزم تحسين شبكة توزيع البنزين عالي الأوكتان في جميع المحافظات ذات الأوضاع المستقرة، مع تشجيع الشركات الدولية على العمل في العراق، وذلك بهدف إنشاء محطات إضافية للتزود بالوقود. وتتخذ أيضاً خطوات لوضع الأساس لاعتماد نظام بطاقات الوقود للحصول على البنزين، والسولار، والغاز الطبيعي المُسال، ومن المفترض تطبيقه بنهاية العام الجاري. ونعكف على تقييم الوفورات المحتملة من انخفاض واردات البنزين الذي سينتج عن رفع أسعار البنزين إلى مستويات استرداد التكلفة.

16- وبفضل هذه التدابير الإضافية، نتوقع احتواء العجز إلى نحو 35 تريليون دينار عراقي (17% من إجمالي الناتج المحلي) هذا العام، مع مراعاة مدفوعات إضافية قدرها 10 مليار دولار لشركات النفط الدولية. وفي عام 2016، من المفترض انخفاض العجز إلى نحو 10% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة تحقق الأثر الكامل للتدابير المالية العامة المطبقة في العام الجاري، واحتواء النفقات الجارية الأخرى، بالإضافة إلى ارتفاع عائدات النفط بفضل تزايد صادراته.

17- وتعتزم استراتيجيتنا لتمويل العجز على استغلال التمويل المتاح محلياً وكذلك من المصادر الخارجية. فقد حصلنا على قروض من المصرف العراقي للتجارة بقيمة 2 مليار دولار وطرحنا أذون خزانة بقيمة إجمالية 8.4 تريليون دينار عراقي مع مصرفي الرشيد والرافدين المملوكين للدولة. ومن بين هذه الأذون أمكن الحصول على 4 تريليون دينار عراقي بموجب القاعدة التنظيمية التي وضعها البنك المركزي العراقي مؤخراً وتسمح بالاستعاضة عن 50% من الاحتياطي الإلزامي بأوراق مالية حكومية. ويعتزم البنك المركزي العراقي إلغاء هذا الإجراء بمجرد أن تسمح ظروف السيولة في السوق. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نستفيد مما لدينا من مخصصات حقوق السحب الخاصة لعام 2009 لدى صندوق النقد الدولي. واستناداً إلى مخصصات موازنة عام 2015، كلفنا ثلاثة مصارف استثمارية بالتحضير لطرح بقيمة 6 مليار دولار. ونعتزم إصدار الشريحة الأولى بقيمة 2 مليار دولار في الأشهر المقبلة. وسيتم تيسير طرح الشرائح التالية بفضل إصدار تصنيف ائتماني، والذي نعمل

حثيثاً للحصول عليه. وأخيراً، فإننا نسعى للحصول على دعم مالي من المؤسسات المالية الدولية، وبصفة رئيسية من صندوق النقد الدولي (في شكل شراء بموجب أداة التمويل السريع بقيمة 0.8 مليار دولار) والبنك الدولي (قرض سياسات التنمية والمساعدة الطارئة لإعادة الإعمار بقيمة تصل في مجموعها إلى 2 مليار دولار).

18- وفي ظل الجهود الحثيثة المبذولة على صعيد المالية العامة ونقص التمويل المتاح، يعكف البنك المركزي العراقي على تسهيل الإقراض المقدم من المصارف التجارية للحكومة عن طريق تقديم خصومات الأوراق المالية الحكومية بنحو 5 تريليون دينار عراقي. وخلال عام 2015، ونظراً لأهمية الوفاء بالالتزامات تجاه شركات النفط الدولية وفي حالة الحاجة لمثل هذا الدعم، قد ينظر البنك المركزي العراقي في إجراء خصم بقيمة إضافية تصل إلى 14 تريليون دينار عراقي في السوق الثانوية لتسهيل أوضاع السيولة في المصارف التجارية، وذلك ربما من خلال سندات أطول أجلاً. وقريباً سوف يتم إضفاء الطابع الرسمي على دعم السيولة من خلال مذكرات تفاهم مستقلة بين: (1) البنك المركزي العراقي والمصارف المملوكة للدولة (2) وبين المصارف المملوكة للدولة ووزارة المالية (إجراء مسبق). وسوف تنص مذكرات التفاهم، حسب الاقتضاء، على: (1) شروط السداد للأوراق المالية المستخدمة في الدعم المالي؛ (2) التزام الحكومة بتزويد المصارف المملوكة للدولة بالمبالغ اللازمة لدفع أصل الدين والفائدة على السندات. ويمكن توقيع مذكرات تفاهم إضافية في وقت لاحق مع المصارف التجارية الأخرى حسب الحاجة. وعلى الرغم من كل التمويل المحدد، لا يزال لدينا فجوة تمويلية متبقية قدرها 13 تريليون دينار عراقي، والتي نتوقع سدها عن طريق مصادر التمويل المحلية والخارجية.

19- ومنتهج حالياً استراتيجية حكيمة في إدارة الدين، إذ ندرس حالياً تطوير وتعميق سوق الدين المحلي من خلال إدخال أدوات جديدة من شأنها أن تنوع مصادرنا للتمويل. وبالإضافة إلى ذلك، سوف نعزز مراقبة الدين المحلي للإبقاء عليه عند مستويات قابلة للاستمرار. وفي عام 2015، سيكون الاقتراض الإضافي ضرورياً للتخفيف من تأثير صدمة أسعار النفط وهجمات "داعش" الإرهابية، ولكن من المتوقع أن يظل الدين الخارجي بدون تغيير إلى حد كبير عند حوالي 64 مليار دولار في عام 2015 (37% من إجمالي الناتج المحلي) بفضل التسوية المزمعة لتأخرات قيمتها 6.8 مليار دولار لشركات النفط الدولية هذا العام. ونحز حالياً تقدماً في المفاوضات مع البلدان الدائنة غير الأعضاء في نادي باريس، والتي تبلغ ديونها حوالي 40 مليار دولار، ونتوقع إبرام اتفاقات مع بعض الدائنين خلال هذا العام لإعادة الجدولة بشروط مماثلة لاتفاق نادي باريس لعام 2004. ومن شأن إعادة جدولة هذا الدين بالكامل بهذه الشروط أن تؤدي إلى تخفيضه إلى 9.3 مليار دولار. ونظراً لشدة اعتماد قطاع المالية العامة والقطاع الخارجية في العراق على عائدات تصدير النفط، فإننا سنحافظ على التزامات سداد المدفوعات الخارجية لشركات النفط الدولية.

20- ونعكف على تعزيز إجراءات الإدارة المالية العامة لدينا لدعم الانضباط المالي وكفاءة استخدام الموارد النفطية. وبدعم من البنك الدولي نعمل على استحداث نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية. ويدرس مجلس شورى الدولة قانوناً جديداً للإدارة المالية العامة، من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ في السنة المالية المقبلة، ويضع من بين تدابير أخرى الإجراءات اللازمة لاستحداث حساب الخزانة الواحد. ونعتزم مواصلة الاعتماد على المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدعم هذه الجهود.

21- وإذ نسلم بأن العملة القوية والمستقرة توفر ركيزة اسمية رئيسية للاقتصاد، فقد حافظنا على نظام ربط سعر الصرف بالدولار على الرغم من حالة عدم الاستقرار من جراء هجمات "داعش" الإرهابية وضغوط ميزان المدفوعات الناجمة عن صدمة أسعار النفط. وبفضل الجهود التي يبذلها البنك المركزي العراقي لتحقيق تقدم على صعيد تحرير سوق الصرف الأجنبي، انخفض الفرق بين سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق الموازية من 8% في مايو 2013 إلى أقل من 1% في نوفمبر 2014، وهي نتيجة لافئنة للنظر في ظل بدء هجوم "داعش" الإرهابي في يونيو العام الماضي. ومع ذلك، فقد زاد فرق سعر الصرف خلال عام 2015 ليصل إلى 16% في منتصف يونيو، وهو ما يرجع جزئياً إلى تطبيق الرسم الجمركي المسبق وضريبة الدخل التقديرية، والإجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي لاحتواء المبيعات النقدية الدولارية في محاولة منه لتحويل الطلب إلى سوق التحويلات الالكترونية والحد من التدفقات النقدية غير المشروعة الخارجة من البلاد. ولذلك، وللمحد من فرق سعر الصرف في السوق الموازية ألغينا الرسم الجمركي المسبق وضريبة الدخل التقديرية وخفضنا شرط الإيداع المسبق إلى خمسة أيام في يونيو. وكان لهذه التدابير تأثير مهدئ فوري على سوق الصرف الأجنبي. كذلك نتوقع أن يساعد التنفيذ الصارم للتعميم الصادر في فبراير من العام الجاري، والذي يزيد من تحرير سوق الصرف الأجنبي، على الحد من فرق سعر الصرف.

22- وقد كثفنا من جهودنا الرامية إلى تعزيز إدارة الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي. واستناداً إلى عدة سنوات من الخبرة، قمنا بتعديل المبادئ التوجيهية لإدارة الاحتياطيات لعام 2008 لتعكس الاحتياجات التشغيلية للإدارة اليومية للاحتياطيات ولتنوع مع قانون البنك المركزي العراقي. ونواصل العمل أيضاً لتحقيق هدفنا طويل الأجل المتمثل في نقل الإدارة النشطة للاحتياطيات الدولية إلى البنك المركزي العراقي في بغداد. علماً بأننا نفيد كثيراً من المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي في هذا الصدد.

23- ونعكف على مراقبة تأثير الأزمة على القطاع المالي عن كثب ونقف على أهبة الاستعداد لاتخاذ التدابير حسب الاقتضاء. ويمر القطاع المالي حالياً بفترة عصيبة نظراً لأن أعمال العنف تدمر الأصول المادية، ويتعطل النشاط الاقتصادي اليومي، كما أن اضطراب حركة التجارة يؤثر سلباً على تمويل الواردات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقلص الإنفاق الاستثماري يؤثر بشدة على القطاع الخاص وبالتالي على الائتمان المصرفي. ولذا فقد انخفض نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من 16% في 2013 إلى 5% في 2014 ومن المتوقع أن ينكمش بنسبة 2% هذا العام. ونتوقع أيضاً زيادة نسب القروض المتعثرة بسبب انخفاض الثقة في قطاع الأعمال، وتراجع أنشطة القطاع الخاص، والدمار المادي وحالات السطو على بعض المؤسسات المصرفية في بداية هجوم "داعش" الإرهابي. ولرصد المخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي على نحو أفضل، فإننا نكثف عمليات الرقابة التي نجريها، بما في ذلك من خلال تحسين الإبلاغ المالي والبيانات النقدية بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي. وعلى وجه الخصوص، فإننا نعمل مع صندوق النقد الدولي على تحسين مؤشرات السلامة المالية لدينا كي تتواءم مع المعايير المقبولة دولياً.

24- ونكثف حالياً جهودنا لتطوير القطاع المصرفي، وهو عنصر أساسي في استراتيجيتنا طويلة الأمد لتعزيز الاقتصاد غير النفطي ونشاط القطاع الخاص. ولزيادة ثقة الجمهور في النظام المصرفي وتعميق الوساطة المالية، يدرس مجلس الوزراء حالياً القانون المعني بنظام التأمين على الودائع، والذي سيتم تمويله بالكامل من الحكومة والمصارف التجارية المشاركة.

وسوف نعمل على تيسير الزيادة في التغطية المعلوماتية عن طريق مكتب معلومات الائتمان المزمع إنشاؤه لتعزيز تقييم المصارف التجارية لجدارة عملائها الائتمانية. ولتحقيق تكافؤ الفرص بين المصارف الخاصة والمصارف المملوكة للدولة، سمحنا للجهات العامة بفتح الحسابات ودفع الرواتب عن طريق المصارف الخاصة بدءاً من مايو هذا العام. وسوف توفر هذه المبادرات فرصاً مهمة جديدة للمصارف الخاصة لتقديم الخدمات والتنافس مع قطاع المصارف المملوكة للدولة.

25- ونمضي قدماً في إعادة هيكلة مصرفي الرشيد والرافدين المملوكين للدولة. وقد أحرزت اللجنة التنفيذية لإعادة الهيكلة تقدماً في هذا المجال، وبصورة أساسية في التحليل المفصل لأثر الديون الموروثة وخسائر الحرب على الميزانيات العمومية للمصرفين وحثت المسؤولين في المصرفين على تنفيذ الفقرات التي لم تُنفذ في مذكرة التفاهم.

26- ونتخذ التدابير اللازمة لتعزيز الرقابة المصرفية. فقد قام البنك المركزي العراقي في الفترة الأخيرة بتحديد عقده مع شركة إرنست آند يونغ (Ernst & Young)، والتي تقدم لنا المساعدة في تحسين ممارسات الرقابة الميدانية والمكتبية وتدريب موظفينا. وقد عين البنك أيضاً 35 موظفاً جديداً بنظام العقود لتعزيز الإنفاذ في قسم الرقابة المصرفية. ويولي البنك المركزي العراقي مزيداً من الاهتمام بالإبلاغ المصرفي بهدف اكتشاف المشكلات المحتملة في مرحلة مبكرة، ويعتزم تعزيز وتحديث الرقابة المصرفية. ويعمل قسم الرقابة المصرفية أيضاً على تعزيز المراقبة على مصرفي الرشيد والرافدين المملوكين للدولة ويتسمان بأهميتهما على النظام المصرفي، وذلك في إطار مهام البنك المركزي العراقي المعنية بالرقابة على القطاع المصرفي بأكمله.

27- ولتعزيز الضمانات الوقائية، نؤكد أن البنك المركزي العراقي لا يزال هو السلطة الوحيدة والحصريّة المسؤولة عن احتياطات النقد الأجنبي. وبما أننا نتقدم بطلب للحصول على التمويل بموجب "أداة التمويل السريع"، فإننا نلتزم باستكمال تحديث تقييم الضمانات الوقائية لدى البنك المركزي العراقي. وسيقوم البنك المركزي بتزويد خبراء الصندوق بكل المعلومات المطلوبة لعملية التقييم، بما في ذلك تقرير التدقيق الخارجي الأخير وتفويض بمخاطبة مدقق الحسابات الخارجي، كما أنه على أهبة الاستعداد لاستقبال بعثة الضمانات الوقائية في أقرب وقت حسب الحاجة. ونحن ملتزمون أيضاً بإعداد وتنفيذ خطة عمل فيما يتعلق بالتوصيات التي سيخرج بها تقييم الضمانات الوقائية. ونوافق على تحديث مذكرة التفاهم بين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية بتاريخ 17 فبراير 2011، والتي تغطي إدارة احتياطات النقد الأجنبي وتوجيه دعم الموازنة الممنوح من صندوق النقد الدولي بموجب "أداة التمويل السريع" لوزارة المالية.

خاتمة

28- نعتقد أن السياسات الموضحة في الخطاب كفيلاً بمعالجة مشكلة ميزان المدفوعات الحالية والملحة. وسوف نتخذ أي تدابير أخرى قد تتضح ملاءمتها لهذا الغرض.

29- ونحن عازمون على مواصلة الحوار الوثيق في مجال السياسات مع الصندوق لدعم ميزان المدفوعات العراقي، وعدم اتخاذ تدابير أو سياسات قد تؤدي إلى تفاقم صعوبات ميزان المدفوعات العراقي، كما أننا عازمون على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. ولا تعتزم الحكومة فرض أي قيود جديدة أو تشديد القيود القائمة على أداء المدفوعات والتحويلات للمعاملات الدولية الجارية، كما أنها لا تعتزم استحداث قيود جديدة أو تكثيف القيود القائمة على التجارة لأغراض ميزان المدفوعات، أو الدخول في اتفاقات دفع ثنائية تتعارض مع المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

30- وتصرح الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي للصندوق بنشر هذا الخطاب وتقرير الخبراء المتعلق بهذا الطلب.

/توقيع/

على محسن إسماعيل العلق
محافظ البنك المركزي العراقي بالوكالة

/توقيع/

هوشيار محمود زيباري
وزير المالية، العراق

الجدول 1- الإجراءات المسبقة للشراء بموجب "أداة التمويل السريع"

المبرر الاقتصادي الكلي	موعد الإنجاز المقرر	الإجراء
تحسين توصيل الكهرباء للمواطنين العراقيين والحد من دعم الطاقة لتحقيق وفورات سنوية قدرها 5-7 تريليون دينار عراقي.	قبل موعد انعقاد المجلس بخمسة أيام عمل	موافقة مجلس الوزراء على الجدول الجديد التصاعدي بدرجة كبيرة لتعريفه الكهرباء
الحد من الآثار السلبية للتمويل غير المباشر المقدم من البنك المركزي العراقي للحكومة على مصداقية البنك المركزي العراقي وترتيب ربط سعر الصرف من خلال إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات المالية بين الحكومة، والبنك المركزي العراقي، والمصارف المملوكة للدولة.	قبل موعد انعقاد المجلس بخمسة أيام عمل	توقيع مذكرات تفاهم مستقلة بين: (1) البنك المركزي العراقي والمصارف المملوكة للدولة؛ (2) والمصارف المملوكة للدولة ووزارة المالية، تنص على شروط السداد للأوراق المالية المستخدمة في الدعم المالي المقدم من البنك المركزي العراقي للمصارف، (2) والتزام الحكومة بتزويد المصارف المملوكة للدولة بالمبالغ اللازمة لسداد أصل الدين والفوائد على السندات.

المرفق الأول - مصفوفة تقييم المخاطر/1

السياسات اللازمة للحد من التأثير	التأثير الاقتصادي المتوقع	احتمالية تحققه في السنوات الثلاثة التالية	طبيعة/مصدر الخطر
<ul style="list-style-type: none"> متابعة تنفيذ السياسات المتفق عليها بموجب أداة التمويل السريع". التماس المزيد من الدعم المالي من المجتمع الدولي. الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي. 	<ul style="list-style-type: none"> الصراع سوف يؤثر سلبا على الموازنة، ويزعزع الثقة، ويؤثر على النشاط الاقتصادي، لا سيما في القطاع غير النفطي، وربما يعطل إنتاج النفط في الجنوب. 	مرتفعة	صراع مطول <ul style="list-style-type: none"> يفترض السيناريو الأساسي حل الصراع مع "داعش" خلال 2016-2017، ولكن الجمود يمكن أن يستمر. ومن مخاطر طرف المنحنى الإضافية، قد يمتد الصراع إلى بقية أنحاء العراق.
<ul style="list-style-type: none"> تركيز تنفيذ السياسات والإصلاح في بداية الفترة للاستفادة من الاستقرار السياسي النسبي في الوقت الحالي. تسريع وتيرة تنويع الإيرادات الحكومية من خلال الأدوات الضريبية غير النفطية. 	<ul style="list-style-type: none"> الانقسام داخل الحكومة سيؤدي إلى إضعاف تنفيذ السياسات وقدرة الدولة على محاربة تنظيم "داعش". انهيار الاتفاق مع حكومة إقليم كردستان سيؤدي إلى خفض الصادرات النفطية. 	مرتفعة	التشتت السياسي <ul style="list-style-type: none"> الحكومة العراقية الجديدة شاملة لجميع فئات المجتمع. ولكن الوحدة السياسية النسبية الحالية قد تتقوض بفعل تزايد التوترات الداخلية، بما في ذلك المتعلقة بالاتفاق مع حكومة إقليم كردستان.
<ul style="list-style-type: none"> اعتماد إطار استشرافي للسياسات من أجل منع أخطاء السياسات وتصحيحها. الحفاظ على نظام ربط سعر الصرف بالدولار وضع جدول زمني للقضاء تدريجيا على أي قيد جديد. تكثيف تواصل البنك المركزي العراقي مع الجمهور والأسواق. 	<ul style="list-style-type: none"> يؤدي ضعف سياسات المالية العامة إلى إعاقة جهود محاربة تنظيم "داعش" والإخفاق في زيادة صلابة الاقتصاد في مواجهة الصدمات، وخاصة من سوق النفط، وانخفاض النمو على المدى المتوسط. تكثيف قيود الصرف الأجنبي يمكن أن يسبب تقلبات في سوق الصرف الأجنبي مما يعود بتأثير سلبي على الاقتصاد. 	مرتفعة	ضعف تنفيذ السياسات

السياسات اللازمة للحد من التأثير	التأثير الاقتصادي المتوقع	احتمالية تحققه في السنوات الثلاثة التالية	طبيعة/مصدر الخطر
<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز الإدارة المالية العامة لزيادة مرونة سياسة المالية العامة والاقتصاد إزاء صدمات سوق النفط. • تسريع وتيرة تنويع الإيرادات الحكومية من خلال الأدوات الضريبية غير النفطية. 	<ul style="list-style-type: none"> • مرتفع • نقص عائدات النفط سيؤدي إلى تضيق الحيز المتاح من المالية العامة وتأخير العودة إلى تحقيق الفوائض في المالية العامة. • قد تتأثر العائدات أيضا بفعل انقطاع الإمدادات بسبب نقص الاستثمارات عن المتوقع في قطاع النفط أو تأخر المدفوعات الحكومية إلى شركات النفط. 	<ul style="list-style-type: none"> • متوسطة • متوسطة 	<p>المخاطر التي تهدد أسعار النفط:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التقلبات المتزايدة نظرا لعدم اليقين بشأن استمرار صدمة إمدادات النفط والدوافع الأساسية لانخفاض الأسعار. • استمرار انخفاض الأسعار الناجم عن حدوث تغير عكسي تدريجي فقط في عوامل العرض، وضعف الطلب.
<ul style="list-style-type: none"> • متابعة تنفيذ السياسات المتفق عليها بموجب "أداة التمويل السريع". • التماس المزيد من الدعم المالي من المجتمع الدولي. • الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي. 	<ul style="list-style-type: none"> • مرتفع • من شأن وقوع حرب إقليمية أن يؤدي إلى تقاوم زعزعة الاستقرار في البلاد والتأثير على الاقتصاد العراقي من خلال اللاجئين وانخفاض التجارة الخارجية. 	<ul style="list-style-type: none"> • متوسطة 	<p>تزايد خطر التشتت / إخفاق الدولة / الاختلال الأمني في الشرق الأوسط، مما يؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط، وما له من تداعيات سلبية على المستوى العالمي.</p>
<p>1/ توضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي قد تحدث تغييرا جوهريا في مسار السيناريو الأساسي (السيناريو المرجح تحققه من وجهة نظر خبراء الصندوق). والاحتمالية النسبية هي التقييم الذاتي للخبراء للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (وتشير كلمة "منخفضة" إلى احتمالية أقل من 10%، و"متوسطة" إلى احتمالية بين 10 و 30%، و"مرتفعة" إلى احتمالية تتراوح بين 30 و 50%). وتبين هذه المصفوفة آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر والمستوى العام للمخاوف عند إجراء المناقشات مع السلطات. وقد تتفاعل المخاطر التي لا يتنافى وقوع أحدها مع وقوع الآخر وتحقق معاً.</p>			

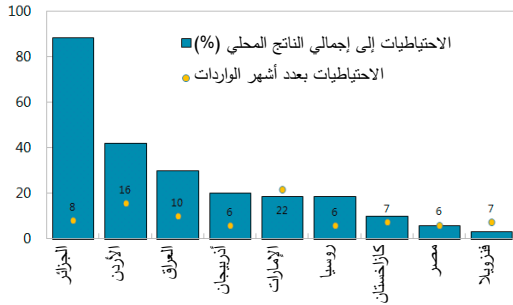
المرفق الثاني - التقييم الخارجي

1- يوضح التقييم المشترك لمستوى الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف أن مركز العراق الخارجي لا يزال قابلاً للاستمرار. رغم تدهور مركز العراق الخارجي في الأونة الأخيرة بسبب هبوط أسعار النفط، فمن المفترض أن يتعافى مع الزيادة المزمنة في إنتاج النفط وتنفيذ سياسات المالية العامة السليمة. ومن المفترض أن تستمر تدابير تصحيح أوضاع المالية العامة لعام 2015 على المدى المتوسط، مما يسمح باستعادة تحقيق الفوائض في المالية العامة بدءاً من عام 2019. وسوف يساعد هذا المسار المالي على تحقيق الفوائض في ميزان الحساب الجاري وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي، مما يعزز بوجه عام نتائج ميزان المدفوعات.

كفاية الاحتياطيات الدولية

2- المستوى الحالي للاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي يبدو كافياً. فقد ظل تراكم الاحتياطيات قوياً خلال 2010-2013، قبل أن يبدأ في الانخفاض من عام 2014¹. ومع ذلك، لا تزال الاحتياطيات تتجاوز المقاييس التقليدية لكفاية الاحتياطيات ومن المتوقع أن تظل هوامش الاحتياطيات الوقائية كافية على المدى المتوسط. وتشير مقارنة بين البلدان إلى أن المستوى الحالي للاحتياطيات لدى البنك المركزي العراقي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي مماثل للمستوى السائد في البلدان الأخرى المصدرة للنفط.

مؤشرات كفاية الاحتياطيات لمجموعة مختارة من البلدان، 2014



المصادر: السلطات العراقية؛ وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

كفاية الاحتياطيات، 2013-2020

(بالوحدات المذكورة)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
60.2	52.7	45.4	41.3	41.0	50.0	66.7	77.8	الاحتياطيات بالمليار دولار/1
5.2	5.2	5.1	5.1	5.5	6.8	9.9	10.4	الاحتياطيات بعدد شهور الواردات من السلع والخدمات
2,847	1,107	823	821	1,955	2,656	756	2,790	الاحتياطيات كنسبة من خدمة الديون التي سوف تستحق
78.2	75.4	71.4	71.4	78.1	88.9	117.3	123.9	الاحتياطيات كنسبة من الاحتياطي النقدي
37.8	36.6	35.0	35.8	40.5	53.6	83.9	101.5	الاحتياطيات كنسبة من النقود بمفهومها الواسع
...	175.0	226.8	262.9	الاحتياطيات كنسبة من المقياس الجديد الذي وضعه الصندوق لتقييم كفاية الاحتياطيات/2

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

1/ بدءاً من عام 2014 تشمل أرصدة الحساب الدولار من عائدات النفط.

2/ الاحتياطيات في حدود 100-150% من مقياس كفاية الاحتياطيات الجديد (Assessing Reserve Adequacy (ARA) Metric) تعد كافية.

¹ في مايو 2014، أُغلق صندوق تنمية العراق ونُقلت أرصده الدولية إلى الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي. وبدءاً من نهاية عام 2014 وما بعده، أصبحت الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي تعكس أيضاً الأصول الأجنبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي يتم الحصول عليها من خلال صادرات النفط.

تقييم سعر الصرف

3- ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي والاسمي في العراق على مدى العامين الماضيين. فمنذ نهاية 2012 وحتى إبريل 2015، زاد سعر الصرف الفعلي الاسمي بنسبة 27% على أساس تراكمي، وذلك تمثيا مع ارتفاع قيمة الدولار مقابل عملات الشركاء التجاريين للعراق. واستمرت فروق التضخم السالبة بين العراق وشركائه التجاريين الرئيسيين، مع تراجع الفروق على مر السنين. ونتيجة لذلك، زاد سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 16% خلال الفترة نفسها. وقد أدى التراجع في أسعار النفط إلى حدوث صدمة سلبية كبيرة في معدلات التبادل التجاري على المدى المتوسط.

4- وتشير منهجية تقييم الأرصدة الخارجية (EBA-Lite) للعراق إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي متسق إلى حد كبير مع الأساسيات الاقتصادية. ومن المتوقع أن يسجل ميزان الحساب الجاري في عام 2015 عجزا قدره 8.6% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بقيمة مفترضة تبلغ 11.6%. ويرجع اتساع العجز في ميزان الحساب الجاري إلى انخفاض أسعار النفط مما أضعف أيضا مركز المالية العامة، ومن ثم أنشأ فجوة في سياسة المالية العامة بنسبة -3.8% من إجمالي الناتج المحلي. وتؤدي هذه الفجوة في السياسات مع عجز الحساب الجاري المفترض والمستمد من النموذج، إلى خلق فجوة في الحساب الجاري بنسبة -0.8% من إجمالي الناتج المحلي، مما يعني تقييم سعر الصرف الفعلي الحقيقي في العراق بأعلى قليلا من قيمته الحقيقية بنسبة 3.5%. غير أنه ينبغي معاملة هذه النتيجة بحذر نظرا لأوجه عدم اليقين الناجمة عن اعتماد العراق على عائدات تصدير النفط، وقيود تقديرات الحساب الجاري المفترض، وحساسية النموذج للافتراضات الأساسية.

تقييم اختلال سعر الصرف الحقيقي في العراق: 2015

منهجية تقييم الأرصدة الخارجية (EBA-lite)

8.6-	ميزان الحساب الجاري المتوقع (% من إجمالي الناتج المحلي)
7.8-	معيار الحساب الجاري المقدر (% من إجمالي الناتج المحلي)
0.8-	فجوة الحساب الجاري
3.5	فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (الاختلال)

المصادر: السلطات العراقية؛ وحسابات خبراء الصندوق.

المرفق الثالث - تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام والخارجي

تسبب هبوط أسعار النفط الدولية وهجمات تنظيم "داعش" في فرض ضغوط على المالية العامة في العراق ومن المتوقع أن يؤدي إلى زيادة عجز المالية العامة بدرجة كبيرة في 2015 على الرغم من جهود الضبط المالي. ونتيجة لذلك، من المتوقع ازدياد الدين العام بدرجة أكبر كثيراً من المتوقع في تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2013، الأمر الذي يرجع أساساً إلى الاقتراض الإضافي المطلوب لتمويل العجزات الكبيرة المتوقعة في المالية العامة لعامي 2015 و2016 وزيادة الافتراضات المتحفظة بشأن إعادة جدولة الديون المستحقة للبلدان الدائنة غير الأعضاء في نادي باريس. ومن المتوقع ازدياد رصيد الدين المحلي بأكثر من الضعف في عام 2015، ليرتفع إجمالي الدين العام إلى 69% من إجمالي الناتج المحلي في 2015، ويصل إلى ذروته عند حوالي 73% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016. ولكن لا يزال الدين عند مستويات قابلة للاستمرار على المدى المتوسط، نظراً لمسار المالية العامة المتوقع الذي يتوخى الضبط المالي وتحسين آفاق النمو، مما يدعم خفض الدين العام إلى 48% من إجمالي الناتج المحلي بنهاية عام 2020.

1- وقد بلغ متوسط الدين العام العراقي نحو 35% من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأخيرة، لكن يتوقع ارتفاعه بدرجة حادة في عامي 2015 و2016 لتمويل العجز الضخم في المالية العامة قبل البدء في اتجاهه الهبوطي في 2017. وترجع زيادة نسبة الدين في 2015 إلى 69% من إجمالي الناتج المحلي إلى الاقتراض الجديد الضروري لتمويل العجز الكبير المتوقع في المالية العامة، والانكماش الحاد في إجمالي الناتج المحلي الاسمي، واعتماد مُخفّض سالب لإجمالي الناتج المحلي بنسبة 22% نتيجة انخفاضات أسعار النفط. وسوف يتم تدبير الأموال بصفة أساسية من النظام المصرفي المحلي. ومن المتوقع أن تشتري المصارف المملوكة للدولة على وجه الخصوص الأوراق المالية الحكومية والتي سي طرحها البنك المركزي العراقي بخصومات. وتشير التقديرات إلى أن رصيد الدين المحلي سوف يزيد من 10% من إجمالي الناتج المحلي في 2014 إلى 33% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015. ومن شأن الطرح المزمع لسندات اليوروبوند، والتمويل الممنوح من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتمويل الخارجي غير المحدد والمفترض أن تسد جزءاً من الفجوة التمويلية في المالية العامة، أن تؤدي إلى زيادة الدين الخارجي إلى نحو 37% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 29% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014. ونظراً لتوقعات بطء التقدم المحرز في المفاوضات حول الديون المستحقة للبلدان الدائنة غير الأعضاء في نادي باريس، يتوقع الخبراء استناداً إلى افتراضات متحفظة أن ديون البلدان غير الأعضاء في نادي باريس لن يتم إعادة جدولتها خلال فترة التوقعات (رغم أن السلطات تبدل قسارى جهودها للتوصل إلى اتفاق حول إعادة الجدولة مع هذه البلدان) وأن الديون الخارجية لن تنخفض إلا تدريجياً فقط حتى عام 2020. وتشير التوقعات إلى أن الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي سيتجاوز المستوى الحدي وقره 70% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 مما يرجع أساساً إلى زيادة الاقتراض المحلي لسد الفجوة التمويلية في المالية العامة، ثم يبدأ في اتجاه عام هبوطي بما يواكب التحسينات المتوقعة في موقف المالية العامة وزيادة سرعة النمو الاقتصادي. ومن المتوقع انخفاض الدين العام إلى نحو 48% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2020، الأمر الذي يُعزى أساساً إلى انخفاض الدين المحلي.

2- وأدت نقاط الضعف الشديدة في البيانات إلى الحيلولة دون تقييم مدى واقعية افتراضات السيناريو الأساسي للعراق (سجل التوقعات مقارنة بالبلدان الأخرى). وتشير البيانات المتاحة إلى تفاؤل في التوقعات التاريخية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي والرصيد الأولي، في حين أن خطأ توقعات التضخم—في المتوسط—كان متسقاً في الآونة الأخيرة فقط مع الانحراف

الرئيعي للبلدان الأخرى. ونظرا لأن النمو مدفوع أساسا بنشاط القطاع النفطي، فإن توقعات إجمالي الناتج المحلي تتغير مع الافتراضات الأساسية حول تطورات أسعار النفط. ويتوقع الخبراء نموا بطيئا في عام 2015 بسبب التأثير السلبي لهجمات "داعش" وانخفاض أسعار النفط، ثم تعافيه في عام 2016 بفضل آثار فترة الأساس والتحسينات في آفاق عائدات النفط. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يبلغ النمو 7-8% في المتوسط، وهو ما يمثل تعديلا بالتخفيض مقارنة بالتوقعات في مشاورات المادة الرابعة لعام 2013 والتي افترضت أسعارا للنفط أعلى بكثير. وتجدر الإشارة إلى أن العراق لا يزال شديد الاعتماد على عائدات تصدير النفط، مما يجعله عرضة لمخاطر حدوث مزيد من التقلبات في أسعار النفط، وبالتالي اختلالات الاقتصاد الكلي التي تزيد المخاطر المحيطة باستمرارية القدرة على تحمل الدين العام على المدى الأطول.

الصدمات واختبارات القدرة على تحمل الضغوط:

3- تشير الاختبارات الموحدة للقدرة على تحمل الضغوط إلى أن مستوى الدين ومتطلبات التمويل في العراق عرضة للتأثر بالصدمات. فالعراق معرض بصفة خاصة لصدمات نمو إجمالي الناتج المحلي (والتي يمكن أن تتحقق في حالة تدهور الوضع الأمني أو تأخر زيادة إنتاج النفط) وصدمات الرصيد الأولي التي من شأنها زيادة نسبة الدين بدرجة كبيرة على المدى المتوسط. ومن شأن استمرار أسعار الفائدة المرتفعة أن يؤدي إلى رفع مستويات الدين ولا سيما قرب نهاية فترة التوقعات. وتمثل احتياجات التمويل الإجمالية الكبيرة نتيجة ارتفاع متطلبات تجديد الدين المستحق للبنك المركزي مصدر خطر في ظل جميع سيناريوهات القدرة على تحمل الضغوط.

- **صدمة النمو:** في إطار هذا السيناريو، ينخفض نمط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الأساسي بمقدار انحراف معياري واحد محسوبا على مدى فترة التسع سنوات الأخيرة (على أساس البيانات المتاحة)، وهو ما يعادل متوسط نمو في إجمالي الناتج المحلي بمعدل 5.8% خلال 2016-2020، مقارنة بمتوسط النمو في السيناريو الأساسي وقدره 7.6%. وفي ظل هذا السيناريو، تزيد نسبة الدين العام بمقدار 6 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 و 15 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017، لتصل بذلك نسبة الديون إلى 61% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2020. وفي المتوسط، يرتفع مسار الدين بمقدار 13 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالسيناريو الأساسي خلال الفترة 2016-2020.

- **صدمة الرصيد الأولي:** في هذا السيناريو تزيد المصروفات بخلاف الفوائد كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بنحو 4% من إجمالي الناتج المحلي في عامي 2016 و 2017 (باستثناء أي تأثير على الإيرادات). ويفترض السيناريو زيادة سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس لكل تدهور في الرصيد الأولي مقداره 1% من إجمالي الناتج المحلي. وهذه الصدمة من شأنها زيادة نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 4 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 مع اتساع الزيادة السنوية التراكمية في الدين على المدى المتوسط مقارنة بالسيناريو الأساسي، ليرتفع بذلك الدين العام الكلي إلى 58% من إجمالي الناتج المحلي بحلول 2020.

- **صدمة أسعار الفائدة:** يبحث هذا السيناريو في الآثار المترتبة على حدوث زيادة كبيرة في أسعار الفائدة الاسمية مقارنة بالسيناريو الأساسي على مدار فترة التوقعات. ومن شأن هذه الصدمة إبطاء عملية تخفيض الديون، وسوف تجعل نسبة الدين العام تصل إلى 68% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020.

• **صدمة سعر الصرف الحقيقي:** يفترض هذا السيناريو حدوث انخفاض لمرة واحدة بنسبة 4% في سعر الصرف الحقيقي. ونظرا لضآلة رصيد الدين الخارجي نسبيا، فإن مثل هذه الصدمة ستؤدي إلى زيادة نسبة الدين الكلي إلى إجمالي الناتج المحلي بمتوسط نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط. ويرتفع بالتالي إجمالي التمويل.

• **الصدمة المجمعّة:** يترتب على تعرض العراق لصدمة مجمعة حدوث ارتفاع كبير في مسار الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، مما يعكس: (أ) تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي بواقع 4.5 نقطة مئوية في عامي 2016 و 2017، (ب) وارتفاع أسعار الفائدة الاسمية (بنحو 20% في المتوسط)، (ج) وانخفاض سعر الصرف الحقيقي بمقدار 4%، (د) وزيادة المصروفات بخلاف الفوائد كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بنحو 4% من إجمالي الناتج المحلي. وفي إطار هذا السيناريو، ترتفع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى 81% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 وإلى 94% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، ويرتفع بالتالي إجمالي الاحتياجات التمويلية.

4- **صدمة أسعار النفط:** هذا السيناريو يمثل نمودجا لأثر انخفاض النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نتيجة لوقوع صدمة حادة في أسعار النفط في عام 2016. ويُفترض في هذا السيناريو انخفاض أسعار النفط بنسبة 20% في عام 2016، لتقترب تدريجيا فقط مع السيناريو الأساسي على المدى المتوسط. وسوف ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأكثر من 5 نقاط مئوية في عام 2016 ولكن تأثير الصدمة سوف يتلاشى تدريجيا في السنوات التالية. كذلك سوف يتغير مسار الإيرادات الحكومية، ورصيد المالية العامة، والاحتياجات التمويلية. وسوف تزيد في هذا السيناريو نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى نحو 86% من إجمالي الناتج المحلي في 2016-2018 ثم تنخفض إلى 71% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية فترة التوقعات.

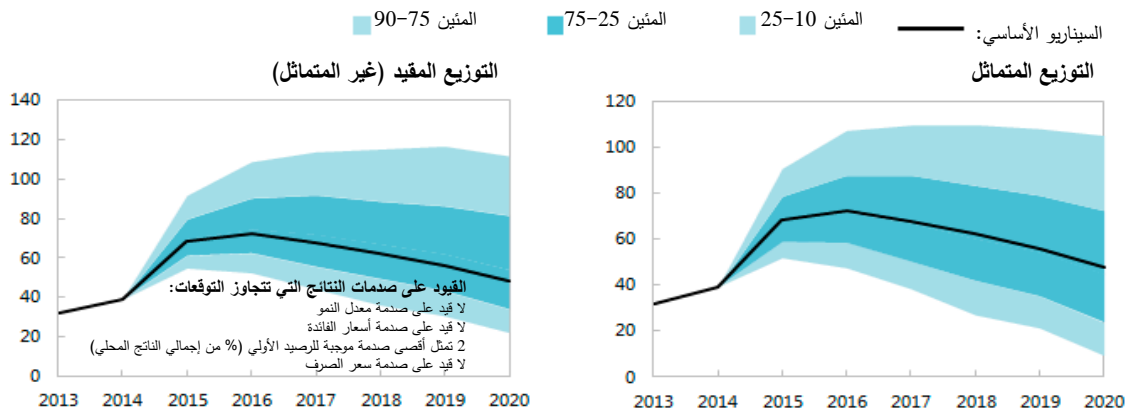
الشكل البياني 1- العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام -تقييم المخاطر

الخريطة الحرارية

صدمة نمو إجمالي	صدمة أسعار الفائدة	صدمة سعر الصرف	صدمة الرصيد الأولي	صدمة النمو الإجمالي	مستوى الدين/1
الناتج المحلي الحقيقي	الحقيقية	الاحتمالية	الاحتمالية	الناتج المحلي الحقيقي	إجمالي الاحتياجات التمويلية/2
صدمة نمو إجمالي	صدمة أسعار الفائدة	صدمة سعر الصرف	صدمة الرصيد الأولي	صدمة النمو الإجمالي	خصائص الدين/3
الناتج المحلي الحقيقي	الحقيقية	الاحتمالية	الاحتمالية	الناتج المحلي الحقيقي	
تصورات السوق	متطلبات التمويل الخارجي	التغير في نسبة الدين قصير الأجل	الدين العام في حيازة غير المقيمين	الدين بالعملات الأجنبية	

تطور الكثافات التنبؤية لإجمالي الدين العام الاسمي

(% من إجمالي الناتج المحلي)



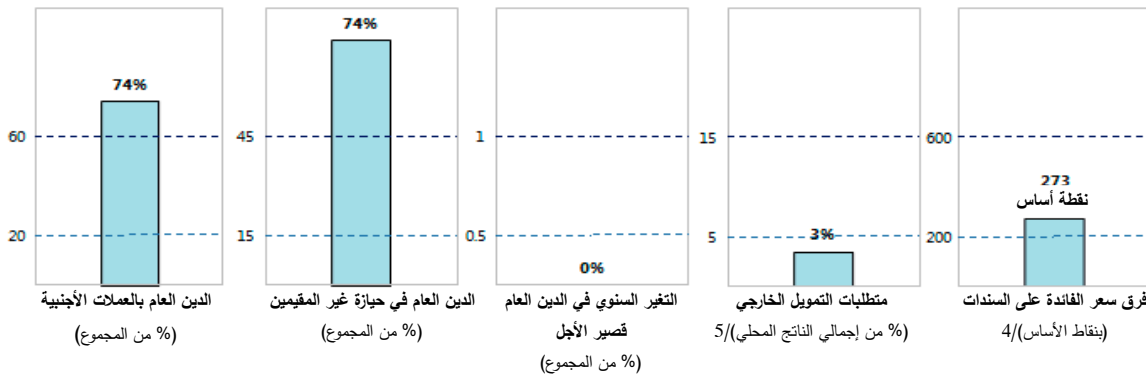
مواطن الضعف في خصائص الدين

(مؤشرات بشأن القواعد المعيارية لتقييم المخاطر، في 2014)

الحد الأعلى للإنذار المبكر ---

الحد الأدنى للإنذار المبكر - - -

العراق

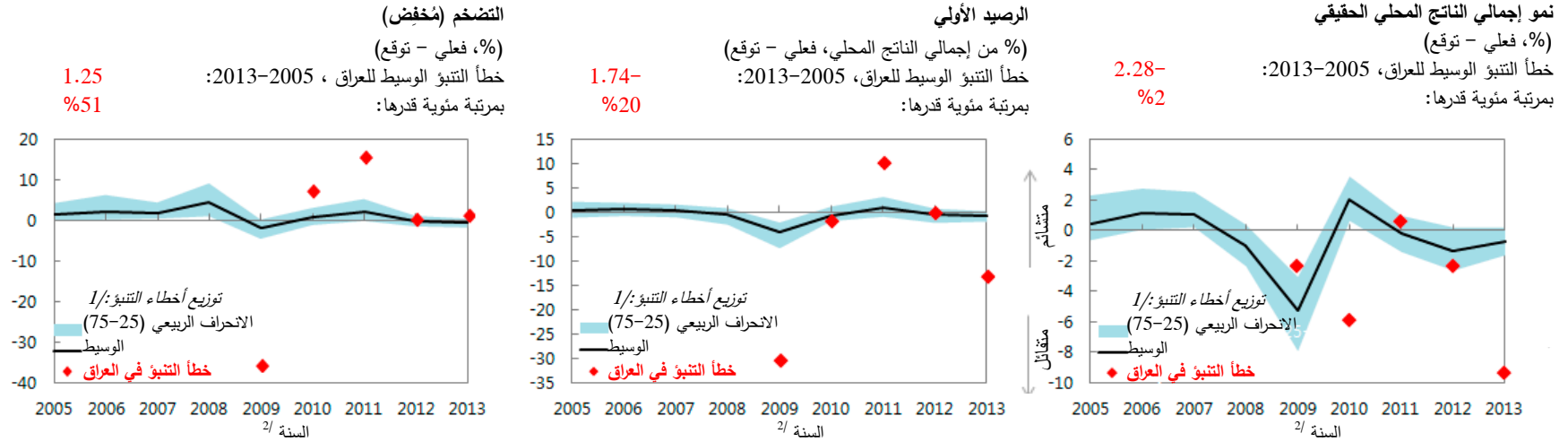


المصادر: خبراء صندوق النقد الدولي.

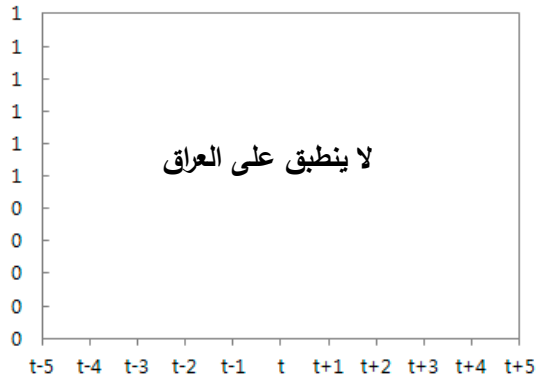
- 1/ يتم تمييز الخانة باللون الأخضر في حالة عدم تجاوز المستوى الحدي لعبء الدين البالغ 70% في ظل الصدمة المعنية أو السيناريو الأساسي، وباللون الأصفر إذا تم تجاوزه في ظل الصدمة المعنية ولكن ليس في السيناريو الأساسي، وباللون الأحمر إذا تم تجاوزه في السيناريو الأساسي، وباللون الأبيض إذا كان اختيار تحمل الضغوط ليس ذا صلة.
- 2/ يتم تمييز الخانة باللون الأخضر في حالة عدم تجاوز المستوى الحدي لإجمالي متطلبات التمويل البالغ 15% في ظل الصدمة المعنية أو السيناريو الأساسي، وباللون الأصفر إذا تم تجاوزه في ظل الصدمة المعنية ولكن ليس في السيناريو الأساسي، وباللون الأحمر إذا تم تجاوز المعيار في السيناريو الأساسي، وباللون الأبيض إذا كان اختبار تحمل الضغوط ليس ذا صلة.
- 3/ يتم تمييز الخانة باللون الأخضر إذا كانت القيمة النظرية أقل من المعيار الأدنى لتقييم المخاطر، وباللون الأحمر إذا كانت القيمة النظرية تتجاوز المستوى الحدي الأعلى لتقييم المخاطر، وباللون الأصفر إذا كانت القيمة النظرية تقع بين المستوى الحدي الأدنى والأعلى لتقييم المخاطر. وفي حالة عدم توافق البيانات أو كان المؤشر غير ذي صلة، يتم تمييز الخانة باللون الأبيض. وفيما يلي نستعرض المستوى الحدي الأدنى والمستوى الحدي الأعلى لتقييم المخاطر:
- 4/ مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي (نقطة أساس)، متوسط الثلاثة أشهر الأخيرة، 10 فبراير 2015 حتى 11 مايو 2015.
- 5/ تُعرف متطلبات التمويل الخارجي على أنها مجموع عجز ميزان الحساب الجاري، واستهلاك إجمالي الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل، وإجمالي الدين الخارجي قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.

الشكل البياني 2- العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام—مدى واقعية الافتراضات الأساسية

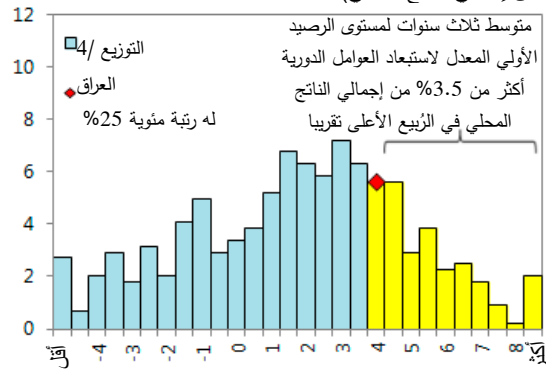
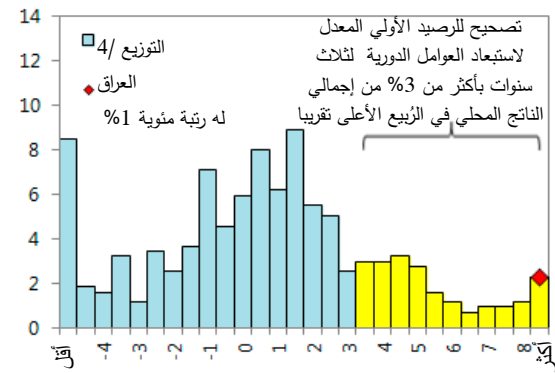
سجل التنبؤات، مقابل كافة البلدان



تحليل دورات الانتعاش - الكساد/3

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(%)

تقييم مدى واقعية تصحيح أوضاع المالية العامة المتوقع

تصحيح لثلاث سنوات في الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية
متوسط ثلاث سنوات لمستوى الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية
(% من إجمالي الناتج المحلي)تصحيح لثلاث سنوات في الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية
متوسط ثلاث سنوات لمستوى الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية
(% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التوزيع الانتشاري يتضمن كافة البلدان، وتشير المرتبة المئوية إلى كافة البلدان.

2/ التوقعات التي أجريت في عدد الربع من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للعام السابق.

3/ لا ينطبق على العراق، لأنه لا يستوفي المستوى الحدي لفجوة الناتج الموجبة أو المستوى الحدي لنمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

4/ تغطي البيانات المشاهدات السنوية من 1990 حتى 2011 للبلدان المتقدمة والاقتصادات الصاعدة التي تزيد ديونها عن 60% من إجمالي الناتج المحلي. النسبة من العينة على المقياس الرأسي.

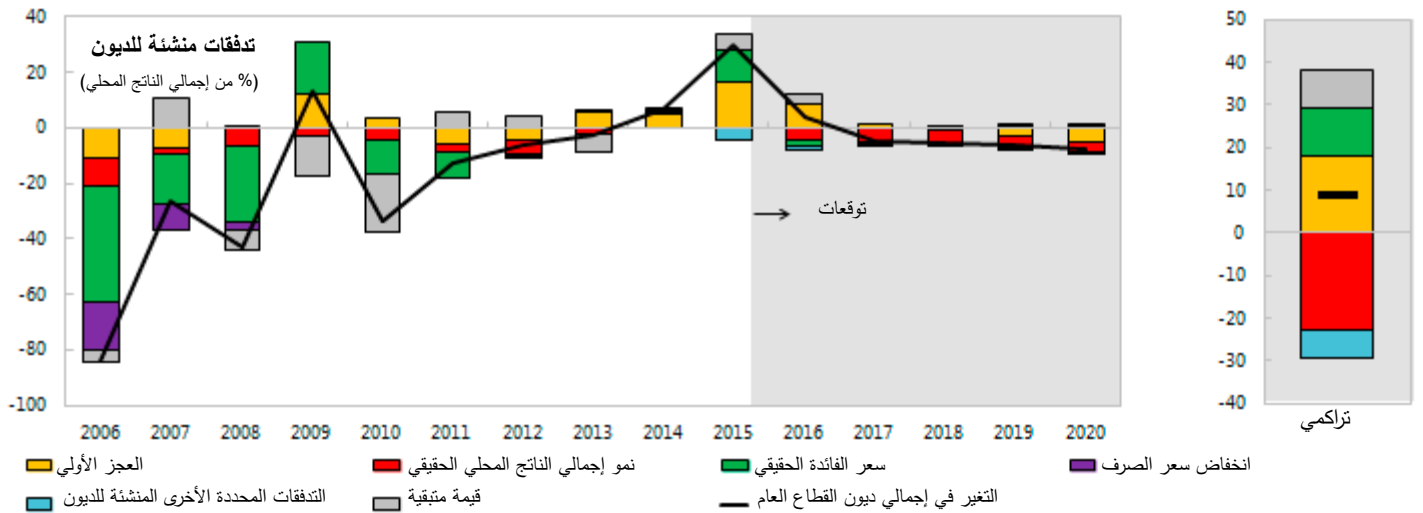
الجدول 1- العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام-السيناريو الأساسي

(% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يُذكر غير ذلك)
مؤشرات الدين والاقتصاد والسوق^{1/}

حساب الوضع في 11 مايو 2015 فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية	توقعات						فعلية		-2004 2/2012	
	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013		
589	48.0	55.9	62.3	67.6	72.6	68.5	38.9	31.9	86.5	إجمالي الدين العام الاسمي
347	21.8	26.1	22.8	18.3	23.9	22.3	4.3	5.4	1.1-	إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام
المحلي	7.1	7.5	7.6	8.1	7.6	0.5	2.1-	6.6	11.3	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
لا يوجد	1.3	1.7	2.6	3.6	5.1	22.4-	1.8-	0.1	16.0	التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)
لا يوجد	8.5	9.3	10.3	12.0	13.1	22.0-	3.9-	6.6	29.1	نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)
لا يوجد	2.9	3.0	3.0	3.0	2.1	2.0	0.8	1.2	0.7	سعر الفائدة الفعلي ^{4/} (%)

المساهمة في تغيرات الدين العام

الرصيد الأولي المؤدي إلى استقرار الدين ^{9/}	تراكمي	توقعات						فعلية		-2004 2012	
		2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013		
9.0	0.2-	8.0-	6.4-	5.4-	4.9-	4.0	29.6	7.0	2.8-	27.5-	التغير في إجمالي دين القطاع العام
3.1-	17.8	5.0-	2.8-	0.8-	1.2	8.9	16.2	5.0	5.5	1.5-	التدفقات المحددة المنشئة للدين
	264.9	46.6	44.8	45.0	44.4	43.3	40.8	40.1	42.6	50.8	العجز الأولي
	282.7	41.6	42.0	44.2	45.6	52.2	57.0	45.1	48.0	49.3	الإيرادات والمنح الأولية (عدا الفائدة)
	11.6-	2.9-	3.6-	4.5-	5.8-	6.7-	11.9	1.6	1.8-	22.2-	التدفقات الأولية (عدا الفائدة)
	11.6-	2.9-	3.6-	4.5-	5.8-	6.7-	11.9	1.6	1.8-	17.9-	ديناميكية الدين التفاضلية ^{5/}
	11.1	0.8	0.7	0.1	0.6-	2.0-	12.2	0.9	0.4	13.0-	فروق أسعار الفائدة/النمو ^{6/}
	22.7-	3.7-	4.3-	4.6-	5.2-	4.6-	0.3-	0.7	2.1-	4.9-	منها: سعر الفائدة الحقيقي
	0.0	0.0	4.3-	منها: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
	6.4-	0.2-	0.2-	0.2-	1.5-	4.1-	4.1-	0.0	0.0	0.0	انخفاض سعر الصرف ^{7/}
	6.4-	0.2-	0.2-	0.2-	1.5-	4.1-	4.1-	0.0	0.0	0.0	التدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	التدفقات الأخرى (+ نقل متطلبات التمويل) (سالية)
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الالتزامات الاحتمالية
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	يرجى التحديد (2) (مثلا، تدفقات دين
	9.2	0.2	0.2	0.2	0.1-	3.2	5.5	0.4	6.5-	3.8-	أخرى)(+زيادة)
											القيمة الباقية، بما في ذلك التغير في الأصول ^{8/}



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ يُعرّف القطاع العام بأنه الحكومة العامة.

2/ بناء على البيانات المتاحة.

3/ مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي (نقطة أساس).

4/ يُعرّف بأنه مدفوعات الفوائد مقسومة على رصيد الدين (باستثناء الضمانات) في نهاية السنة السابقة.

5/ يتم اشتقاقها على أنها $[r - \pi(1+g) - g + ae(1+r)] / (1+g+\pi+g\pi)$ مضموناً في نسبة الدين في الفترة السابقة، بحيث r = سعر الفائدة الاسمي الفعلي؛ π = معدل نمو مُخفّف إجمالي الناتج المحلي؛ g = معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ a = نسبة الدين الممّوّن بالعملة الأجنبية؛ e = انخفاض سعر الصرف الاسمي (مقيساً بالزيادة في قيمة الدولار بالعملة المحلية).

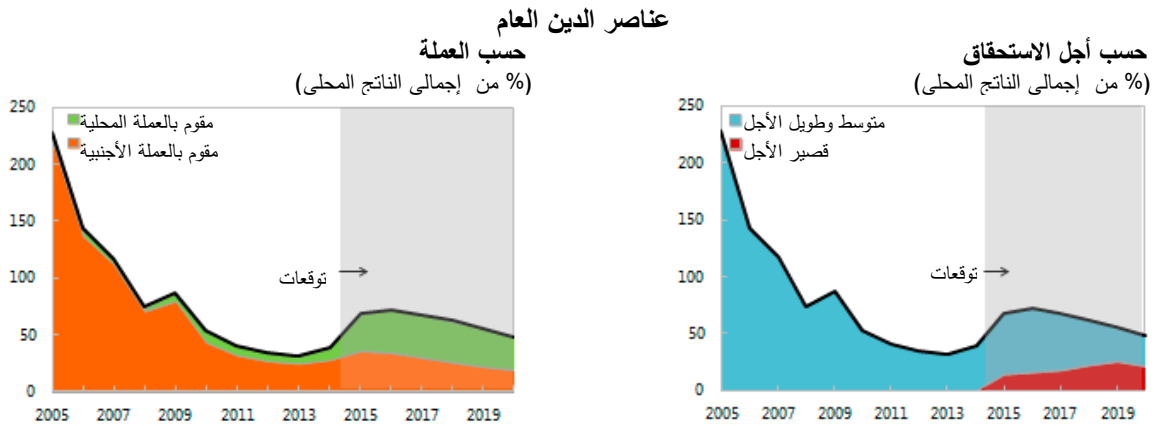
6/ يتم اشتقاق مساهمة سعر الفائدة الحقيقي من البسط في الحاشية رقم 5 على أنها $r - \pi(1+g)$ ومساهمة النمو الحقيقي على أنها $-g$.

7/ يتم حساب مساهمة سعر الصرف من البسط في الحاشية 5 على أنها $ae(1+r)$.

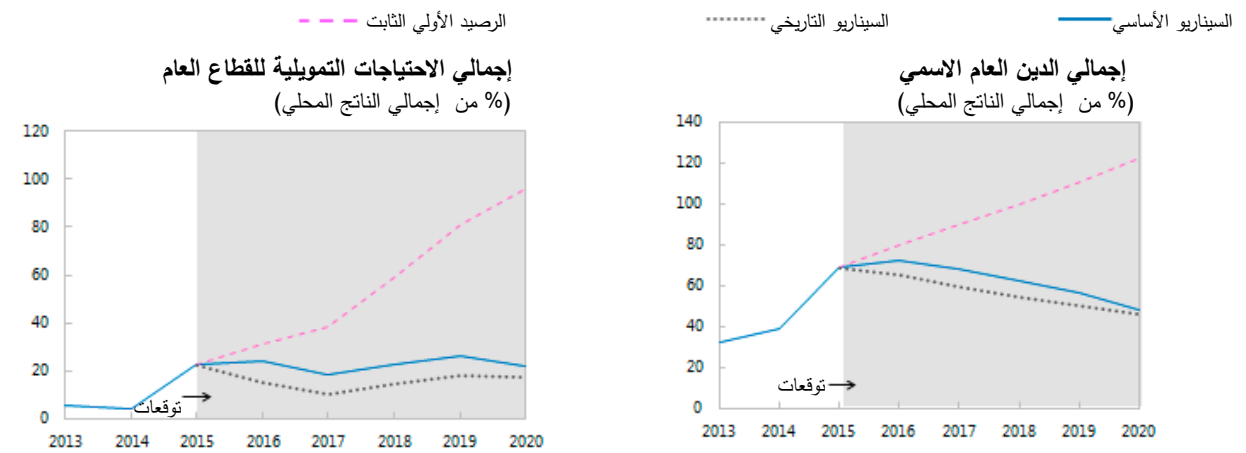
8/ يشمل تغيرات الأصول وإيرادات الفائدة (إن وجدت). وبالنسبة للتوقعات، يشمل تغيرات سعر الصرف خلال فترة التوقعات.

9/ يفترض أن المتغيرات الرئيسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، والتدفقات المحددة الأخرى المنشئة للديون) تظل عند مستوى سنة التوقعات الأخيرة.

الشكل البياني 3- العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام—عناصر الدين العام والسيناريوهات البديلة



السيناريوهات البديلة



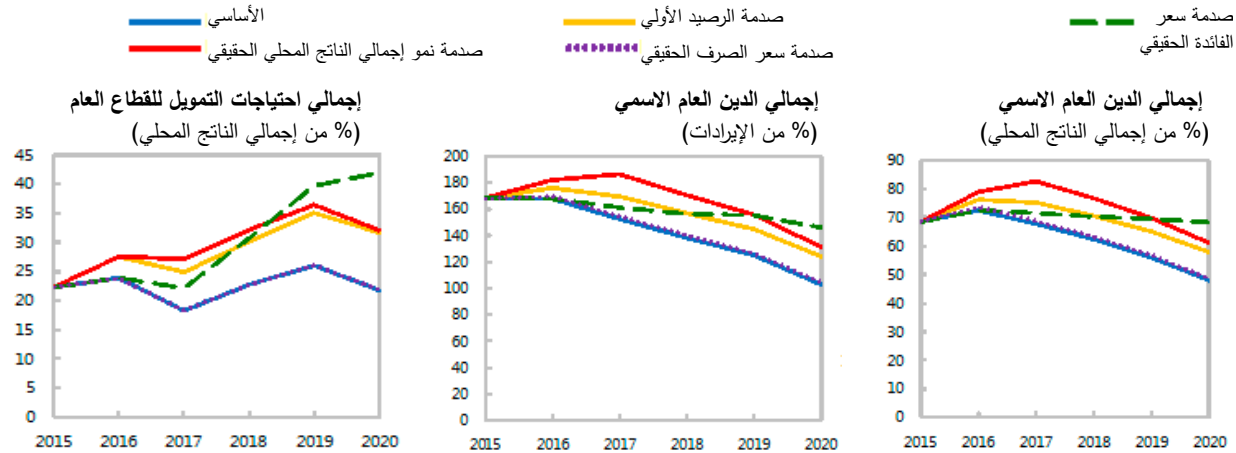
الافتراضات الأساسية

						الافتراضات الأساسية (%)						السيناريو الأساسي					
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2020	2019	2018	2017	2016	2015
5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	0.5	7.1	7.5	7.6	8.1	7.6	0.5	7.1	7.5	7.6	8.1	7.6	0.5
1.3	1.7	2.6	3.6	5.1	22.4-	1.3	1.7	2.6	3.6	5.1	22.4-	1.3	1.7	2.6	3.6	5.1	22.4-
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	16.2-	5.0	2.8	0.8	1.2-	8.9-	16.2-	5.0	2.8	0.8	1.2-	8.9-	16.2-
1.5-	1.0-	0.3	0.4	2.1	2.0	2.9	3.0	3.0	3.0	2.1	2.0	2.9	3.0	3.0	3.0	2.1	2.0
												السيناريو الرصيد الأولي الثابت					
												نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
												التضخم					
												الرصيد الأولي					
												سعر الفائدة الفعلي					
												نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
												التضخم					
												الرصيد الأولي					
												سعر الفائدة الفعلي					

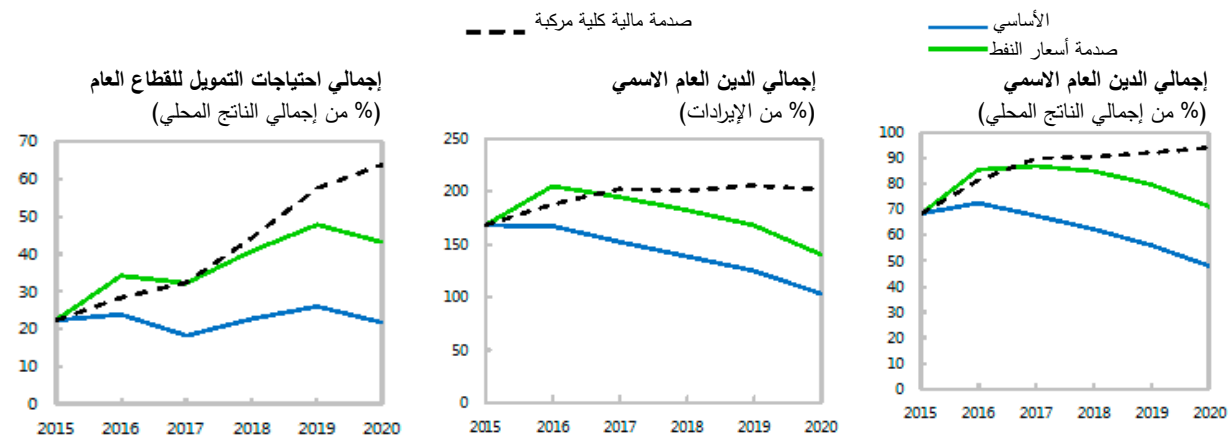
المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني 4- العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين - اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

اختبارات القدرة على تحمل الضغوط المالية الكلية



اختبارات إضافية للقدرة على تحمل الضغوط



الافتراضات الأساسية (%)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	صدمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	2020	2019	2018	2017	2016	2015	صدمة الرصيد الأولي
7.1	7.5	7.6	3.6	3.2	0.5	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	7.1	7.5	7.6	8.1	7.6	0.5	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
1.3	1.7	2.6	2.5	4.0	22.4-	التضخم	1.3	1.7	2.6	3.6	5.1	22.4-	التضخم
5.0	2.8	0.8	6.3-	11.8-	16.2-	الرصيد الأولي	3.9	1.8	0.2-	5.1-	12.6-	16.2-	الرصيد الأولي
3.1	3.1	3.5	3.3	2.1	2.0	سعر الفائدة الفعلي	3.2	3.3	3.5	3.4	2.1	2.0	سعر الفائدة الفعلي
7.1	7.5	7.6	8.1	7.6	0.5	صدمة سعر الصرف الحقيقي	7.1	7.5	7.6	8.1	7.6	0.5	صدمة سعر الفائدة الحقيقي
1.3	1.7	2.6	3.6	6.3	22.4-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	1.3	1.7	2.6	3.6	5.1	22.4-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
5.0	2.8	0.8	1.2-	8.9-	16.2-	التضخم	5.0	2.8	0.8	1.2-	8.9-	16.2-	التضخم
2.9	2.9	3.0	3.0	2.2	2.0	الرصيد الأولي	14.1	12.5	9.9	8.8	2.1	2.0	الرصيد الأولي
7.1	7.3	7.3	7.4	2.2	0.5	سعر الفائدة الفعلي	7.1	7.5	7.6	3.6	3.2	0.5	سعر الفائدة الفعلي
1.3	1.7	2.6	3.6	5.1	22.4-	صدمة أسعار النفط	1.3	1.7	2.6	2.5	4.0	22.4-	صدمة أسعار النفط
4.9	0.6	3.6-	7.9-	18.4-	16.2-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	3.9	1.8	0.2-	6.3-	12.6-	16.2-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
3.3	3.2	3.2	3.1	2.1	2.0	التضخم	15.4	13.5	10.9	9.3	2.2	2.0	التضخم
						الرصيد الأولي							الرصيد الأولي
						سعر الفائدة الفعلي							سعر الفائدة الفعلي

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

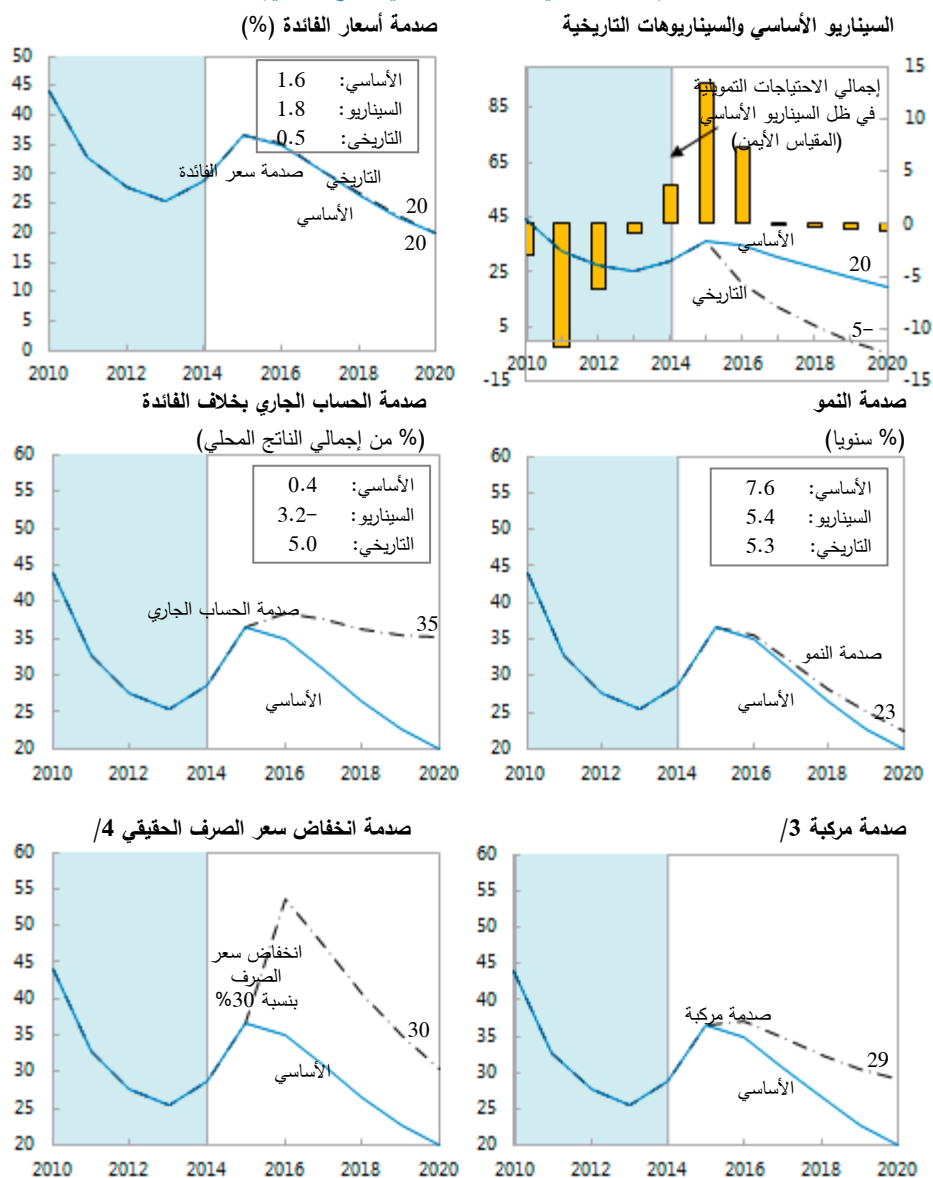
الجدول 2- العراق: إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي، 2010-2020

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر غير ذلك)

الحساب الجاري بخلاف الفوائد المثبت للدين/6	توقعات					فعلي						
	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011		2010
2.9-	19.8	22.8	26.5	30.8	35.0	36.5	28.8	25.5	27.7	32.8	43.9	السيناريو الأساسي: الدين الخارجي
	2.9-	3.7-	4.3-	4.2-	1.5-	7.7	3.3	2.2-	5.1-	11.2-	36.5-	التغير في الدين الخارجي
	5.0-	5.7-	5.6-	4.4-	3.4	7.8	1.8	5.5-	12.8-	24.2-	19.5-	التدفقات المنشئة للدين الخارجي المحددة (9+8+4)
	2.3-	2.6-	2.3-	1.1-	6.5	8.3	2.5	1.6-	7.0-	12.4-	3.2-	عجز الحساب الجاري، باستثناء مدفوعات الفوائد
	1.9-	2.2-	2.0-	0.8-	4.4	8.4	0.8	3.6-	8.5-	13.3-	0.7-	العجز في ميزان السلع والخدمات
	44.0	42.1	42.2	41.5	40.3	37.8	39.3	39.9	44.5	44.4	39.2	الصادرات
	42.1	39.8	40.2	40.7	44.7	46.1	40.0	36.4	36.0	31.1	38.4	الواردات
	1.6-	1.7-	1.6-	1.4-	1.0-	0.6-	2.0-	2.5-	1.3-	1.0-	1.0-	صافي التدفقات الرأسمالية الوافدة غير المنشئة للدين (سالب)
	1.2-	1.4-	1.6-	2.0-	2.0-	0.1	1.3	1.5-	4.5-	10.8-	15.3-	الديناميكية الذاتية للدين/1
	0.3	0.4	0.5	0.6	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.2	المساهمة من سعر الفائدة الاسمي
	1.5-	1.8-	2.1-	2.5-	2.5-	0.2-	0.6	1.7-	3.9-	2.5-	4.1-	المساهمة من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
	0.5	0.0	1.0-	8.7-	11.4-	المساهمة من تغيرات الأسعار وسعر الصرف/2
	2.1	2.0	1.3	0.2	4.9-	0.1-	1.5	3.3	7.7	13.0	17.0-	القيمة المتبقية، شاملة التغير في إجمالي الأصول الأجنبية (3-2)/3
	45.1	54.2	62.7	74.1	86.8	96.7	73.2	63.8	62.2	73.8	112.1	نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات (%)
	1.8-	1.4-	0.7-	0.4-	14.6	23.2	8.4	2.0-	13.7-	21.9-	4.0-	إجمالي احتياجات التمويل الخارجي (بمليارات الدولارات)/4
	0.6-	0.5-	0.3-	0.2-	7.4	13.3	3.8	0.9-	6.3-	11.8-	2.9-	نسبة من إجمالي الناتج المحلي
0.4-	4.9-	0.1-	5.5	12.2	21.0	36.5						سيناريو تكون فيه المتغيرات الرئيسية عند متوسطاتها التاريخية/5
												الافتراضات الاقتصادية الكلية الرئيسية التي يستند إليها السيناريو الأساسي
	7.1	7.5	7.6	8.1	7.6	0.5	2.1-	6.6	13.9	7.5	6.4	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
	1.3	1.7	2.6	3.6	5.1	22.4-	1.8-	0.1	3.0	24.7	16.6	مُخفض إجمالي الناتج المحلي (التغير بالنسبة المئوية)
	1.5	1.6	1.8	1.8	1.4	0.9	1.0	1.0	1.1	1.1	0.4	سعر الفائدة الخارجي الاسمي (%)
	13.4	8.9	12.2	15.3	20.7	25.0-	5.4-	4.3-	17.7	52.0	33.5	نمو الصادرات (على أساس القيمة بالدولار، %)
	14.7	8.3	9.0	1.9	9.6	10.1-	5.9	7.8	35.8	8.5	2.6	نمو الواردات (على أساس القيمة بالدولار، %)
	2.3	2.6	2.3	1.1	6.5-	8.3-	2.5-	1.6	7.0	12.4	3.2	ميزان الحساب الجاري، باستثناء مدفوعات الفائدة
	1.6	1.7	1.6	1.4	1.0	0.6	2.0	2.5	1.3	1.0	1.0	صافي التدفقات الرأسمالية الوافدة غير المنشئة للدين
المصادر: صندوق النقد الدولي، بيانات الاقتصادي المختص، وتقديرات الخبراء.												
1/ شُتق على أنها $g - r(1+g) + ea(1+r)/(1+g+r+gr - r]$ مضروباً في رصيد الدين في الفترة السابقة، بحيث $r =$ سعر الفائدة الفعلي الاسمي على الدين الخارجي، $r =$ التغير في مُخفض إجمالي الناتج المحلي على أساس القيمة بالدولار، $g =$ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.												
2/ تُعرّف المساهمة من التغيرات في الأسعار وسعر الصرف على أنها $(r(1+g) + ea(1+r))/(1+g+r+gr - r]$ مضروباً في رصيد الدين في الفترة السابقة. وتزيد r مع الارتفاع في قيمة العملة المحلية ($e < 0$ صفر) وتزايد التضخم (على أساس مُخفض إجمالي الناتج المحلي).												
3/ بالنسبة للتوقعات، يتضمن السطر تأثير التغيرات في الأسعار وسعر الصرف.												
4/ يُعرّف على أنه عجز الحساب الجاري، مضافاً إليه استهلاك الدين متوسط وطويل الأجل مضافاً إليه الدين قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.												
5/ المتغيرات الأساسية تتضمن نمو إجمالي الناتج الحقيقي؛ وسعر الفائدة الاسمي؛ ونمو مُخفض الدولار؛ وكل من الحساب الجاري بخلاف الفوائد والتدفقات الوافدة بخلاف الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.												
6/ الرصيد طويل الأجل الثابت المحقق لاستقرار نسبة الدين بافتراض أن المتغيرات الأساسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الصرف الاسمي، ونمو مُخفض الدولار، والتدفقات الوافدة بخلاف الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) تظل عند مستوياتها في سنة التوقعات الأخيرة.												

الشكل البياني 5- العراق: استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي: اختبارات الحدود/ 1/ 2/

(الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، بيانات الاقتصادي المختص، وتقديرات الخبراء.

- 1/ تمثل المساحات المظللة بيانات فعلية. الصدمات الفردية هي صدمات دائمة مقدارها انحراف معياري واحد. الأرقام داخل المربعات تمثل متوسط التوقعات للمتغيرات ذات الصلة في السيناريو الأساسي والسيناريو الذي يتم عرضه. كذلك يتم بيان المتوسط التاريخي لعشر سنوات للمتغير.
- 2/ بالنسبة للسيناريوهات التاريخية، تُحسب المتوسطات التاريخية على مدى العشر سنوات، وتستخدم المعلومات لتوقع ديناميكية الدين لخمس سنوات مقبلة.
- 3/ تُطبق صدمات دائمة مقدارها ربع انحراف معياري على سعر الفائدة الحقيقي، ومعدل النمو، وميزان الحساب الجاري.
- 4/ يحدث انخفاض حقيقي لمرة واحدة مقداره 30% في عام 2016.



صندوق النقد الدولي

العراق

تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 وطلب الشراء بموجب أداة
التمويل السريع - مرفق المعلومات

10 يوليو 2015

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

من إعداد

الصفحة	المحتويات
2	العلاقات مع الصندوق
8	العلاقات مع مجموعة البنك الدولي
10	قضايا إحصائية
13	الملحق 1- جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأعمال الرقابة

العلاقات مع الصندوق

(حسب الوضع في 31 مايو 2015)

حالة العضوية:

تاريخ العضوية: 27 ديسمبر 1945

الوضع: المادة الرابعة عشرة

حساب الموارد العامة	بملايين الوحدات من حقوق السحب الخاصة	% من الحصة
الحصة	1188.40	100.00
حيازات الصندوق من العملة	1284.70	108.10
مركز شريحة الاحتياطي	171.10	14.40
إدارة حقوق السحب الخاصة	بملايين الوحدات من حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	1134.50	100.00
الحيازات	306.14	26.98
عمليات الشراء والقروض القائمة	بملايين الوحدات من حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات
اتفاقات الاستعداد الائتماني	267.39	22.50

آخر الترتيبات المالية

النوع	تاريخ الترتيب	تاريخ انتهاء المدة	المبلغ المعتمد (مليون وحدة حقوق سحب خاصة)	المبلغ المسحوب (مليون وحدة حقوق سحب خاصة)
استعداد ائتماني	24 فبراير 2010	23 فبراير 2013	2376.80	1069.56
استعداد ائتماني	19 ديسمبر 2007	18 مارس 2009	475.36	0.00
استعداد ائتماني	23 ديسمبر 2005	18 ديسمبر 2007	475.36	0.00

المدفوعات المتوقعة للصندوق¹

(مليون وحدة حقوق سحب خاصة؛ بناء على الاستخدام الحالي للموارد والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة)

المقبلة	2016	2017	2018	2019	أصل المبلغ
	37.14				
	0.64	0.43	0.43	0.43	الرسوم/الفوائد
	37.78	0.43	0.43	0.43	المجموع
	230.25				
	1.19				
	231.44				

¹ إذا كان على العضو التزامات مالية متأخرة مستحقة لأكثر من ثلاثة أشهر، يتم بيان حجم هذه المتأخرات في هذا القسم.

تنفيذ المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك): لا ينطبق

تقييم الضمانات الوقائية

استكمل في عام 2010 آخر تقييم للضمانات الوقائية للبنك المركزي العراقي في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الذي انتهت مدته في فبراير 2013. وبينما خلص التقييم إلى أنه لا تزال هناك مخاطر كبيرة تهدد الضمانات الوقائية، أفاد بأن البنك المركزي العراقي لديه ضمانات وقائية حيوية حسبما أوصت به التقييمات السابقة، بما في ذلك عمليات التدقيق الخارجي السنوية التي تجريها شركات التدقيق ذات السمعة الطيبة إلى جانب نشر الكشوف المالية المدققة للبنك المركزي العراقي.

ترتيب سعر الصرف

أعيد تصنيف ترتيبات سعر الصرف بحكم القانون وبحكم الواقع في العراق بأثر رجعي كترتيب تقليدي لسعر الصرف المربوط، اعتباراً من 15 يناير 2012. وينص قانون البنك المركزي على إعطاء مجلس إدارة البنك المركزي العراقي صلاحية صياغة سياسة سعر الصرف، وقد حافظ المجلس على سياسته التي تقضي بإبقاء سعر الصرف الرسمي عند 1.166 مقابل الدولار منذ 15 يناير 2012. ويقف البنك المركزي العراقي على أهبة الاستعداد لتوفير النقد الأجنبي بسعر الصرف الرسمي مضافاً إليه العمولات بالنسبة للمعاملات المسموح بها من خلال مزاداته اليومية (المخصصات)، مُرسياً بذلك نظام ربط سعر الصرف. غير أنه نظراً لأن بعض المعاملات مستبعدة من مزادات البنك المركزي العراقي، فإن معاملات عديدة تتم بأسعار الصرف في السوق الموازية. وينشر البنك المركزي العراقي الحجم اليومي لمخصصات المزادات على موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

ولا يزال العراق يفيد من الترتيبات الانتقالية بموجب القسم 2 من المادة الرابعة عشرة في اتفاقية تأسيس الصندوق، لكنه لم يعد يحتفظ بأي قيود على الصرف أو ممارسات تعدد أسعار الصرف الخاضعة لأحكام القسم 2 من المادة الرابعة عشرة، ويحتفظ حالياً بثلاثة قيود على الصرف وممارسة واحدة لتعدد أسعار الصرف التي تخضع لموافقة الصندوق بموجب القسم 2(أ) والقسم 3 من المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق. وقد ألغي اثنان من قيود الصرف الأربعة المحددة في عام 2009، وبقي قيدان. وتم إلغاء جميع قيود الصرف المحددة في عام 2012. ورغم التطورات والتغييرات التي طرأت على التدابير المختلفة التي تحد من توافر النقد الأجنبي في غضون السنوات الثلاثة الماضية، والتي أدت إلى نشوء ممارسة تعدد أسعار الصرف التي سبق تحديدها في عام 2012، فلا تزال ممارسة تعدد أسعار الصرف قائمة. وقد تم تحديد قيد جديد على الصرف في عام 2015.

وقد خضع نظام الصرف الأجنبي في العراق إلى تعديلات مستمرة على مدى السنوات القليلة الماضية. فحتى مارس 2009، ظل العراق محافظاً على انفتاح الحسابين الجاري والرأسمالي بصفة عامة. غير أن إمكانية الحصول على النقد الأجنبي من المزداد الرسمي الذي يعقده البنك المركزي العراقي أصبحت تخضع لقيود مختلفة بدءاً من عام 2009. وتم تعديل هذه القيود عدة مرات، مما يرجع جزئياً لجهود السلطات لتحرير نظام الصرف مع إبقاء الطلب على النقد الأجنبي بدافع المضاربة تحت السيطرة، بالإضافة إلى تقلب الأوضاع الأمنية، والضغط الواقع على الاحتياطيات الرسمية بفعل التقلبات في أسعار النفط العالمية.

وفي عام 2009، حدد الصندوق أربعة قيود على الصرف الأجنبي، وقد تم إلغاء اثنين منها حتى الآن، وكانا يستندان إلى تعميمات للبنك المركزي العراقي أصبحت لاغية الآن. ونشأ هذان القيدان من: (1) اشتراط تقديم مخالصة ضريبية وخطاب عدم

ممانعة يفيد بأن الشركات غير العراقية لا تُستحق عليها أي ضرائب للحكومة قبل السماح لها بتحويل إيرادات معاملاتها الدولية الجارية خارج العراق؛ (2) واشتراط إلزام البنوك بتوجيه العناية الواجبة للالتزامات القانونية المستحقة على غير العراقيين للجهات الرسمية وسداد هذه الالتزامات قبل السماح لهم بتحويل إيرادات تزيد على 15 مليون دينار عراقي خارج العراق. وقد نشأ الفيدان الباقيان على الصرف من: (1) اشتراط سداد كافة الالتزامات والديون المستحقة للحكومة قبل السماح للمستثمرين بتحويل عائدات الاستثمارات، وللعاملين غير العراقيين بتحويل الرواتب والتعويضات الأخرى إلى خارج العراق؛ (2) رصيد مستحق على العراق للأردن بموجب اتفاقية دفع ثنائية مُعطلة.

وقد تم بالفعل إلغاء جميع القيود على الصرف التي تم تحديدها في عام 2012. ففي عام 2012، حدد الصندوق خمسة قيود إضافية على الصرف وممارسة واحدة لتعدد أسعار الصرف. وفي عام 2013، تم إلغاء أربعة من هذه القيود الخمسة نظرا لأن التعاميم ذات الصلة أصبحت لاغية. وهذه التدابير كانت كالتالي: (1) شرط تقديم مخالصة ضريبية تفيد بسداد كافة الضرائب (حتى تلك التي لا تتعلق بالمعاملة) قبل السماح بشراء النقد الأجنبي لأداء المدفوعات والتحويلات المتعلقة ببعض المعاملات الدولية الجارية عن طريق المزاد؛ و(2) قيد عدم السماح للشركات بشراء النقد الأجنبي عن طريق المزاد إلا لأغراض معاملات الاستيراد؛ و(3) حد أقصى للنقد الأجنبي المتاح لشركات التحويل المالي ومكاتب الصرافة عن طريق المزاد قيمته 75 ألف دولار أمريكي في الأسبوع؛ و(4) حد أقصى للنقد الأجنبي المتاح للمصارف عن طريق المزاد قيمته 4 مليون دولار أمريكي في الأسبوع. وفي عام 2015، تم أيضا إلغاء آخر قيد على الصرف سبق تحديده في عام 2012، والناشئ عن الحد الأقصى لشراء النقد الأجنبي المتاح للأفراد. وقد نشأ هذا القيد على الصرف أصلا من فرض حد أقصى على الأفراد لشراء النقد الأجنبي قدره 5000 دولار، بموجب التعميم رقم 19 بتاريخ 1 أكتوبر 2012. ويفيد البنك المركزي العراقي بأن هذا الحد أصبح الآن إرشاديا فقط، نظرا لإلغاء التعاميم السابقة، وعليه فإن هذا الإجراء لم يعد منشئا لقيد على الصرف. غير أنه لم يتم إبلاغ المصارف بهذا الأمر إلا برسالة إلكترونية غير رسمية فقط. وعليه، فإن هذا الإجراء لم يعد منشئا لقيد على الصرف نظرا لأن الحد الأقصى أصبح إرشاديا فحسب.²

وحددت بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 قيودا جديدا على الصرف ينشأ عن الحدود القصوى الأسبوعية المفروضة على مشتريات المؤسسات المالية من النقد من البنك المركزي العراقي.³ وتم مؤخرا زيادة هذه الحدود القصوى إلى 300 ألف دولار أسبوعيا للمصارف التي لا يقل رأسمالها عن 250 مليار دينار عراقي، و150 ألف دولار أسبوعيا لشركات تحويل الأموال، و50 ألف دولار أسبوعيا لمكاتب الصرافة. وقد فُرضت أساسا حدود قصوى مماثلة على إتاحة النقد الأجنبي في مزادات البنك المركزي

² شرط الإيداع المسبق لشراء النقد الأجنبي، والذي تم تحديده في الأصل في عام 2014، لم يعد يؤدي إلى نشوء قيد على الصرف نظرا لأن السلطات تؤكد أن الغرض منه هو تقييم حُسن النية في معاملات الصرف في غضون الحد الأقصى "الطبيعي" الآن والبالغ 5 أيام. وقد فُرض هذا الإجراء في الأصل بموجب التعميم رقم 24/2 (25 يناير 2014)؛ ومع ذلك، فإن غالبية أحكام هذا التعميم أصبحت لاغية بموجب التعميم رقم 26/3/9 بتاريخ فبراير 2015. ولا يزال شرط الإيداع المسبق ساريا بموجب الفقرتين "ب" (المبيعات البرقية) و"ح" (المبيعات النقدية) من تعميم فبراير 2015. وكان الشرط الأصلي هو أن البنوك الراغبة في شراء النقد الأجنبي يجب أن تودع لدى البنك المركزي العراقي بالدينار العراقي ما يعادل المبلغ المطلوب شراؤه قبل تاريخ الشراء الفعلي بأسبوع. وتم تغيير الفترة في وقت لاحق إلى 15 يوما بموجب تعميم فبراير 2015، ثم إلى 10 أيام في 25 مايو 2015 بموجب تعليمات شفوية من البنك المركزي العراقي، وإلى خمسة أيام في يونيو 2015.

³ ناقشت البعثة كذلك قيودا آخر على الصرف نشأ عن اشتراط قيام المستوردين بسداد جزء من الرسوم الجمركية وضريبة الدخل المستحقة على وارداتهم عند شراء النقد الأجنبي اللازم لهذه الواردات. وقد ألغي هذا الشرط في يونيو 2015، ومن ثم ألغي القيد على الصرف أيضا.

العراقي للمصارف، وشركات تحويل الأموال، ومكاتب الصرافة بدءاً من عام 2010، وتبين أنها منشئة لقيود على الصرف. وقد ألغيت هذه التدابير في وقت لاحق، ومن ثم أُلغيت أيضاً القيود على الصرف.

حدد الصندوق ممارسة تعدد أسعار الصرف في الأصل في عام 2012، ولا تزال هذه الممارسة قائمة على الرغم من تطور وتغير مختلف التدابير التي تحد من توافر النقد الأجنبي. وتتسأ هذه الممارسة عن التدابير الرسمية التي تهدف إلى الحد من شراء النقد الأجنبي، مع عدم وجود آلية تضمن عدم انحراف سعر الصرف في المزاد الرسمي عن السعر السوقي بأكثر من 2%. وجدير بالذكر أن متوسط الفرق بين السعر الرسمي والسعر السوقي بلغ حوالي 10% في مايو 2015.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك قيد واحد على الصرف لا يزال قائماً لأسباب أمنية ويتعين إخطار صندوق النقد الدولي به وفقاً للقرار 144-(51/52).

مشاورات المادة الرابعة

تُعقد مشاورات المادة الرابعة مع العراق على أساس الدورة الزمنية الاعتيادية التي تبلغ مدتها 12 شهراً. وقد اختتمت آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة في 13 مايو 2013. وقد نُشر تقرير الخبراء (التقرير القطري رقم 13/217) في 19 يوليو 2013، ويمكن الاطلاع عليه في العنوان التالي على شبكة الإنترنت:

<http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=40802.0>

العراق: المساعدة الفنية في الآونة الأخيرة، 2005-2015

الإدارة	التاريخ	الغرض
إدارة شؤون المالية العامة	فبراير 2005	الإدارة المالية العامة (بعثة مشتركة من إدارة شؤون المالية العامة والبنك الدولي)
إدارة شؤون المالية العامة	إبريل 2005	إصلاح نظام تبويب الموازنة
إدارة شؤون المالية العامة	نوفمبر 2006	نظام معلومات الإدارة المالية
إدارة شؤون المالية العامة	ديسمبر 2006	إدارة قطاع النفط والفيدرالية المالية
إدارة شؤون المالية العامة	مايو 2007	حلقة تطبيقية حول السياسة الضريبية
إدارة شؤون المالية العامة	مارس 2008	الإدارة المالية العامة
إدارة شؤون المالية العامة	أغسطس 2008	قطاع النفط—التسعير والتدفقات المالية
إدارة شؤون المالية العامة	مارس 2008	قطاع النفط—الضرائب
إدارة شؤون المالية العامة	أكتوبر 2009	الإدارة المالية العامة
إدارة شؤون المالية العامة	مايو 2010	الإدارة المالية العامة
إدارة شؤون المالية العامة	مارس 2012	الإدارة المالية العامة
إدارة شؤون المالية العامة	مايو 2012	الإدارة المالية العامة
إدارة شؤون المالية العامة	ديسمبر 2012	الإدارة المالية العامة
إدارة الشؤون القانونية	أغسطس 2008	حلقة تطبيقية حول زيادة الوعي بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
إدارة الشؤون القانونية	أكتوبر 2008	قبول التزامات المادة الثامنة
إدارة الشؤون القانونية	فبراير 2009	حلقة تطبيقية لمسؤولي وحدة المعلومات المالية والعدالة الجنائية حول تدابير مكافحة

العراق: المساعدة الفنية في الآونة الأخيرة، 2005-2015

الإدارة	التاريخ	الغرض
إدارة الشؤون القانونية	إبريل 2010	غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرحلة الأولى من البرنامج التدريبي ثلاثي المراحل حول تعزيز قدرات واستمرارية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
إدارة الشؤون القانونية	يوليو 2010	المرحلة الثانية من البرنامج التدريبي ثلاثي المراحل حول تعزيز قدرات واستمرارية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
إدارة الشؤون القانونية	أكتوبر 2012	قبول التزامات المادة الثامنة وتقييم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مارس 2007	إعادة هيكلة البنوك
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مارس 2007	الرقابة المصرفية
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	سبتمبر 2007	إعادة هيكلة البنوك
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مارس 2008	التبؤ بالسيولة وإدارتها
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	إبريل 2008	حلقة تطبيقية حول إعادة هيكلة البنوك
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	يوليو 2008	إدارة الاحتياطات
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	أغسطس 2008	حلقة تطبيقية حول إعادة هيكلة البنوك
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	أكتوبر 2008	قبول التزامات المادة الثامنة
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	ديسمبر 2008	إدارة الاحتياطات
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	يناير 2009	حلقة تطبيقية حول الرقابة المصرفية
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مارس 2009	حلقة تطبيقية حول الرقابة المصرفية
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	يوليو 2009	قمة تنسيق المساعدة الفنية
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	نوفمبر 2009	إدارة الاحتياطات
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	نوفمبر 2009	حلقة تطبيقية حول الرقابة المصرفية - استمارات الإبلاغ
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	إبريل 2010	حلقة تطبيقية حول الصيرفة الإسلامية
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	أغسطس 2010	إدارة الاحتياطات
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	أغسطس 2010	المساعدة عن بُعد حول إدارة السيولة وتطوير سوق الخزانة
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	ديسمبر 2010	الأوراق المالية الحكومية/ العمليات النقدية
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	يناير 2011	الأوراق المالية الحكومية/ العمليات النقدية
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	يناير 2011	تدريب حول اللوائح الجديدة والتقارير المالية (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	يناير 2011	تدريب على الرقابة المكتبية وإعداد التقارير (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	إبريل 2011	حلقة تطبيقية حول إدارة المخاطر (اختبارات القدرة على تحمل الضغوط)
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مايو 2011	إعادة هيكلة البنوك
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مايو 2011	إدارة الاحتياطات

العراق: المساعدة الفنية في الآونة الأخيرة، 2005-2015 (تتمة)

الإدارة	التاريخ	الغرض
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	يوليو 2011	إدارة الاحتياطات
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	سبتمبر 2011	حلقة تطبيقية حول إدارة الاحتياطات
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مارس 2012	إعادة هيكلة البنوك
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	أكتوبر 2012	قبول التزامات المادة الثامنة
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مارس 2014	تقييم الاحتياجات المصرفية (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	إبريل 2014	إدارة احتياطات البنك المركزي
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مايو 2015	إدارة الأصول
إدارة الإحصاءات	يناير 2006	إحصاءات ميزان المدفوعات
إدارة الإحصاءات	مارس 2006	الإحصاءات النقدية والمالية
إدارة الإحصاءات	نوفمبر 2006	إحصاءات ميزان المدفوعات
إدارة الإحصاءات	يناير 2007	الإحصاءات النقدية والمالية
إدارة الإحصاءات	يناير 2007	إحصاءات أسعار المستهلكين
إدارة الإحصاءات	إبريل 2007	الإحصاءات النقدية والمالية
إدارة الإحصاءات	فبراير 2007	إحصاءات الحسابات القومية
إدارة الإحصاءات	نوفمبر 2007	إحصاءات أسعار المستهلكين
إدارة الإحصاءات	فبراير 2008	إحصاءات القطاع الخارجي
إدارة الإحصاءات	فبراير 2008	إحصاءات الحسابات القومية
إدارة الإحصاءات	يناير 2009	إحصاءات القطاع الخارجي
إدارة الإحصاءات	نوفمبر 2009	إحصاءات الحسابات القومية
إدارة الإحصاءات	إبريل 2010	إحصاءات القطاع الخارجي
إدارة الإحصاءات	يوليو 2010	الإحصاءات النقدية والمالية
إدارة الإحصاءات	فبراير 2012	إحصاءات القطاع الخارجي
إدارة الإحصاءات	مارس 2012	إحصاءات الحسابات القومية
إدارة الإحصاءات	مايو 2012	الإحصاءات النقدية والمالية
إدارة الإحصاءات	إبريل 2013	إحصاءات الحسابات القومية
إدارة الإحصاءات	ديسمبر 2013	إحصاءات ميزان المدفوعات
إدارة الإحصاءات	ديسمبر 2014	إحصاءات ميزان المدفوعات (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)
إدارة الإحصاءات	مارس 2015	إحصاءات مالية الحكومة (مبادرة عريسات)
إدارة الإحصاءات	مايو 2015	إحصاءات مالية الحكومة
معهد صندوق النقد الدولي	فبراير 2006	برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي
معهد صندوق النقد الدولي	فبراير 2007	قضايا القطاع الخارجي
معهد صندوق النقد الدولي	مارس 2008	برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي
معهد صندوق النقد الدولي	يناير 2009	برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي
معهد صندوق النقد الدولي	يناير 2010	برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي

العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(حسب الوضع في 30 يونيو 2015)

العنوان	المنتجات	التوقيت المبدئي والفعلي للبعثات	التاريخ المتوقع والفعلي لتقديم المنتج
أ- المعلومات المشتركة بشأن برامج العمل ذات الصلة			
برنامج عمل البنك الدولي في الاثني عشرة شهرا القادمة ¹	التحليل والمشورة في مجال السياسات الاقتصادية البنك الدولي: - التشخيص المنهجي القطري - مراجعة الإنفاق العام، والأجور، والدعم في العراق - تحليل تشخيصي للنمو (حكومة إقليم كردستان - الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة)	سبتمبر 2015 يوليو 2015 نوفمبر 2014	يوليو 2016 يونيو 2016 يونيو 2016
	المساعدة الفنية البنك الدولي: - الإدارة المالية العامة - الحماية الاجتماعية - مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية - إصلاح المعاشات التقاعدية - إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال - المساعدة الفنية بشأن أوضاع الفقر - (بغداد - الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة) سلسلة قيمة الغاز في العراق - (حكومة إقليم كردستان - الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة) إصلاح نظام المشتريات - (حكومة إقليم كردستان - الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة) شبكات الأمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد - (حكومة إقليم كردستان - الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة) الدعم المقدم إلى مجلس الشورى	يوليو 2015 يوليو 2015 مارس 2015 يوليو 2015 يوليو 2015 إبريل 2015 يوليو 2015 نوفمبر 2013 نوفمبر 2013 نوفمبر 2013	يونيو 2016 يونيو 2016 ديسمبر 2015 يونيو 2016 يونيو 2017 يونيو 2016 فبراير 2017 يونيو 2016 يناير 2016 يناير 2016

¹ لا يشمل استثمارات البنية التحتية.

جاري		<p>مؤسسة التمويل الدولية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية - تعزيز البنية التحتية المالية - تحسين نظامي الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر في البنوك - توفير التدريب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج "Business Edge"، وخاصة المشاريع التي تملكها النساء 	
مايو 2014	سبتمبر 2013 مارس 2014	<p>التحليل والمشورة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية</p> <ul style="list-style-type: none"> - زيارة الخبراء - مشاورات المادة الرابعة - مشورة مستمرة في مجال السياسات 	برنامج عمل الصندوق في الاثني عشرة شهرا القادمة
مايو 2013	إبريل 2013 مايو 2013 ربيع 2013 على أساس مستمر على أساس مستمر	<p>المساعدة الفنية</p> <ul style="list-style-type: none"> - القدرات الإحصائية: الحسابات القومية - الإدارة المالية العامة - القدرات الإحصائية: الرقم القياسي لأسعار المستهلك - إدارة الاحتياطيات - القواعد التنظيمية الجديدة للصراف الأجنبي - مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 	
ب- طلبات تقديم المعلومات بشأن برنامج العمل			
	على أساس مستمر	<ul style="list-style-type: none"> - تبادل البيانات الاقتصادية الكلية والمالية بانتظام - الدعم اللوجستي للبعثات الموفدة إلى العراق 	طلبات الصندوق إلى البنك الدولي
	على أساس مستمر	<ul style="list-style-type: none"> - تبادل البيانات المالية العامة بانتظام - التنسيق بشأن التدريب في مجال السياسات والإدارة الاقتصادية الكلية - تبادل البيانات الاقتصادية الكلية والمالية بانتظام، بما في ذلك أي قيود على معاملات الصراف الأجنبي - بيانات تختص بها قطاعات معينة - تبادل نتائج المشاورات 	طلبات البنك الدولي إلى الصندوق
ج- الاتفاق على المنتجات والبعثات المشتركة			
		لا ينطبق	المنتجات المشتركة في الاثني عشرة شهرا القادمة

قضايا إحصائية

(حسب الوضع في 30 يونيو 2015)

أولاً- تقييم مدى كفاية البيانات لأعمال الرقابة

عام

ثمة أوجه قصور خطيرة في البيانات التي تُقدّم إلى الصندوق من شأنها إعاقة الرقابة بدرجة كبيرة. فإحصاءات الاقتصاد الكلي تعاني من سنوات من الإهمال، وقد أدت الاضطرابات الأخيرة تفاقم الوضع. وبينما ظل الجهاز المركزي للإحصاء قائماً، فإنه يفتقر إلى الخبرات الفنية والموارد الكافية لتوفير متطلبات النظام الإحصائي الحديث. وبينما يتمتع البنك المركزي العراقي بقدرات إحصائية أفضل قليلاً، فإن المسائل المتعلقة بتبادل البيانات بين الهيئات المختلفة وبتوزيع مسؤوليات جمع البيانات تعيق التقدم على صعيد إحصاءات القطاع الخارجي.

ومنذ عام 2003، قدمت إدارة الإحصاءات بالصندوق مساعدة فنية كبيرة في جميع مجموعات البيانات الرئيسية، بما في ذلك ما يتعلق بمعايير نشر البيانات.

الحسابات القومية

يتولى الجهاز المركزي للإحصاء إعداد بيانات الحسابات القومية السنوية وربع السنوية على أساس الأسعار الجارية والثابتة (2007). ويمكن الاطلاع على بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوية حسب النشاط على الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء للسنوات 2003-2013، وبيانات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية حتى الربع الثالث من عام 2014.

وتُعد الحسابات القومية وفق نظام الحسابات القومية لعام 1968، غير أن الجهاز المركزي للإحصاء يتحرك حالياً نحو تنفيذ مفاهيم نظام الحسابات القومية لعام 1993 بمساعدة فنية من إدارة الإحصاءات في الصندوق. لكن الحسابات القومية التي يتم إعدادها تتقصها الجودة نتيجة نقص البيانات المصدرية الشاملة لتقدير القيمة المضافة حسب النشاط وفئات الإنفاق في إجمالي الناتج المحلي. وقد أُجري مسح ميزانية الأسرة في عام 2007 وتم إدراج النتائج. ولا يزال الجهاز المركزي للإحصاء يُدرج بيانات المساهمات من حكومة إقليم كردستان في إجمالي الناتج المحلي حسب النشاط الاقتصادي كنسب مئوية في كل نشاط استناداً لنتائج التقديرات السابقة يرجع تاريخها إلى عام 1990. ولا يتم إدراج الأنشطة الأخرى التي بدأت في إقليم كردستان بعد عام 1990. وهناك بيانات محدودة تتعلق بالأسعار والأحجام يمكن استخدامها لاشتقاق مقاييس إجمالي الناتج المحلي القائمة على الحجم. وقد تم تحديث سنة الأساس مؤخراً إلى 2007.

وهناك نقص في المؤشرات ربع السنوية والشهرية للنشاط الاقتصادي ولا توجد بيانات حديثة للخدمات. وتستند تقديرات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية إلى عدد محدود من المؤشرات—ناتج النفط الخام، والكهرباء، وإيجار المساكن، والإنفاق الحكومي.

إحصاءات الأسعار

استناداً إلى مسح ميزانية الأسرة لعام 2007، يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بإعداد ونشر تقرير شهري للأرقام القياسية لأسعار المستهلك في عموم العراق (بما في ذلك إقليم كردستان) ولكل محافظة على حدة. ومع ذلك، فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك لا يغطي سوى المناطق الحضرية في جميع المحافظات، والموارد لا تكفي لتوسيع نطاق التغطية. وبدءاً من يونيو 2014، فإن البيانات الرسمية المعنية بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك لا تشمل المحافظات الأربعة المتأثرة بالصراع. كذلك يتم إعداد ونشر تقرير ربع سنوي للأرقام القياسية لأسعار المنتجين في غضون شهرين من ربع السنة المرجعي. ويستند الرقم القياسي إلى عام 2007 كسنة الأساس وهو ما يلزم تحديثه، وثمة حاجة إلى بناء القدرات لإدخال تحسينات على المنهجية.

إحصاءات مالية الحكومة

رغم صعوبة الوضع الأمني الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على إعداد البيانات وتحليلها، فقد كان توفير بيانات المالية العامة لأغراض مراقبة البرامج مُرضياً. وهناك حالات تأخر في تقديم البيانات تحدث على فترات متباعدة، ولا تزال تغطية إقليم كردستان ضئيلة. غير أن السلطات تعكف حالياً على اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة هذه العيوب.

وفي مارس 2015، قامت بعثة من إدارة الإحصاءات في الصندوق— وَاكَيْتْ بَعْتَةُ مَشَاوَرَاتِ الْمَادَةِ الرَّابِعَةِ— بمناقشة خطة عمل تهدف إلى تحسين معدل تواتر ودرجة حداثة إبلاغ بيانات المالية العامة ووضع خطة لنقل البيانات لتحسين الإحصاءات المالية العامة استناداً إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014. وقد استأنف العراق إبلاغ بيانات إحصاءات مالية الحكومة لنشرها في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة (GFSY). ولا يتجاوز ما تنشره الحكومة حالياً عن إحصاءات المالية العامة ذلك الموجز عن تقديرات ونتائج موازنة الحكومة المركزية.

الإحصاءات النقدية والمالية

تحقق تقدم ملحوظ نحو تطوير العناصر والهيكل اللازم لإعداد بيانات مسح شركات الإيداع، ولكن ضعف قدرات الموظفين، ولا سيما على مستوى المصارف التجارية، لا يزال يعيق التقدم نحو تحسين جودة هذه البيانات ودرجة حداثتها. وبينما يستخدم معظم المصارف، بما في ذلك المصارف المملوكة للدولة، استمارات جديدة للإبلاغ، أُعدت على أساس دليل الإحصاءات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي، فلا يزال بعضها يعاني من مشكلات متعلقة بإبلاغ البيانات (على سبيل المثال، بيانات ناقصة، وأخطاء في الإبلاغ، وتأخر الإبلاغ). لذلك، فإن استمارات الإبلاغ القديمة لا تزال تُستخدم لإعداد بيانات شركات الإيداع الأخرى. ولا تغطي الإحصاءات النقدية المنطقة الشمالية (كردستان) بسبب مشكلات متعلقة بجمع البيانات من تلك المنطقة. ونتيجة لذلك، فإن البنك المركزي العراقي يقوم بإبلاغ البيانات لنشرها في تقرير "الإحصاءات المالية الدولية" بفارق زمني أكثر من ثلاثة أشهر كما أن أحدث البيانات المبلغة بشأن شركات الإيداع الأخرى موصوفة بأنها "أولية"، الأمر الذي يشير إلى وجود مشكلات في عملية جمع وإعداد البيانات.

الرقابة على القطاع المالي

لم يقم العراق حتى الآن بإعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية على النحو المبين في المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية. وفي أعقاب المناقشات التي أجريت مع صندوق النقد الدولي (إدارة الإحصاءات) خلال اجتماعات الربيع لعام 2015 في واشنطن العاصمة، طلب البنك المركزي العراقي مساعدة فنية في إعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية. وسوف تقرر إدارة الإحصاءات المهام والمواعيد والموقع البديل لإيفاد بعثة مساعدة فنية فور تلقي المعلومات الكافية، بما في ذلك البيانات المصدرية للمصارف التجارية من البنك المركزي العراقي.

إحصاءات القطاع الخارجي**إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي**

تتوافر إحصاءات ميزان المدفوعات للصندوق عن الفترة 2005-2013 بصيغة الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي. كذلك يعد البنك المركزي العراقي وينشر بياناً سنوياً عن وضع الاستثمار الدولي. وقد تحسنت جودة المعلومات قليل في السنوات الأخيرة ولكن درجة حداثة البيانات لا تزال تمثل شاغلاً رئيسياً. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال مستوى عرض البيانات محدوداً بسبب مشكلات التغطية وبعض حالات الانحراف عن المنهجيات المقبولة دولياً. ولا تزال المسائل المتعلقة بتسجيل بيانات الدين الخارجي بالكامل تؤثر على نطاق تغطية إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ودرجة حداثتها. ويتم إعداد بيانات الاحتياطيات الدولية على نحو يتفق مع المنهجيات الدولية، وتُنشر في تقرير الإحصاءات المالية الدولية منذ أواخر عام 2006.

ولا تزال هناك معوقات تعترض جودة البيانات نتيجة عدم قيام المؤسسات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص بتقديم البيانات إلى البنك المركزي العراقي، وهو ما يتضح من تزايد حالات الخطأ والسهو ذات الإشارة السالبة المستمرة. وتتمثل ندرة البيانات بصفة خاصة في مجالي التجارة الخارجية في السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر. وللمساعدة في معالجة هذه المسائل وغيرها، اقترحت البعثة التي أوفدت في فبراير 2012 العديد من التوصيات، بما في ذلك تحسين التعاون بين الهيئات بشأن إحصاءات الاستثمار المباشر.

إحصاءات التجارة الخارجية

ثمة مشكلات خطيرة في بيانات التجارة الخارجية تتعلق بمستوى الدقة، كما أنها منخفضة الجودة. ورغم توافر استمارة جمركية جديدة للواردات فإنها لا تستخدم حالياً على الحدود الجمركية بسبب الوضع الأمني ونقص موارد الهيئة العامة للجمارك على المنافذ الحدودية.

وتفرض مصادر البيانات قيوداً على تغطية واردات القطاع الخاص، فلا يتم رصد إلا السلع التي تسدد قيمتها عن طريق النظام المصرفي العراقي. ومن ثم فإن السلع المستوردة في إطار ترتيبات دفع خارجية (مثل الواردات لصالح مشروعات الاستثمار المباشر) لا تقيد في ميزان المدفوعات. وتُستبعد المنطقة الشمالية في البلاد (كردستان) من نطاق تغطية إحصاءات التجارة الخارجية، ولا توجد تقديرات لبيانات التهريب.

وتتاح بيانات الصادرات من قطاع النفط عن طريق قسم إحصاءات ميزان المدفوعات في البنك المركزي العراقي. أما بيانات الصادرات غير النفطية، التي تبلغ ما يعادل 3-5% من مجموع الصادرات فيجري إعدادها على أساس المعلومات الواردة في استمارة التصدير الجمركية. وتبلغ بيانات الصادرات غير النفطية إلى البنك المركزي العراقي على أساس شهري لأغراض مضاهاة البيانات.

ثانياً - معايير وجودة البيانات

لا يتوافر تقرير مراعاة المعايير والمواثيق في البيانات.

العراق من البلدان المشاركة في النظام العام لنشر البيانات. ومع ذلك، فإن غالبية بياناته الوصفية، باستثناء تلك المتعلقة بالقطاع الحقيقي والبيانات الوصفية الاجتماعية - الديموغرافية، لم يتم تحديثها منذ أكتوبر 2002. وبناء على طلب السلطات، أجرت إدارة الإحصاءات بالصندوق تقييماً للمعيار الخاص لنشر البيانات، وقدمت خطة عمل مقترحة يمكن أن تؤدي إلى الاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات.

الملحق 1- جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأعمال الرقابة

(حسب الوضع في يونيو 2015)

بنود التذكير/7		معدل تواتر النشر/7	معدل تواتر الإبلاغ/7	معدل تواتر البيانات/7	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة (يوم/شهر/سنة لكافة التواريخ في الجدول)	
جودة البيانات - الدقة والموثوقية	جودة البيانات - السلامة المنهجية/8						
		يومي	يومي	يومي	2015/6/24	2014/6/24	أسعار الصرف
		شهري، بفارق زمني 6-4 أسابيع	شهري	شهري	2015/4	2014/4/23	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية/1
		شهري، بفارق زمني 6-4 أسابيع	شهري	شهري	2015/4	2014/12/31	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
		شهري، بفارق زمني 6-4 أسابيع	شهري	شهري	2015/4	2014/12/31	النقود بمفهومها الواسع
		شهري، بفارق زمني 6-4 أسابيع	شهري	شهري	2015/4	2014/12/31	الميزانية العمومية للبنك المركزي
		ربع سنوي، بفارق زمني 6-4 أسابيع	شهري	شهري	2015/4/1	2014/12/31	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
		شهري، بفارق زمني 6-4 أسابيع	شهري	شهري	2015/4	2014/4/23	أسعار الفائدة/2
		شهري، بفارق زمني 3 أسابيع	شهري	شهري	2015/5/29	2014/4/30	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
		لا ينطبق	شهري	شهري	2015/5/26	2015/03	إيرادات ونفقات ورصيد التمويل وعناصره/3 - الحكومة العامة/4
		لا ينطبق	شهري	شهري	2015/5/26	2015/03	إيرادات ونفقات ورصيد التمويل وعناصره/3 - الحكومة المركزية

الملحق 1 - جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأعمال الرقابة (تتمة)
(حسب الوضع في يونيو 2015)

بنود التذكرة/7		معدل تواتر النشر	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر البيانات	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة (يوم/شهر/سنة لكافة التواريخ في الجدول)	
جودة البيانات - الدقة والموثوقية	جودة البيانات - السلامة المنهجية/8						
		لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	2015/6/1	2014/12	أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية/5
		ربع سنوي بفارق زمني 9 شهور	ربع سنوي	ربع سنوي	2015/6/1	2014/12	رصيد الحساب الجاري الخارجي
		ربع سنوي بفارق زمني 9 شهور	ربع سنوي	ربع سنوي	2015/6/1	2014/12	صادرات وواردات السلع والخدمات
		ربع سنوي بفارق زمني 3 شهور	ربع سنوي	ربع سنوي	2014/5	2014/3	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
		لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	2015/6/1	2014/12	إجمالي الدين الخارجي
		ربع سنوي بفارق زمني 3 شهور	ربع سنوي	ربع سنوي	2015/1/6	2014/12	وضع الاستثمار الدولي/6

- 1/ ينبغي أن تُحدد بشكل منفصل أي أصول احتياطية مرهونة أو محملة بالتزامات. كذلك يتعين أن تشمل البيانات الخصوم قصيرة الأجل المرتبطة بعملة أجنبية ولكن يتم تسويتها بوسائل أخرى بالإضافة إلى القيم الافتراضية للمشتقات المالية لسداد والحصول على العملة الأجنبية، بما في ذلك تلك المرتبطة بعملة أجنبية ولكن يتم تسويتها بوسائل أخرى.
- 2/ أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أذون الخزانة والسندات الإذنية والسندات.
- 3/ التمويل الخارجي، ومن البنوك المحلية، والتمويل من المؤسسات غير المصرفية المحلية.
- 4/ تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق المدرجة في الموازنة، والصناديق خارج الموازنة، وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات والحكومات المحلية.
- 5/ بما في ذلك هيكل العملات وأجال الاستحقاق.
- 6/ يشمل إجمالي مراكز الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين.
- 7/ ينبغي أن تُدرج هذه الأعمدة فقط بالنسبة للبلدان التي نُشر عنها تقرير مراعاة المعايير والمواثيق عن البيانات (أو تحديث موضوعي له).
- 8/ لم يتم إعداد تقرير مراعاة المعايير والمواثيق لبيانات العراق أو أي تحديث موضوعي له.

تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 وطلب الشراء بموجب أداة التمويل السريع— معلومات تكميلية وخطاب نوايا تكميلي

24 يوليو 2015

من إعداد

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

اعتمده

عاصم حسين

وتالين كورنشليان

1- طلبت السلطات زيادة التمويل بموجب "أداة التمويل السريع" وذلك تمشيا مع التغيير الأخير في سياسة صندوق النقد الدولي. وفي خطاب النوايا التكميلي المرفق، تطلب السلطات إجراء عملية شراء بما يعادل 75% من حصة العراق في الصندوق (891.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، 1.242 مليار دولار) بموجب أداة التمويل السريع، على أن تُوجّه إلى الموازنة (راجع القرار المعدل المرفق). وتأتي زيادة الاستفادة من موارد الصندوق بالمقارنة مع طلب شراء ما يعادل 50% من حصة العراق (594.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، 828.9 مليون دولار) بموجب خطاب النوايا المؤرخ في 9 يوليو 2015 لتواكب زيادة حدود الاستفادة من موارد "أداة التمويل السريع" التي اعتمدها المجلس التنفيذي مؤخرا في سياق جهود الصندوق لتعزيز شبكات الأمان المالي في البلدان النامية.

2- ومن شأن زيادة الاستفادة من موارد "أداة التمويل السريع" أن يعزز الدعم المالي المُقدّم من الصندوق للعراق، ولكنه لن يسد أيا من الفجوتين في ميزان المدفوعات أو في الموازنة العامة. ويتضمن الإطار الاقتصادي الكلي المعدل (راجع الجداول المرفقة) تمويلا إضافيا من الصندوق بنحو 413 مليون دولار (0.2% من إجمالي الناتج المحلي) مقارنة بتقرير الخبراء.

الإجراءات المسبقة

3- اكتمل الإجراء المسبق المعني بتوقيع مذكرات تفاهم بين المصارف المملوكة للدولة، والبنك المركزي العراقي، ووزارة المالية. فقد تم توقيع مذكرات التفاهم بين المصارف المملوكة للدولة ووزارة المالية، وتلك بين المصارف المملوكة للدولة والبنك المركزي العراقي (إجراء مسبق، راجع خطاب النوايا، الجدول 1).

4- ولن يتم تنفيذ الإجراء المسبق المعني باعتماد مجلس الوزراء الجدول الجديد لتعريف الكهرباء قبل اجتماع المجلس التنفيذي. فقد أبلغت السلطات العراقية الخبراء بأن مجلس الوزراء لن يتمكن من إعداد والتنفيذ الكامل للزيادة في التعريف في المستقبل المنظور نظرا للعبء المتزايد على كاهل السلطات للتغلب على الصعوبات السياسية والاجتماعية في إطار الانتكاسات الأخيرة في الصراع مع تنظيم "داعش". وكان ومن المتوقع أن يحقق هذا الإصلاح الجديد في تعريف الكهرباء نحو 2.4% من وفورات المالية العامة على أساس سنوي أو 1.2% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2015. وفي سيناريو أسوأ الاحتمالات الذي لا يتضمن تنفيذ إصلاح التعريف هذا العام، فإن العجز الحكومي سوف يصل إلى 18.4% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 17.2% من إجمالي الناتج المحلي في إطار السيناريو الأساسي الوارد في تقرير الخبراء، كما أن الفجوة التمويلية غير المحددة سوف تصل إلى 7.5% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 6.3% من إجمالي الناتج المحلي في إطار السيناريو الأساسي (المعدل ليعكس شراء ما يعادل 75% من حصة العراق في الصندوق). وفي هذا السيناريو، سوف يصل الدين العام في نهاية عام 2015 إلى 70% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 68.5% من إجمالي الناتج المحلي في السيناريو الأساسي، وذلك بسبب زيادة الاحتياجات التمويلية. ويتوقع الخبراء أن يتم تنفيذ الإصلاح أو اتخاذ تدابير تعويضية. وعليه، فإن التوقعات لعام 2016 وفي الأجل المتوسط لا تتأثر سوى بدرجة طفيفة.

5- ولا تزال السلطات ملتزمة بتنفيذ إصلاح التعريف في أقرب وقت ممكن (راجع خطاب النوايا التكميلي المرفق). فالسلطات ترى أن تطبيق الجدول الجديد لتعريف الكهرباء ضروري لتحقيق وفورات في المالية العامة وتسريع وتيرة إصلاح قطاع الطاقة، وتعترم المضي قدما بزيادة التعريف في أقرب وقت ممكن، وهو ما قد يتم بعد فصل الصيف عندما ينخفض الطلب المرتفع على الكهرباء والذي يتسبب في تكرار انقطاعات التيار. غير أن هذا التأخر يؤكد الاحتمال الكبير بعدم اعتماد زيادة التعريف في عام 2015، وفي هذه الحالة تلتزم السلطات بإيجاد تدابير تعويضية على مستوى المالية العامة. وفي هذا الصدد، وافق مجلس الوزراء هذا الأسبوع على خفض قدره 40-50% في رواتب المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، بدءا من رئيس مجلس الوزراء حتى مديري الإدارات، وفي رواتب أعضاء مجلس النواب. ولا يُتَوَقَّع أن يحقق هذا الإجراء وفورات كبيرة ولكن قيمته الرمزية عالية.

القطاع الخارجي

6- أبلغ البنك المركزي العراقي الخبراء بأن الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي بلغت 65.5 مليار دولار في نهاية يونيو 2015. ويتمشى هذا التحديث مع توقعات الخبراء بأنها ستصل إلى 50.4 مليار دولار في نهاية عام 2015 (مع مراعاة زيادة التمويل المُقَدَّم من الصندوق).

7- وأصبح سوق الصرف الأجنبي أكثر استقرارا، حيث ظل فرق سعر الصرف مع السوق الموازية ثابتا عند 4% تقريبا اعتبارا من 21 يوليو.

تقييم خبراء الصندوق

8- يدعم الخبراء طلب السلطات شراء ما يعادل 75% من حصة العراق في الصندوق بموجب "أداة التمويل السريع". ومن شأن زيادة التمويل المُقدّم من الصندوق أن يساهم على نحو أفضل في معالجة المشكلة الحالية والملحة في ميزان المدفوعات، مما يساعد على تقليص الفجوة الناجمة عن التمويل المحلي والخارجي غير المحدد. وزيادة الاستفادة من موارد الصندوق لا تغير كثيرا في تقييم الخبراء لقدرة العراق على السداد للصندوق.

9- ويحث الخبراء السلطات على الإسراع في تنفيذ الإصلاح المتفق عليه في تعريفه الكهرباء (أو ما يعادله من تدابير طارئة) نظرا للفجوة التمويلية الكبيرة. فالتأخر في زيادة تعريفه الكهرباء يُفاقم عجز المالية العامة والفجوة التمويلية، وبالتالي يزيد من الحاجة إلى تصحيح أكبر في أوضاع المالية العامة في 2015-2016. ومع ذلك فقد تبين أن إصلاح التعريفه أصعب مما كان متوقعا - رغم ما له من أهمية بالغة للاقتصاد الكلي بالنظر إلى اتساع الفجوة التمويلية المتبقية وانخفاض المستوى الحالي للتعريفه في العراق مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة. وفي نهاية المطاف، فإن تأخير إجراء هذا الإصلاح يرجع إلى ضعف قدرة السلطات في مجال السياسات أكثر مما كان متوقعا، الأمر الذي تقاوم نتيجة تركيز الحكومة على الصراع مع تنظيم "داعش" وتأزم الوضع الاجتماعي والسياسي. وفي ظل مسألة القدرات هذه، ووفقا للمبادئ التوجيهية للشرطية الصادرة عن الصندوق، يُوصي الخبراء بألا يكون إصلاح تعريفه الكهرباء إجراء مسبقا للشراء بموجب "أداة التمويل السريع"، مما يمنح السلطات مزيدا من الوقت لتنفيذه.

الجدول 1- العراق: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2012-2020

(الحصة: 1188.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة / 0.5 من المجموع)

(السكان: 33.4 مليون نسمة؛ 2013)

(معدل الفقر: 23%، 2014)

(الصادرات الرئيسية: النفط الخام)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	مبدي	فعلي	فعلي	
									النمو الاقتصادي والأسعار
7.1	7.5	7.6	8.1	7.6	0.5	2.1-	6.6	13.9	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %)
5.0	5.0	4.0	3.0	2.0	11.2-	8.8-	10.2	15.0	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (التغير %)
1.3	1.7	2.6	3.6	5.1	22.4-	1.8-	0.1	2.7	مُخفض إجمالي الناتج المحلي (التغير %)
7,241	6,843	6,421	5,971	5,470	4,960	6,520	6,957	6,693	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار)
289.1	266.4	243.7	220.9	197.3	174.4	223.5	232.5	218.0	إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار)
5.5	5.1	4.7	4.3	3.8	3.4	3.1	3.0	3.0	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)/1
4.4	4.1	3.8	3.6	3.3	3.1	2.5	2.4	2.4	صادرات النفط (مليون برميل يوميا) /2
71.5	71.0	69.9	67.1	62.0	54.7	97.0	102.9	106.7	أسعار تصدير النفط العراقي (دولار للبرميل)
3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	1.6	3.1	3.6	تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ نهاية الفترة)
3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	2.1	2.2	1.9	6.1	تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ المتوسط)
									(% من إجمالي الناتج المحلي)
									الحسابات القومية
25.9	25.2	26.0	25.8	27.3	29.8	26.1	27.0	22.1	إجمالي الاستثمار المحلي
19.1	18.3	19.1	18.6	19.7	21.6	19.0	17.6	13.2	منه: العام
72.3	72.6	72.0	73.3	77.1	78.5	74.7	69.5	69.4	إجمالي الاستهلاك المحلي
18.7	19.4	20.2	21.3	23.1	25.9	19.0	21.2	20.7	منه: العام
27.8	27.4	27.9	26.4	20.4	21.3	23.3	28.3	28.8	إجمالي المدخرات القومية
22.9	19.9	18.3	15.7	9.6	3.4	13.7	11.6	17.9	منه: العام
1.9	2.2	1.8	0.6	6.9-	8.6-	2.8-	1.3	6.7	الادخار - ميزان الاستثمار
									(% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يُذكر غير ذلك)
									التمويل العام
46.6	44.8	45.0	44.4	43.3	40.8	40.1	42.6	47.0	الإيرادات والمنح الحكومية
42.4	40.6	40.7	40.0	38.7	35.9	37.8	39.0	43.4	الإيرادات النفطية الحكومية
4.2	4.2	4.3	4.4	4.6	4.8	2.3	3.6	4.0	الإيرادات غير النفطية الحكومية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المنح
43.2	43.8	46.1	47.6	53.6	59.2	45.4	48.4	42.9	الإنتفاق، ومنه:
24.1	25.4	27.0	29.0	33.9	37.6	26.4	30.9	29.7	الإنتفاق الجاري
19.1	18.3	19.1	18.6	19.7	21.6	19.0	17.6	13.2	الإنتفاق الرأسمالي
5.0	2.8	0.8	1.2-	8.9-	17.4-	5.0-	5.5-	4.5	رصيد المالية العامة الأولى
3.5	1.0	1.1-	3.2-	10.3-	18.4-	5.3-	5.8-	4.1	رصيد المالية العامة الكلي (بما في ذلك المنح)
									رصيد المالية العامة الأولى غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
55.4-	55.6-	58.6-	59.0-	61.8-	68.6-	60.0-	68.7-	64.0-	بنود التذكير:
									إيرادات الضرائب/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%)
3.8	3.8	3.8	3.8	3.8	3.6	1.8	2.0	2.1	صندوق تنمية العراق/حساب وزارة المالية بالدولار (مليار دولار)/3
6.3	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	0.9	6.5	18.1	مجموع الدين الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي)
49.1	57.0	63.3	68.7	74.0	70.0	38.9	31.9	34.7	مجموع الدين الحكومي (مليار دولار)
141.9	151.9	154.4	151.8	145.9	122.1	87.0	74.3	75.7	الدين الحكومي الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)
19.8	22.8	26.6	31.0	35.5	37.0	28.8	25.5	27.7	الدين الحكومي الخارجي (مليار دولار)
57.4	60.9	64.9	68.4	69.9	64.5	64.3	59.2	60.3	

(% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يُذكر غير ذلك)									
10.1	10.0	10.0	10.0	6.5-	1.0-	9.6-	12.6	8.3	مؤشرات نقدية
10.3	11.1	12.7	13.5	8.7	17.5	3.6	16.7	3.4	نمو الاحتياطي النقدي
...	6.0	6.0	6.0	نمو النقود بمفهومها الواسع
(% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يُذكر غير ذلك)									
1.9	2.2	1.8	0.6	6.9-	8.6-	2.8-	1.3	6.7	القطاع الخارجي
8.4	8.4	8.2	7.1	2.6	1.3-	6.6	9.5	14.3	الحساب الجاري
42.1	40.2	40.4	39.6	38.3	35.6	37.4	38.5	43.2	ميزان التجارة
33.7-	31.9-	32.2-	32.6-	35.8-	36.9-	30.9-	29.0-	28.9-	صادرات السلع
2.5	2.7	1.7	0.1	7.9-	13.6-	7.6-	1.3-	4.4	واردات السلع
60.0	52.8	45.6	41.7	41.5	50.4	66.7	77.8	69.3	الميزان الخارجي الكلي
5.2	5.2	5.2	5.1	5.5	6.9	9.9	10.4	9.8	إجمالي الاحتياطيات (مليار دولار)/4
...	1,166	1,166	1,166	بعدد شهور الواردات من السلع والخدمات
...	4.6	6.5	1.7-	سعر الصرف (دينار لكل دولار؛ متوسط الفترة)
...	4.6	6.5	1.7-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (نسبة التغير، نهاية الفترة)/5
المصادر : السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.									
1/ لا يعكس إنتاج حكومة إقليم كردستان خلال 2013 و 2014.									
2/ تعكس صادرات حكومة إقليم كردستان من خلال شركة تسويق النفط العراقية (سومو).									
3/ يعكس أرصدة صندوق تنمية العراق والتي تم نقلها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى حساب دولاري لدى البنك المركزي العراقي (أرصدة دولارية من إيرادات النفط) في مايو 2014.									
4/ بدءا من 2014 يشمل أرصدة الحساب الدولاري من الإيرادات النفطية.									
5/ موجب يعني ارتفاع سعر الصرف.									

جدول 2- العراق: حسابات المالية العامة لدى الحكومة المركزية، 2012-2020

(تريليون دينار عراقي؛ ما لم يُذكر غير ذلك)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	مبني	فعلي	فعلي	فعلي
157.3	139.1	127.9	114.3	99.6	82.9	104.4	115.4	119.4	الإيرادات والمنح
157.3	139.1	127.9	114.3	99.6	82.9	104.4	115.4	119.4	الإيرادات
141.2	124.3	114.2	101.6	87.8	72.1	97.1	104.1	109.4	إيرادات تصدير النفط الخام
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	المنح
145.5	136.0	130.9	122.6	123.3	120.3	118.2	131.2	109.0	النفقات
81.1	79.0	76.7	74.6	78.0	76.5	68.8	83.7	75.5	النفقات الجارية
47.0	45.6	44.3	43.0	41.8	41.3	40.3	41.1	34.9	الرواتب ومعاشات التقاعد
37.1	36.0	35.0	34.0	33.0	32.6	31.8	32.5	28.5	الرواتب
9.9	9.6	9.3	9.0	8.8	8.7	8.4	8.6	6.4	معاشات التقاعد
15.9	14.5	13.1	11.7	11.4	11.4	9.1	16.3	17.5	السلع والخدمات
13.0	13.5	14.0	14.7	16.4	21.8	13.8	20.0	16.3	التحويلات
9.0	8.7	8.5	8.2	8.0	8.0	7.6	7.6	6.7	شبكة الأمان الاجتماعي (بما في ذلك نظام التوزيع العام) التحويلات إلى المؤسسات
1.3	1.4	1.4	1.5	1.5	1.5	1.5	1.9	2.9	المملوكة للدولة/1
2.7	3.4	4.2	5.0	7.0	12.4	4.8	10.5	6.7	تحويلات أخرى
5.2	5.4	5.3	5.1	3.1	2.0	0.7	1.0	1.0	مدفوعات الفوائد
0.0	0.0	0.0	0.0	5.4	0.0	4.9	5.2	5.5	تعويضات الحرب/2
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	الطوارئ
64.4	57.0	54.2	48.0	45.2	43.9	49.4	47.6	33.6	نفقات الاستثمار
11.7	3.2	3.0-	8.3-	23.7-	37.4-	13.8-	15.8-	10.4	الرصيد (بما في ذلك المنح)
11.7	3.2	3.0-	8.3-	23.7-	37.4-	13.8-	15.9-	10.4	الرصيد (باستثناء المنح)
...	0.8	0.7-	1.1-	التفاوت الإحصائي
11.7-	3.2-	3.0	8.3	23.7	37.4	13.1	16.6	9.3-	التمويل، منه:
4.1-	4.9-	4.1-	0.4-	0.7-	9.6-	5.5	12.4	3.6-	التمويل الخارجي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	13.5	1.8-	الأصول المقتناة بالخارج
0.7	0.7	0.6	0.6	0.5	0.0	0.0	0.0	0.0	تمويل المشاريع
4.9-	5.6-	4.7-	1.0-	1.2-	1.7-	2.6-	1.1-	1.8-	استهلاك الديون
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	7.9-	7.9	0.0	0.0	المتأخرات
7.6-	1.8	7.1	8.7	2.2	26.2	7.6	4.2	5.8-	التمويل المحلي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.7	0.0	0.0	0.0	مخصص حقوق السحب الخاصة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.5	1.1	6.1	4.8-	القروض من المصارف التجارية
6.9-	2.4	7.8	9.5	3.0	26.2	5.0	1.9-	1.0-	أدون الخزائنة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	19.0	0.0	0.0	0.0	منها مشتريات البنك المركزي العراقي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.3-	2.3	0.0	0.0	المتأخرات
0.6-	0.7-	0.7-	0.8-	0.8-	0.8-	0.9-	0.0	0.0	استهلاك الديون
...	22.1	20.8				الفجوة التمويلية:
...	0.0	1.4				صندوق النقد الدولي
...	0.6	1.7				البنك الدولي

...	2.3	2.3	سندات اليوروبوند		
...	19.2	15.3	أخرى غير محددة		
بنود للتذكير								
التفقات المرتبطة بالأمن (المعدات والرواتب العسكرية والشُرطية)								
22.9	21.9	20.8	19.8	19.2	19.0	16.6	16.4	16.7
16.9	8.6	2.3	3.1-	20.6-	35.5-	13.1-	14.8-	11.4
رصيد المالية العامة الأولى								
رصيد المالية العامة الأولى غير النفطي								
98.8-	91.6-	89.3-	83.9-	82.9-	87.5-	83.7-	100.0	81.8-
صندوق تنمية العراق (باستثناء حسابات الضمان المجددة للمعدات العسكرية)/3								
...	7.6	21.1
حساب وزارة المالية الدولارى لدى البنك المركزي العراقي (مقوم بالدينار العراقي)								
7.4	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.0
متوسط سعر تصدير النفط العراقي (دولار/برميل)								
71.5	71.0	69.9	67.1	62.0	54.7	97.0	102.9	106.7
مجموع تمويل البنك المركزي العراقي لعجز الميزانية								
0.0	0.0	0.0	0.0	19.2	34.3	0.0	0.0	0.0
المصادر : السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.								
1/ بالنسبة للفترة 2012-2014، تشمل التحويلات الخارجة عن الميزانية للمؤسسات المملوكة للدولة الممولة من مصرف الرافدين.								
2/ 5% من صادرات النفط وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب المستحقة لدولة الكويت حتى 2016.								
3/ يعكس أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى حساب دولارى لدى البنك المركزي العراقي (أرصدة دولارية من الإيرادات النفطية) في مايو 2014.								

الجدول 3- العراق: حسابات المالية العامة لدى الحكومة المركزية، 2012-2020
(% من إجمالي الناتج المحلي)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	مبدئي	فعلي	فعلي	
46.6	44.8	45.0	44.4	43.3	40.8	40.1	42.6	47.0	الإيرادات والمنح
46.6	44.8	45.0	44.4	43.3	40.8	40.1	42.6	47.0	الإيرادات
41.9	40.0	40.2	39.5	38.2	35.5	37.2	38.4	43.0	إيرادات تصدير النفط الخام
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المنح
43.2	43.8	46.1	47.6	53.6	59.2	45.4	48.4	42.9	النفقات
24.1	25.4	27.0	29.0	33.9	37.6	26.4	30.9	29.7	النفقات الجارية
13.9	14.7	15.6	16.7	18.2	20.3	15.5	15.2	13.7	الرواتب ومعاشات التقاعد
11.0	11.6	12.3	13.2	14.3	16.0	12.2	12.0	11.2	الرواتب
2.9	3.1	3.3	3.5	3.8	4.3	3.2	3.2	2.5	معاشات التقاعد
4.7	4.7	4.6	4.6	5.0	5.6	3.5	6.0	6.9	السلع والخدمات
3.9	4.3	4.9	5.7	7.1	10.7	5.3	7.4	6.4	التحويلات
2.7	2.8	3.0	3.2	3.5	3.9	2.9	2.8	2.6	شبكة الأمان الاجتماعي
0.4	0.4	0.5	0.6	0.6	0.7	0.6	0.7	1.1	التحويلات للمؤسسات المملوكة للدولة/1
0.8	1.1	1.5	2.0	3.0	6.1	1.8	3.9	2.7	التحويلات الأخرى
1.5	1.7	1.9	2.0	1.3	1.0	0.3	0.4	0.4	مدفوعات الفوائد
0.0	0.0	0.0	0.0	2.3	0.0	1.9	1.9	2.2	تعويضات الحرب/2
19.1	18.3	19.1	18.6	19.7	21.6	19.0	17.6	13.2	نفقات الاستثمار
3.5	1.0	1.1-	3.2-	10.3-	18.4-	5.3-	5.8-	4.1	الرصيد (شامل المنح)
3.5	1.0	1.1-	3.2-	10.3-	18.4-	5.3-	5.9-	4.1	الرصيد (باستثناء المنح)
...	0.3	0.3-	0.4-	التفاوت الإحصائي الفجوة التمويلية
3.5-	1.0-	1.1	3.2	10.3	18.4	5.0	6.1	3.7-	التمويل، منه:
1.2-	1.6-	1.4-	0.2-	0.3-	4.7-	2.1	4.6	1.4-	التمويل الخارجي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0	0.7-	الأصول المقتناة بالخارج
0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	تمويل المشاريع
1.4-	1.8-	1.7-	0.4-	0.5-	0.8-	1.0-	0.4-	0.7-	استهلاك الديون
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.9-	3.0	0.0	0.0	المتأخرات
2.2-	0.6	2.5	3.4	1.0	12.9	2.9	1.5	2.3-	التمويل المحلي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.8	0.0	0.0	0.0	مخصص حقوق السحب الخاصة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.7	0.4	2.2	1.9-	قروض المصارف التجارية
2.1-	0.8	2.8	3.7	1.3	12.9	1.9	0.7-	0.4-	أدون الخزنة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	9.3	0.0	0.0	0.0	منها مشتريات البنك المركزي العراقي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.1-	0.9	0.0	0.0	المتأخرات
0.2-	0.2-	0.3-	0.3-	0.3-	0.4-	0.3-	0.0	0.0	استهلاك الديون
...	9.6	10.2	0.0	0.0	0.0	الفجوة التمويلية:
...	0.0	0.7	صندوق النقد الدولي
...	0.3	0.9	البنك الدولي
...	1.0	1.1	سندات اليوروبوند
...	8.4	7.5	أخرى غير محددة

بنود للتذكرة									
6.8	7.0	7.3	7.7	8.3	9.4	6.4	6.0	6.6	الإنتفاق المرتبط بالأمن (المعدات والرواتب العسكرية والشروطية)
1.9	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	حساب وزارة المالية الدولارى لدى البنك المركزى العراقى بعدد شهور الرواتب ومعاشات التقاعد
5.0	2.8	0.8	1.2-	8.9-	17.4-	5.0-	5.5-	4.5	رصيد المالية العامة الأولى
45.5	47.9	50.4	52.5	58.2	59.9	49.3	57.5	59.1	النفقات الجارية (% من إجمالى الناتج المحلى غير النفطى)
55.4-	55.6-	58.6-	59.0-	61.8-	68.6-	60.0-	68.7-	64.0-	رصيد المالية العامة الأولى غير النفطى (% من إجمالى الناتج المحلى غير النفطى)
0.0	0.0	0.0	0.0	8.4	16.9	0.0	0.0	0.0	مجموع تمويل البنك المركزى العراقى لعجز الميزانية
المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.									
1/ بالنسبة للفترة 2012-2014، تشمل التحويلات الخارجة عن الميزانية للمؤسسات المملوكة للدولة الممولة من مصرف الرافدين.									
2/ 5% من صادرات النفط وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب المستحقة لدولة الكويت حتى 2016.									

الجدول 4- العراق: الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي، 2012-2016

(بمليارات الدينارات العراقية، ما لم يُذكر غير ذلك)

2016	2015	2014	2013	2012	
ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	
متوقع	متوقع	مبدئي			
46,507	56,899	76,563	88,544	78,410	صافي الأصول الأجنبية
49,906	60,359	79,273	92,314	82,371	الأصول الأجنبية
48,353	58,806	77,720	90,742	80,806	الأصول الاحتياطية الرسمية
4,710	4,361	4,038	1,902	1,858	الذهب
43,354	54,007	72,545	86,723	76,631	أخرى
289	438	1,136	2,117	2,317	حيازات حقوق السحل الخاصة ووضع الاحتياطي في الصندوق
1,553	1,553	1,553	1,572	1,565	أصول أجنبية أخرى
3,399-	3,460-	2,709-	3,771-	3,961-	الخصوم الأجنبية
14,772	8,651	10,311-	15,265-	13,290-	صافي الأصول المحلية
20,994	20,874	600	864	3,509-	الأصول المحلية
20,907	20,787	513	751	3,622-	صافي المطالبات على الحكومة العامة
3,592	3,705	2,456	2,756	3,156	القروض المقدمة للحكومة المركزية
19,023	19,023	31	صفر	صفر	حيازات أذون الخزانة المخصصة
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	مطالبات أخرى
542-	775-	1,107-	1,895-	5,528-	ودائع العملة المحلية
1,166-	1,166-	867-	109-	1,249-	ودائع بالعملة الأجنبية
4,180-	7,880-	6,567-	10,797-	6,902-	أدوات السياسة النقدية/1
...	...	853-	943-	745-	منها أذون البنك المركزي العراقي
2,043-	4,343-	4,343-	5,331-	2,879-	بنود أخرى على أساس صاف
61,279	65,550	66,231	73,259	65,055	الاحتياطي النقدي
44,877	42,849	39,884	40,630	35,785	العملة المتداولة
16,402	22,701	26,347	32,629	29,270	الاحتياطيات المصرفية
...	...	22	20	66	خصوم سائلة أخرى
					بنود للتذكرة
6.5-	1.0-	9.6-	12.6	8.3	الاحتياطي النقدي (النمو السنوي، %)
4.7	7.4	3.1	14.4	8.1	العملة المتداولة (النمو السنوي، %)
41,469	50,434	66,655	77,823	69,302	إجمالي أصول الصرف الأجنبي (مليون دولار)/2
2,915-	2,968-	2,324-	3,234-	3,397-	الخصوم الأجنبية (مليون دولار)
38,554	47,467	64,331	74,589	65,905	صافي الأصول الأجنبية (مليون دولار)
...	...	1,166	1,166	1,166	سعر الصرف (نهاية الفترة)
...	...	6.0	6.0	6.0	سعر الفائدة الأساسي

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ تمثل أساسا التسهيلات الدائمة لليلة واحدة بالدينار العراقي، وودائع المصارف التجارية بالدولار، وودائع العملة المحلية، وأذون البنك المركزي العراقي.

2/ بدأ من 2014 يعكس أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى حساب دولاري لدى البنك المركزي العراقي (أرصدة دولارية من إيرادات النفط) في مايو 2014.

الجدول 5- العراق: المسح النقدي، 2012-2016					
(بمليارات الدينارات العراقية، ما لم يُذكر غير ذلك)					
2016	2015	2014	2013	2012	
ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	
متوقع	متوقع	مبدئي			
73,473	83,052	102,457	109,239	92,454	صافي الأصول الأجنبية
46,507	56,899	76,563	88,544	78,410	منها: لدى البنك المركزي العراقي
44,795	25,761	9,820-	19,860-	15,312-	صافي الأصول المحلية
55,356	36,322	258-	5,150-	6,019-	المطالبات المحلية
32,825	15,477	24,576-	27,021-	25,086-	صافي المطالبات على الحكومة العامة
...	...	15,892	11,856	14,745	المطالبات على الحكومة العامة
...	...	40,468-	38,876-	39,831-	ناقصاً: الخصوم المستحقة للحكومة العامة
22,531	20,844	24,318	21,871	19,067	المطالبات على القطاعات الأخرى
10,561-	10,561-	9,562-	14,710-	9,293-	بنود أخرى على أساس صاف
118,268	108,813	92,638	89,379	77,142	النقود بمفهومها الواسع
42,566	40,289	36,071	34,995	30,594	العملة خارج المصارف
55,336	50,089	41,348	43,342	37,059	الودائع القابلة للتحويل
20,366	18,435	15,218	11,041	9,489	ودائع أخرى
					بنود للتذكير:
					النقود بمفهومها الواسع (النمو بالنسبة
8.7	17.5	3.6	15.9	4.1	المئوية)
					النقود بمفهومها الواسع (% من
51.4	53.5	35.5	33.0	30.3	إجمالي الناتج المحلي)
1.9	1.9	2.8	3.0	3.3	سرعة تداول ن 2 (نسبة)
					الائتمان المقدم للاقتصاد (النمو
8.1	14.3-	11.2	14.7	71.5	بالنسبة المئوية)
					الائتمان المقدم للاقتصاد (% من
16.8	16.3	17.4	15.0	14.9	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
3.0	2.0-	4.5	15.5	28.2	نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص
المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.					

الجدول 6- العراق: ميزان المدفوعات، 2012-2020

(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم يُذكر غير ذلك)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
توقعات						مقدر	مبني		
24.4	22.3	20.0	15.6	5.0	2.3-	14.7	22.2	31.3	ميزان التجارة
8.4	8.4	8.2	7.1	2.6	1.3-	6.6	9.5	14.3	(% من إجمالي الناتج المحلي)
121.8	107.2	98.4	87.5	75.6	62.1	83.7	89.5	94.2	الصادرات
121.1	106.6	97.9	87.2	75.3	61.9	83.4	89.3	93.8	النفط الخام/1
0.7	0.6	0.5	0.4	0.3	0.2	0.2	0.3	0.3	صادرات أخرى
97.4-	84.9-	78.4-	71.9-	70.5-	64.4-	69.0-	67.3-	62.9-	واردات
45.0-	41.4-	36.1-	33.4-	32.6-	28.4-	37.1-	39.8-	39.6-	واردات القطاع الخاص
52.4-	43.5-	42.3-	38.5-	38.0-	36.0-	31.9-	27.5-	23.3-	واردات الحكومة
19.1-	16.3-	15.1-	13.8-	13.7-	12.3-	16.4-	13.9-	12.7-	الخدمات، على أساس صاف
5.3	4.9	4.5	4.2	4.0	3.8	4.1	3.3	2.8	المقبوضات
24.3-	21.2-	19.6-	18.0-	17.6-	16.1-	20.5-	17.2-	15.5-	المدفوعات
0.3	0.1-	0.4-	0.6-	0.4-	0.5-	0.4-	0.4-	1.1	الدخل، على أساس صاف
0.0	0.0	0.0	0.0	4.6-	0.1	4.1-	4.9-	5.1-	التحويلات، على أساس صاف
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.2	0.4-	خاصة، على أساس صاف
0.0	0.0	0.0	0.0	4.6-	0.0	4.2-	5.1-	4.7-	رسمية، على أساس صاف
5.6	5.8	4.5	1.2	13.6-	15.0-	6.2-	3.0	14.5	الحساب الجاري
1.9	2.2	1.8	0.6	6.9-	8.6-	2.8-	1.3	6.7	(% من إجمالي الناتج المحلي)
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي
1.6	1.4	0.4-	1.0-	1.9-	8.7-	2.3-	1.8	0.1-	الحساب المالي
4.6	4.5	4.0	3.0	2.0	1.0	4.6	5.7	2.9	الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة (صاف)/2
3.0-	3.1-	4.4-	4.0-	3.9-	9.7-	6.8-	4.0-	3.0-	أخرى رأسمالية، صاف
3.2-	3.7-	3.4-	0.4-	1.0-	7.6-	1.0-	1.5	0.6-	رسمية، صاف
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الأصول
3.2-	3.7-	3.4-	0.4-	1.0-	7.6-	1.0-	1.5	0.5-	الخصوم
0.5	0.5	0.5	0.5	0.0	0.0	0.5	2.3	0.3	المبالغ المنصرفة/3
3.7-	4.2-	3.9-	0.9-	1.0-	7.6-	1.4-	0.8-	0.8-	استهلاك الديون
0.3	0.6	1.1-	3.6-	3.0-	2.0-	5.9-	5.5-	2.4-	خاصة، صاف
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	8.4-	7.7-	4.7-	السهر والخطأ
7.3	7.2	4.1	0.2	15.5-	23.7-	16.9-	2.9-	9.7	الرصيد الكلي
2.5	2.7	1.7	0.1	7.9-	13.6-	7.6-	1.3-	4.4	(نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
7.3-	7.2-	4.1-	0.2-	15.5	23.7	16.9	2.9	9.7-	التمويل
...	0.1-	5.6	11.6	1.6-	صندوق تنمية العراق (زيادة -)/4
7.3-	7.2-	3.9-	0.2-	9.0	16.4	12.0	8.5-	8.1-	إجمالي الاحتياطيات الدولية (زيادة -)

العراق

0.0	0.0	0.2-	0.0	0.1-	0.6-	0.8-	0.2-	0.0	انتمان من صندوق النقد الدولي (صاف)
0.0	0.0	0.0	0.0	6.6	8.0	الفجوة التمويلية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.2	صندوق النقد الدولي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	1.5	البنك الدولي
0.0	0.0	0.0	0.0	2.0	2.0	سندات اليوروبوند
0.0	0.0	0.0	0.0	4.1	3.3	أخرى (غير محددة)
									بنود للتذكير:
60.0	52.8	45.6	41.7	41.5	50.4	66.7	77.8	69.3	إجمالي الاحتياطيات الدولية (نهاية الفترة)/5
5.2	5.2	5.2	5.1	5.5	6.9	9.9	10.4	9.8	(بعدد شهور واردات السلع والخدمات)
									الاحتياطيات صافية من حساب صندوق تنمية العراق/وزارة المالية
53.7	51.8	44.6	40.7	40.5	49.4	بالدولار لدى البنك المركزي العراقي
289.1	266.4	243.7	220.9	197.3	174.4	223.5	232.5	218.0	إجمالي الناتج المحلي
152.9	141.3	130.7	122.0	115.0	109.5	119.6	124.8	109.6	منه: إجمالي الناتج المحلي غير النفطي

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

- 1/ يعكس صادرات حكومة إقليم كردستان من خلال شركة تسويق النفط العراقية (سومو).
- 2/ تستبعد عمليات الطرح المزمعة لسندات اليوروبوند في عامي 2015 و2016، والتي تقيد تحت الفجوة التمويلية.
- 3/ تستبعد المبالغ المنصرفة المحتملة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عامي 2015 و2016، والتي تقيد تحت الفجوة التمويلية.
- 4/ يعكس تحويل أرصدة صندوق تنمية العراق من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي في مايو 2014.
- 5/ بدأ من 2014 يشمل الأرصدة الدلارية من إيرادات النفط.

الجدول 7- العراق: متطلبات ومصادر التمويل الخارجي، 2015-2017			
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر غير ذلك)			
2017	2016	2015	
0.4-	10.0	23.2	إجمالي متطلبات التمويل
1.2-	9.0	15.0	العجز في الحساب الجاري الخارجي (بخلاف التحويلات الرسمية)
0.9	1.0	8.2	استهلاك الديون (بما في ذلك عمليات إعادة الشراء من الصندوق)
0.4-	3.4	15.2	التمويل المتاح
0.0	4.6-	0.0	التحويلات الرسمية الجارية
0.1-	1.0-	1.0-	التدفقات المالية الوافدة
3.0	2.0	1.0	الاستثمار الأجنبي المباشر
0.5	0.0	0.0	الاقتراض العام
3.6-	3.0-	2.0-	التدفقات الخاصة الوافدة
0.2-	9.0	16.2	التغير في إجمالي الاحتياطيات الدولية (+ انخفاض)
0.0	6.6	8.0	الفجوة التمويلية
0.0	0.0	1.2	صندوق النقد الدولي
0.0	0.5	1.5	البنك الدولي
0.0	2.0	2.0	سندات اليوروبوند
0.0	4.1	3.3	أخرى (غير محددة)
			بنود للتذكير:
3.2	10.3	18.4	عجز المالية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
1.2-	13.6	15.0	عجز الحساب الجاري
0.6-	6.9	8.6	% من إجمالي الناتج المحلي
41.7	41.5	50.4	إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي
5.1	5.5	6.9	بعدد شهور الواردات المتوقعة
المصادر: السلطات العراقية؛ تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.			

الجدول 8- العراق: مؤشرات الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي، 2012-2020

(بالملايين من وحدات حقوق السحب الخاصة، ما لم يُذكر غير ذلك)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
									المبالغ المنصرفة من الائتمان الممنوح من الصندوق (اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع)
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	891.3	0.0	0.0	0.0	اتفاق الاستعداد الائتماني
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	% من الحصة في صندوق النقد الدولي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	891.3	0.0	0.0	0.0	أداة التمويل السريع
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	75.0	0.0	0.0	0.0	% من الحصة في صندوق النقد الدولي
									الالتزامات (اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع)
334.2	445.7	111.4	0.0	37.4	426.7	506.5	123.1	12.0	اتفاق الاستعداد الائتماني (المجموع)
0.0	0.0	0.0	0.0	37.4	426.7	506.5	123.1	12.0	مدفوعات سداد اتفاق الاستعداد الائتماني/1
0.0	0.0	0.0	0.0	37.1	423.4	497.6	111.4	0.0	مجموع الرسوم والفوائد
0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	3.3	8.8	11.7	12.0	أداة التمويل السريع (المجموع)
334.2	445.7	111.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	مدفوعات سداد أداة التمويل السريع/1
334.2	445.7	111.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	مجموع الرسوم والفوائد
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	مجموع الالتزامات، % من:
0.5	0.8	0.2	0.0	0.1	0.7	1.0	0.2	0.0	صادرات السلع والخدمات
0.9	1.1	0.2	0.0	0.1	0.9	1.2	0.3	0.0	الدين العام الخارجي
0.8	1.2	0.4	0.0	0.1	1.2	1.2	0.2	0.0	إجمالي الاحتياطيات
0.2	0.2	0.1	0.0	0.0	0.3	0.3	0.1	0.0	إجمالي الناتج المحلي
28.1	37.5	9.4	0.0	3.1	35.9	42.6	10.4	1.0	الحصة في صندوق النقد الدولي
									الائتمان القائم الممنوح من الصندوق (اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع)
0.0	334.2	779.9	891.3	891.3	928.4	460.5	958.2	1,069.6	اتفاق الاستعداد الائتماني
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	37.1	460.5	958.2	1,069.6	أداة التمويل السريع
0.0	334.2	779.9	891.3	891.3	891.3	0.0	0.0	0.0	مجموع الائتمان القائم الممنوح من الصندوق، كنسبة من:
0.0	0.6	1.4	1.5	1.4	1.4	0.9	1.6	2.1	صادرات السلع والخدمات
0.0	0.8	1.7	1.9	1.8	2.0	1.1	2.5	2.7	الدين العام الخارجي
0.0	0.9	2.5	3.0	3.0	2.6	1.0	1.9	2.4	إجمالي الاحتياطيات
0.0	0.2	0.5	0.6	0.6	0.8	0.3	0.6	0.8	إجمالي الناتج المحلي
0.0	28.1	65.6	75.0	75.0	78.1	38.8	80.6	90.0	الحصة في صندوق النقد الدولي
									المصادر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
									1/ مدفوعات سداد اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع تستند إلى التزامات خدمة الدين المقررة.

خطاب نوايا تكميلي

24 يوليو 2015

السيدة كريستين لاغارد

مدير عام

صندوق النقد الدولي

700 19th Street, N.W.

Washington, DC 20431, USA

السيدة لاغارد،

هذا الخطاب مُكَمَّل لخطاب النوايا المؤرخ في 9 يوليو 2015. هذا وقد علمنا أن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قد اعتمد مؤخراً سياسات لتعزيز شبكات الأمان المالي للبلدان النامية، بما في ذلك عن طريق رفع الحدود السنوية للاستفادة من موارد الصندوق بموجب "أداة التمويل السريع" من 50% إلى 75% من حصة البلد العضو في الصندوق. لذا فإننا نتقدم إليكم بطلب الاستفادة من موارد الصندوق بموجب "أداة التمويل السريع" بنسبة 75% من حصة العراق في الصندوق (ما يعادل 891.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أو نحو 1.242 مليار دولار). ومن شأن هذا التمويل الإضافي من الصندوق مساعدتنا في تلبية الاحتياجات الحالية والملحة في ميزان المدفوعات والناجمة عن الصراع مع تنظيم "داعش" وهبوط أسعار النفط. كذلك نطلب توجيه هذه المساعدة المالية بموجب "أداة التمويل السريع" إلى الموازنة العامة لتخفيض فجوة التمويل المتبقية في المالية العامة.

ونحيطكم علماً بأن موافقة مجلس الوزراء على الإصلاح الجديد لتعريف الكهرباء غير ممكنة في الوقت الراهن، ولكننا ملتزمون بتنفيذ هذا الإجراء في أقرب وقت ممكن أو إيجاد تدابير مالية عامة تعويضية.

/التوقيع/

على محسن إسماعيل العلق

محافظ البنك المركزي العراقي بالوكالة

/التوقيع/

فاضل عبد النبي عثمان

وكيل وزارة المالية

الجدول 1- الإجراء المسبق للشراء بموجب "أداة التمويل السريع"

التبرير الاقتصادي الكلي	موعد الإنجاز المقرر	الإجراء
الحد من الآثار السلبية للتمويل غير المباشر المقدم من البنك المركزي للحكومة على مصداقية البنك المركزي العراقي وترتيب ربط سعر الصرف من خلال إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات المالية بين الحكومة، والبنك المركزي العراقي، والمصارف المملوكة للدولة.	قبل موعد انعقاد المجلس بخمسة أيام عمل.	توقيع مذكرات تفاهم مستقلة: (1) بين البنك المركزي العراقي والمصارف المملوكة للدولة، (2) وبين المصارف المملوكة للدولة ووزارة المالية، تنص على: (1) شروط السداد للأوراق المالية المستخدمة في الدعم المالي المقدم من البنك المركزي العراقي للمصارف، (2) والتزام الحكومة بتزويد المصارف المملوكة للدولة بالمبالغ اللازمة لسداد أصل الدين والفوائد على السندات.

بيان

الدكتور حازم الببلاوي، المدير التنفيذي

والسيدة مايا الشويبي، مستشار أول المدير التنفيذي

29 يوليو 2015

1- يواجه العراق صدمة مزدوجة ناتجة عن الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الأمنية والسياسية الصعبة للغاية السائدة منذ عدة سنوات. فقد أدى الصراع المسلح إلى وقوع مأساة إنسانية، وتسبب في نزوح أكثر من ثلاثة ملايين شخص داخليا، وهو رقم من أعلى الأرقام المسجلة في العالم، وفي وقت لجأ فيه أكثر من ربع مليون لاجئ سوري إلى العراق. وتدهورت ظروف المعيشة في جميع أنحاء البلاد بدرجة كبيرة منذ بداية الصراع وتعطلت قدرة الحكومة على توفير السلع والخدمات العامة الأساسية. وقد أدت أعمال العنف أيضا إلى إلحاق أضرار فادحة بالبنية التحتية والأصول الإنتاجية، واضطراب حركة التجارة الداخلية والخارجية، وتدهور ثقة المستثمرين. وقد أثرت الصدماتان تأثيرا شديدا على الاقتصاد العراقي، الذي انكمش بنحو 2% في عام 2014 رغم النمو القوي في القطاع النفطي، ومن المتوقع أن يحقق تعافيا طفيفا فقط في العام الجاري. وفي الوقت نفسه، من المتوقع تدهور مركز المالية العامة والمركز الخارجي في عام 2015 مقارنة بعام 2014، الأمر الذي ينعكس في انخفاض إيرادات الموازنة بنسبة 21% وتراجع الاحتياطيات الدولية بنسبة 25%.

2- وتعرب السلطات عن تقديرها العميق للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي في استجابة منه للوضع الصعب في البلاد، وخصوصا خطة الأمم المتحدة لدعم الأوضاع الإنسانية في العراق والمساهمة السخية من دولة الكويت. وتعكف السلطات حاليا على تنفيذ عدة تدابير متعلقة بالسياسات لمواجهة الأزمة، بما في ذلك إجراء تصحيح أوضاع المالية العامة والتمويل على نطاق واسع لمعالجة انخفاض الإيرادات، مع الحفاظ في ذات الوقت على نظام ربط سعر الصرف بالدولار، والذي يوفر ركيزة أساسية للاقتصاد. ورغم الظروف العصيبة التي يمر بها العراق، فقد نجحت السلطات في تنفيذ العديد من التوصيات التي صدرت عن مشاورات المادة الرابعة لعام 2013. وتسعى السلطات حاليا للحصول على المساعدة من الصندوق بموجب "أداة التمويل السريع" لدعم جهودها في معالجة تأثير الصراع مع تنظيم "داعش" وانخفاض أسعار النفط على ميزان المدفوعات. وترى السلطات أن "أداة التمويل السريع" سوف تساعد أيضا على توفير موارد إضافية من خلال تيسير الاقتراض المزمع من أسواق المال وإتاحة التمويل من منظمات التمويل الدولية الأخرى.

السياسات والإصلاحات المالية العامة

3- يتمثل الهدف من موازنة 2015 المعدلة في معالجة الضغوط على المالية العامة الناجمة عن انخفاض عائدات النفط والصراع مع تنظيم "داعش". وقد استحدثت الموازنة تدابير واسعة النطاق لتعزيز الإيرادات وخفض النفقات، الأمر الذي ترتب عليه خفض العجز بنسبة 13% من إجمالي الناتج المحلي. وبالنسبة للتدابير على جانب الإيرادات، والتي تهدف إلى فرض ضرائب غير نفطية لتتبع مصادر الإيرادات، فقد تألفت من رفع لرسوم التعريفية الجمركية وضرائب المبيعات على السيارات والتبغ والكحول والهواتف المحمولة واستخدام الإنترنت، بينما تم الاتفاق مع الوزارات التنفيذية على تخفيضات كبيرة في الإنفاق.

4- وبالإضافة إلى ذلك، تعكف السلطات حاليا على تطبيق تدابير إضافية من شأنها تحقيق وفورات في الموازنة قدرها نحو 5% من إجمالي الناتج المحلي تشمل ترشيد الموازنة الرأسمالية من خلال عملية صارمة لتحديد الأولويات. وفي هذا الصدد، تم إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للنظر في ممارسات اختيار المشاريع والمشتريات الحكومية، بهدف تحسين اختيار المشاريع بناء على معايير موضوعية (خطاب النوايا، الفقرة رقم 13) وتعزيز القدرة التنفيذية وأعمال المراقبة.

5- وكانت السلطات تعتزم استحداث هيكل أكثر تصاعدياً لتعريف الكهرباء، بحيث ينطوي على زيادة أكبر في الأسعار على كبار المستهلكين وتأثير طفيف على استهلاك الاحتياجات الأساسية من الكهرباء (lifeline) وأثر اجتماعي محدود بشكل عام. وكان من المتوقع أن يحقق الإصلاح حوالي 2.4% من وفورات المالية العامة على أساس سنوي. ومع ذلك، فإن موافقة مجلس الوزراء على الإصلاح الجديد لتعريف الكهرباء غير ممكنة في الوقت الراهن بالنظر إلى السياق السياسي والاجتماعي الذي يزداد صعوبة نتيجة الصراع مع تنظيم "داعش". وتلتزم السلطات بتنفيذ إصلاح تعريف الكهرباء في أقرب وقت ممكن أو إيجاد تدابير مالية عامة تعويضية. وفي هذا الصدد، قرر مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ 21 يوليو 2015 تنفيذ تخفيض كبير في رواتب ومخصصات المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، بما في ذلك تخفيض بنسبة 50% في رواتب ومخصصات رئيس مجلس الوزراء ونوابه و40% بالنسبة للوزراء. وبينما لا يتوقع لهذه التخفيضات، التي ستدخل حيز التنفيذ في 1 أغسطس 2015، أن تحقق وفورات ضخمة فإنها تحمل قيمة رمزية عالية.

6- ورغم الجهود سائلة الذكر على صعيد ضبط أوضاع المالية العامة، سيظل هناك عجز مالي كبير، الأمر الذي يعكس إلى حد كبير استمرار ضغوط الإنفاق الحادة لتلبية الاحتياجات الأمنية والإنسانية الكبيرة التي تشهدها البلاد. وترى السلطات أن هذه الفئات من الإنفاق لا يمكن تخفيضها بسهولة في هذه المرحلة، نظراً لصعوبة البيئة السائدة. ويرجع استمرار العجز لوجود متأخرات في الإنفاق الاستثماري ولشركات النفط الدولية تراكمت خلال العام السابق. وفي ضوء ما تقدم، عجلت السلطات من جهودها الرامية إلى تحديد المصادر التمويلية الممكنة. وقد حصلت على قروض من المصارف المملوكة للدولة، والتي سيدعمها البنك المركزي العراقي في 2015 عن طريق الأوراق الحكومية المخصومة بقيمة 9% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي. وتسعى السلطات أيضا إلى إيجاد مصادر تمويلية أخرى، بما في ذلك التمويل المقدم من الصندوق من خلال السحب من مخصصات حقوق السحب الخاصة والشراء بموجب "أداة التمويل السريع"، وطرح سندات اليوروبوند قيمتها 6 مليار دولار على مدى عامين، على أن يُطرح منها هذا العام ما لا يقل عن 2 مليار دولار، وكذلك التمويل المحتمل من البنك الدولي في صورة تمويل عاجل لإعادة الإعمار، والتمويل المحتمل بموجب آلية قرض السياسة التمويلية للتنمية. وتعتزم السلطات سد أي فجوة تمويلية متبقية عن طريق المصادر المحلية والخارجية.

7- وتنتهج السلطات استراتيجية حكيمة في إدارة الدين. وتدرس حاليا تطوير وتعميق سوق الدين المحلي باستحداث أدوات جديدة من شأنها تنويع مصادر تمويلها. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تعزز مراقبة الدين المحلي للحفاظ عليه عند مستويات قابلة للاستمرار. وتعمل السلطات على إحراز التقدم في المفاوضات مع البلدان الدائنة غير الأعضاء في نادي باريس، وتتوقع إبرام اتفاقات مع بعض البلدان الدائنة خلال هذا العام بشروط متسقة مع اتفاق نادي باريس لعام 2004.

8- وقد أطلقت السلطات مبادرة لإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة للمساعدة في التخفيف من العبء الواقع على كاهل القطاع العام. وقد أعدت دراسة تتوخى إجراء تقييم منهجي للتكلفة والعائد بغية تقييم قدرة كل مؤسسة على البقاء وتيسير اتخاذ القرارات بشأن إغلاقها أو خصصتها أو الحفاظ على ملكية الدولة لها بعد إجراء إعادة الهيكلة المناسبة.

9- كذلك تعمل السلطات على تعزيز إجراءات الإدارة المالية العامة لديها لدعم انضباط المالية العامة وكفاءة استخدام الموارد النفطية. وتواصل العمل على استحداث نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية بدعم من البنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يدرس مجلس الشورى قانوناً جديداً للإدارة المالية العامة من شأنه تمهيد الطريق لاستحداث حساب الخزانة الواحد. وسوف تستمر السلطات في الاعتماد على المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز جهودها في تلك المجالات.

السياسات والإصلاحات في مجالات السياسة النقدية وسعر الصرف والقطاع المالي

10- يوفر استقرار سعر الصرف ركيزة اسمية رئيسية للاقتصاد في ظل بيئة تكتنفها أجواء عدم اليقين. ومن ثم فإن السلطات ملتزمة بالحفاظ على نظام ربط سعر الصرف بالدولار على الرغم من تدهور المركز الخارجي. وسعياً لتهدئة المخاوف المتعلقة بالتدفقات النقدية غير القانونية الخارجة من البلاد، قام البنك المركزي العراقي بتخفيض كميات المبيعات من العملات النقدية وفرض في أوائل 2015 شرط الإيداع المسبق لمدة 15 يوماً لمعاملات النقد الأجنبي. وبالإضافة إلى ذلك، فرضت الحكومة رسماً جمركياً مسبقاً قدره 5% وضريبة دخل تقديرية نسبتها 3% كلاهما يُسدد عند طلب النقد الأجنبي لتمويل الواردات. ومع ذلك، سارعت السلطات في شهر يونيو بإلغاء هذه الإجراءات الأخيرة المتعلقة بالسداد المسبق للرسوم الجمركية وضريبة الدخل وخفضت شرط الإيداع المسبق إلى خمسة أيام، نظراً لارتفاع الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية. ونتيجة لذلك تقلص الفرق سريعاً إلى حوالي 6% بنهاية يونيو. وتعرب السلطات عن التزامها بإلغاء الحدود الأسبوعية المفروضة على المعاملات النقدية بمجرد أن تسمح الظروف الخارجية بذلك.

11- وكثف البنك المركزي العراقي جهوده الرامية إلى تعزيز إدارة الاحتياطيات الدولية التي لا تزال، رغم انخفاضها مؤخراً، تتجاوز المؤشرات التقليدية لكفاية الاحتياطيات. كذلك قام البنك المركزي، بدعم من المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق، بتحديث المبادئ التوجيهية لعام 2008 المعنية بإدارة الاحتياطيات لجعلها تتماشى مع قانون البنك المركزي العراقي والوفاء كماً بجميع الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لإدارة الاحتياطيات، بما في ذلك تخصيص الأصول الاستراتيجية، وحدود مخاطر الائتمان، ومتطلبات السيولة. ويعمل البنك المركزي العراقي على تحقيق هدف طويل الأجل لنقل الإدارة النشطة لاحتياطياته الدولية إلى بغداد.

12- وإذ يتأثر القطاع المالي سلباً بالصدمات التي تصيب الاقتصاد العراقي، تتوقع السلطات زيادة القروض المتعثرة نتيجة تراجع الثقة بين دوائر الأعمال، وانخفاض نشاط القطاع الخاص، والدمار المادي وعمليات السطو على بعض المؤسسات المصرفية في بداية الصراع مع تنظيم "داعش". وبناء عليه، تكثف السلطات من أعمال المراقبة والإشراف على القطاع المصرفي، بما في ذلك من خلال تحسين عملية الإبلاغ المالي والبيانات النقدية. كذلك تتعاون السلطات مع صندوق النقد الدولي لتحسين مؤشرات السلامة المالية لديها حتى تضاوي المعايير المقبولة دولياً. وقام البنك المركزي العراقي في الآونة الأخيرة بتجديد عقده مع شركة إرنست أند يونغ (Ernst & Young)، التي تعمل على تحسين ممارسات الرقابة المكتتبية والميدانية وتشارك في تدريب المراقبين. كذلك قام البنك المركزي العراقي بتعيين 35 موظفاً جديداً في قسم الرقابة المصرفية

الذي يكثف أيضا مراقبته لمصرفي الرشيد والرافدين المملوكين للدولة والمؤثرين على النظام المالي. وتعترم السلطات تعجيل إعادة هيكلة هذين المصرفين (خطاب النوايا، الفقرة رقم 25).

13- وتكثف السلطات جهودها لتطوير القطاع المصرفي، وهو عنصر أساسي في استراتيجيتها طويلة الأجل لتقوية الاقتصاد غير النفطي وتعزيز نشاط القطاع الخاص. ولتحقيق تكافؤ الفرص بين المصارف الخاصة والمصارف المملوكة للدولة، سمحت السلطات للهيئات العامة بقبول خطابات الضمان والشيكات المعتمدة الصادرة عن المصارف الخاصة. ويمكن لوزارة المالية فتح خطابات اعتماد لدى المصارف الخاصة بما يصل إلى 10 مليون دولار (6 مليون دولار فيما سبق). وتم رفع الحد المسموح به للمصارف الخاصة لتحصيل رسوم الدولة، وتسمح الحكومة الآن للمؤسسات المملوكة للدولة بفتح الحسابات، والاحتفاظ بالودائع، ودفع الرواتب عن طريق المصارف الخاصة. ويُؤمل أن تؤدي هذه المبادرات إلى توفير فرص جديدة للمصارف الخاصة لتوفير الخدمات والتنافس مع القطاع المصرفي المملوك للدولة. ويعمل البنك المركزي العراقي حالياً، بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، على وضع الصيغة النهائية للقواعد التنظيمية لاستحداث مكتب معلومات الائتمان وينظر في إنشاء نظام للتأمين على الودائع.

14- ولا يزال البنك المركزي العراقي لديه ضمانات وقائية مهمة، بما في ذلك عمليات التدقيق الخارجي السنوية التي تجريها شركات التدقيق ذات السمعة الطيبة إلى جانب نشر كشوفه المالية المدققة. وبما أن السلطات تطلب الاستفادة من موارد الصندوق بموجب "أداة التمويل السريع"، فإنها تلتزم باستكمال تحديث تقييم الضمانات الوقائية لدى البنك المركزي العراقي (خطاب النوايا، الفقرة رقم 27).

خاتمة

15- يشهد العراق فترة تاريخية بالغة الصعوبة، تضع الاقتصاد تحت ضغط شديد. وتبذل السلطات قُصارى جهودها لمعالجة الوضع. ولدعم جهود السلطات في هذا المجال، فإنها تسعى للحصول على المساعدة من الصندوق بموجب "أداة التمويل السريع". وسوف تواصل إجراء الحوار الوثيق مع الصندوق بهدف الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. وتود السلطات أن تعرب عن خالص تقديرها للمجلس التنفيذي والإدارة العليا والخبراء في صندوق النقد الدولي على دعمهم في ظل هذه الظروف الصعبة.